التعليم الاليكتروني المدمج

اقتصاد زراعى

دكتور
مسعد السعيد رجب

أستاذ الاقتصاد الزراعى
كلية الزراعة ــ جامعة عين شمس

دكتور
محمد سيد شحاتة

أستاذ الاقتصاد الزراعى
كلية الزراعة ــ جامعة عين شمس

حقوق النشر

اسم الكتاب : اقتصاد زراعي
أسماء المؤلفون أ.د. مسعد السعيد رجب
أ.د. محمد سيد شحاته

رقم الإيداع : 2008/22759
الترقيم الدولي : 977 - 237 - 348 - 3
الطبعة الأولى : 2008

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز التعليم المفتوح بكلية الزراعة – جامعة عين شمس ، ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب ، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه ، أو بأي طريقة ، سواء أكانت إليكترونية ، أو ميكانيكية ، أو بالتصوير ، أو بالتسجيل ، أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدما

مقدمة

يتسم القطاع الزراعى بخصائص وسمات تجعلة يختلف عن باقى القطاعات الإنتاجية الأخرى،وهو ما أدى إلى ضرورة وجود قسم الاقتصاد الزراعى بكليات الزراعة.ومن ثم فإن هذا الكتاب يهتم بتعريف الطالب بالفروع المختلفة للاقتصاد الزراعى،بالإضافة إلى خصائص قطاع الزراعة،واهم العلاقات الدالية فى الإنتاج الزراعى والتى تؤثر على قرارات الإنتاج الزراعى.

وسوف يتم تناول جميع الأبواب المختلفة بصورة مبسطة،وبحيث تتكون لدى الطالب خلفية بسيطة عن هذا العلم،واهميته،واهم عناصرالدراسه المرتبطة به.بما يوفر للطالب خلفيه عامه عن مجالات الاقتصاد الزراعى،على أن تترك التفاصيل للمقرارات الخاصه بكل مجال.

وتقع موضوعات الكتاب فى جزئين،الجزء الأول يتضمن عشرة أبواب تتضمن كل فروع الاقتصاد الزراعى،أما الجزء الثانى يتضمن بعض الدروس العملية من تلك الفروع التى تهتم بتعليم الطالب كيفية التطبيق العملى لتلك الفروع بهدف توضيح الأهمية العملية لتلك المجالات .

ونتمنى أن تسهم تلك المعلومات بهذا الكتاب فى تغطية الجوانب المختلفة لمجالات علم الاقتصاد، بمايسمح لطلبة التعليم المفتوح بالكلية،وغيرهم من طالبى المعرفة فى توضيح أهمية الاقتصاد الزراعى،والضرورة التى أدت إلى تواجده، وكذلك مدى علاقته بالعلوم الزراعية الأخرى،وهو ما يعنى التكامل بين الاقتصاد الزراعى،والعلوم الزراعية الأخرى.

المؤلفان
أ.د. مسعد السعيد رجب
أ.د. محمد سيد شحاتة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الجزء الأول	
الإطار النظرى للاقتصاد الزراعى	
الباب الأول : خصائص البنيان الاقتصادى الزراعى	1
تذكر أن	19
الأسئلة	20
الباب الثانى : العلاقات الاقتصادية الدالية للإنتاج الزراعى	21
– الدالة الإنتاجية الزراعية	21
– عرض الانتجة الزراعية	26
– الطلب على الانتجة الزراعية	38
تذكر أن	43
الأسئلة	44
الباب الثالث : تنظيم الإنتاج الزراعى	45
– العوامل المؤثرة على تنظيم الإنتاج الزراعى	45
– المشكلات التى تواجه الوحدة الإنتاجية	47
– صناعات الإنتاج الكبيرة	48
– الآثار الاقتصادية لكبر حجم المشروع	49
– صناعات الإنتاج الصغيرة	52
– عوامل بقاء المشروع الصغير	52

- اتخاذ القرارات فى الإنتاج الزراعى 53
- مراحل عملية اتخاذ القرار 55
- مراحل القرار الرشيد 59
تذكر أن 64
أسئلة 66

الباب الرابع : السياسة الزراعية 67
- أهداف السياسة الاقتصادية 68
- صلة السياسة الزراعية بالسياسة الاقتصادية 73
- أهداف السياسة الزراعية 74
- وسائل تحقيق أهداف السياسة الزراعية 80
- العوامل المعدلة للسياسة الزراعية 82
- دور الأسعار فى القطاع الزراعى 84
- أساليب تنفيذ السياسة السعرية الزراعية 87
تذكر أن 92
أسئلة 93

الباب الخامس : التسويق الزراعى 94
- تعريف التسويق الزراعى 94
- أهداف التسويق الزراعى 94
- اتجاهات الدراسات التسويقية الزراعية 95
- مباحث علم التسويق الزراعى 95
- الوظائف التسويقية 96
- العوامل المؤثرة على الكفاءة السعرية 104
- طرق قياس التكاليف التسويقية 106
تذكر أن 108
أسئلة 110

الباب السادس : الإدارة المزرعية 111
- أهداف الإدارة المزرعية 111
- علاقة الإدارة المزرعية بالعلوم الأخرى 112
- مجال البحث فى الإدارة المزرعية 114
- العوامل المؤثرة فى عمل كل من المنظم والرقيب المزرعى 118
- أنواع المزارع 119
- العلاقة بين المشروعات أو الانتجة المزرعية 126
تذكر أن 130
أسئلة 131

الباب السابع : التنمية الاقتصادية 132
- أهداف التنمية الاقتصادية 132
- العوامل الحركية فى التنمية 133
- مشاكل التنمية الاقتصادية 136
- التنمية الاقتصادية والتمويل 138
- مصادر التكوين الرأسمالى 139
- مصادر التمويل الداخلية 140
- مصادر التمويل الخارجية 150
تذكر أن 156
أسئلة 158

الباب الثامن: علم التمويل الزراعى 159

- تعريف التمويل الزراعى 159
- عناصر الائتمان الزراعى 160
- الأهمية الاقتصادية للتمويل الزراعى 161
- الأسس الواجب مراعاتها فى التمويل الزراعى 163
- أهداف التمويل الزراعى 165
- تصنيف القروض الزراعية 166
- السمات الرئيسية للتمويل الزراعى فى الدول النامية 169

تذكر أن 171

أسئلة 173

الباب التاسع : التخطيط الزراعى 174

- مفهوم التخطيط الاقتصادى 174
- مفهوم التخطيط الزراعى 175
- علاقة التخطيط المزرعى بالعلوم الأخرى 176
- حدود التخطيط الزراعى 177
- أهداف التخطيط الاقتصادى 177
- خصائص الخطة الجيدة 178
- تصنيف التخطيط الاقتصادى الزراعى 183
- محاور (أبعاد) التخطيط الاقتصادى 184

تذكر أن 187

أسئلة 189

الباب العاشر : اقتصاديات الموارد الاقتصادية 190

- أقسام اقتصاديات الموارد الأرضية 190
- الخصائص المميزة للموارد الأرضية 192
- الاستعمالات المختلفة للاراضى 193
- تقسيمات الاراضى الزراعية 198
- العرض والطلب الكلى للموارد الأرضية 200
- الموارد الأرضية فى مصر 203
- تصنيف الموارد الأرضية 204
- تصنيفات الاراضى الزراعية 205
- نظم حيازة الاراضى الزراعية المصرية 206
- طرق الإيجار للاراضى الزراعية 208
- تقييم الاراضى الزراعية 209

تذكر أن 214

أسئلة 216

الجزء الثانى :

الإطار التطبيقى للاقتصاد الزراعى 217

الدرس العملى الاول (الطلب على المنتجات الزراعية) 217

الدرس العملى الثانى (إستهلاك الأصول المزرعية) 222

الدرس العملى الثالث (التنمية الاقتصادية) 229

الدرس العملى الرابع (الفائدة البسيطة والفائدة المركبة) 231

المراجع 236

الباب الأول

خصائص البنيان الاقتصادي الزراعي

تختلف الزراعة عن غيرها من القطاعات الأخرى،حيث تتصف بمجموعة من الخصائص والسمات تميزها عن القطاعات الأخرى،وقد تشترك بعض القطاعات مع الزراعة فى بعض الخصائص،إلا أن الزراعة تكاد تكون هى القطاع الوحيد التى تنفرد بالجمع بين مجموعة من الخصائص.وحيث أن الزراعات الحالية تختلف فيما بينها من حيث درجة التقدم والنمو الاقتصادي، لذلك يكون من الصعب سرد خصائص مميزة للبينان الاقتصادي الزراعي بصفة عامة.إلا انه توجد بعض الخصائص يمكن أن تتوفر فى معظم البنيانات الاقتصاديةالزراعيه.وفيما يلى بعض خصائص البنيان الاقتصادى الزراعى.

1-الزراعة صناعة مفتوحة للتحسينات العلمية :

تتصف صناعة الزراعة بكونها صناعة تتيح إمكانيات واسعة لاستخدام وتطبيق كافة التحسينات العلمية فى معظم العلوم، مختلفة بذلك عن معظم الصناعات الأخرى.إذا أن طبيعة صناعة الزراعة،وما تتضمنه من تفاعل بين الموارد البشرية والموارد الأرضية والمائية والظروف الطبيعية،لإنتاج كافة النواتج الزراعية على اختلاف أنواعها يتيح مجالا واسعاً لتطبيق معظم العلوم البيولوجية مثل علوم الأراضي والكيمياء الحيوية والنبات والحيوان وغير ذلك، هذا بالإضافة إلى كافة العلوم الاجتماعية مثل الاقتصاد والاقتصاد الزراعى، والمجتمع الريفى وعلم النفس وغير ذلك. إذ أنه كثيرا ما تحول بعض التقاليد والعادات الموروثة فى كثير من القطاعات الزراعية المتخلفة اقتصادياً دون تطبيق أساليب التقدم التكنولوجى،كما انه كثيرا ما يصعب الحكم على فاعلية أو عدم فاعلية اى من الأساليب دون دراسة الأوضاع والنتائج الاقتصادية لهذه الأساليب. الأمر الذى يشير الى ضرورة دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للمجتمع،حتى يمكن إتباع إحدى الوسائل اللازمة لتطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة.

2-الزراعة صناعة شديدة التنافس :

تشير النظرية الاقتصادية الكلاسيكية أن سوق المنافسة الكاملة تتحقق إذا توافرت فى هذه السوق مجموعة من الشروط من أهمها :

1-تعدد المتعاملين فى السوق سواء كانوا بائعين أو مشترين،بالدرجة التى تحول دون استطاعة اى منهم أن يؤثر على سعر السوق.

2-تجانس السلعة موضع التبادل.

3-حرية الدخول أو الخروج من السوق.

ويلاحظ أن هذه الشروط تتوافر فى قطاع الزراعة أكثر منها فى اى قطاع أخر،إذا أن طبيعة البنيان الاقتصادي الزراعى بتكوينه من عدد كبير من الوحدات الإنتاجية تؤدى بطبيعة الحال إلى زيادة عدد المنتجين ثم عدد البائعين للمنتجات الزراعية مما يضعف قدرة اى منهم على أن يؤثر على سعر السوق. كما أن تعدد المنتجين الزراعيين وارتباطهم بالأرض فى معظم الأحوال يحول دون قيام اى نوع من أنواع الاتفاقيات او الاحتكارات فى تصريف المنتجات الزراعية، على عكس الحال بالنسبة للمنتجات غير الزراعية.

هذا بالإضافة إلى كون المنتجات الزراعية منتجات ضرورية وبذلك تكون مطلوبة من جميع أفراد المجتمع،مما يؤدى إلى زيادة عدد المشترين لهذه المنتجات وما يستتبع ذلك من ضعف قدرة المشترى الواحد أن يؤثر على سعر السوق لهذه المنتجات. أما فيما يتعلق بالشرط الثانى والخاص بتجانس السلعة موضع التبادل،فيتبين أن المنتجات الزراعية من نوع معين تعتبر بدائل قوية لبعضها البعض بحيث يصعب تمييز إنتاج مزرعة معينة عن إنتاج مزرعة أخرى.وفيما يتعلق بالشرط الثالث والأخير والخاص بحرية الدخول والخروج من السوق فيتبين أن صناعة الزراعة تتميز دون اى صناعة أخرى بأنها لا تتطلب خبرات معينة أو مؤهلات معينة لمزاولتها،وعلى ذلك فليس هناك اى قيود على اى فرد يرغب فى مزاولة الزراعة وإنتاج نوع معين من أنواع المنتجات الزراعية اللهم إلا بعض القيود التنظيمية أو القانونية بالإضافة إلى ضرورة توفر رأس المال اللازم للإنتاج .

ومن الاستعراض السابق يتبين أن أهم شروط السوق التنافس الكامل تتوفر إلى حد كبير فى صناعة الزراعة،الأمرالذى يترتب عليه اتصاف هذه الصناعة بأنها صناعة شديدة التنافس .

ويترتب على اتصاف صناعة الزراعة أنها صناعة شديدة التنافس بعض النتائج التى من أهمها :

أ- تعادل السعر مع متوسط التكاليف فى المدى الطويل :

تبين النظرية الاقتصادية أن المنتج يحقق الحجم الأمثل للإنتاج والذى يعظم أرباحه،عند المستوى الإنتاجي الذى يتعادل فيه كل من الإيراد الحدى والتكاليف الحديه.ونظرا لما تتصف به صناعة الزراعة من حرية الدخول والخروج من السوق،فان هذه الخاصية تؤدى إلى انعدام الأرباح غير العادية فى المدى الطويل.ويوضح الشكل رقم (1) انه إذا فرض أن سعر البيع هو س$_1$ فان الحجم الامثل للإنتاج فى هذه الحالة هو ك$_1$ وفى هذه الحالة يتبين أن المنتج يحقق ربحاً غير عادياً يتمثل فى المستطيل أ ب د س $_1$. وهذا الربح غير العادى يدفع منتجين آخرين لدخول سوق الإنتاج.

شكل رقم (1)

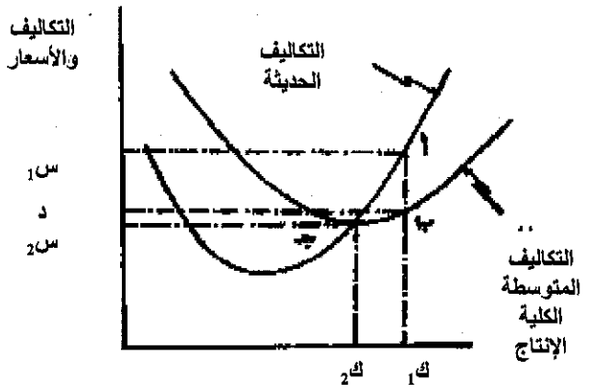

ويترتب على ذلك زيادة المعروض من السلعة الأمر الذى يؤدى الى انخفاض سعرها،ويستمر على هذا النحو إلى أن يصل السعر إلى المستوى الموضح فى س$_2$،وفى هذه الحالة يكون الحجم الامثل للإنتاج هو ك$_2$.وفى هذه الحالة يتساوى السعر بالنهاية الدنيا لمتوسط التكاليف،وبمعنى آخر تنعدم الأرباح غير العادية فى المدى الطويل.

ومن الطبيعى أن هذه الحالة تختلف تماماً عما إذا كان السوق احتكارية تامة أو منافسة احتكارية،إذ يحقق المنتج فى اى حالة منهما ربحا غير عاديا لا يتلاشى فى المدى الطويل وذلك يرجع عادة إلى انه فى كل سوق يعلو دائما منحنى الإيراد المتوسط الممثل لخط الطلب (والذى يتحدد عن طريقه سعر البيع) منحنى الإيراد الحدى. الأمر الذى يترتب عليه ارتفاع سعر البيع عن

النهاية الدنيا لمتوسط التكاليف، كما يتبين من الشكل رقم (2) ، وبمعنى آخر يحقق المنتج ربحا غير عاديا فى المدى الطويل .

شكل رقم (2)

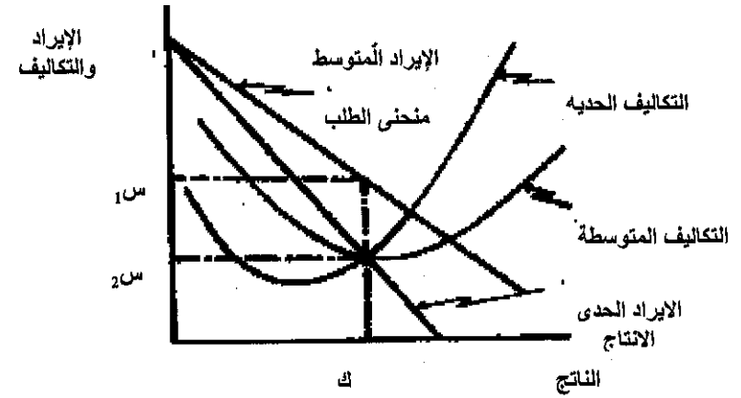

ب-ارتفاع الجدارة الاقتصادية الزراعية :

تؤدى الطبيعة التنافسية لصناعة الزراعة إلى ارتفاع الجدارة الاقتصادية لصناعة الزراعة . والمقصود بالجدارة الاقتصادية فى هذه الحالة إتباع الأساليب الإنتاجية الحديثة التى تؤدى إلى انخفاض متوسط تكاليف الإنتاج .

ويمكن توضح ذلك بالشكل رقم (3) حيث يتبين انه بالنسبة للمنتج رقم (أ) الذى يستعمل أساليب إنتاجية معينة ذات متوسط تكاليف مرتفع نسبيا يكون المستوى السعرى س1 محققا للحجم الأمثل للإنتاج ولا يوجد فى هذه الحالة أى أرباح أو خسائر. فى حين يحقق كل من المنتج (ب) ، (ج) أرباحا غير عادية نتيجة استخدامهم أساليب إنتاجية أقل تكلفة،الأمر الذى يدفع منتجين جدد للدخول فى سوق الإنتاج وبالتالي زيادة المعروض من السلعة وانخفاض سعرها، الأمر الذى يترتب عليه انخفاض المستوى السعرى من س1 إلى س2 وفى هذه الحالة يحقق المنتج الأول (أ) خسارة فى حين لا يحقق المنتج (ب)أى خسارة أو مكسب، ألا أن المنتج (جـ) الذى يستخدم أساليب إنتاجية اقل تكلفة يحقق ربحا غير عادى الأمر الذى يزيد عدد المنتجين وبالتالي زيادة المعروض وانخفاض السعر مرة أخرى وهكذا . وتكون نتيجة ذلك خروج المنتجين الأقل كفاءة (الذين يستخدمون أساليب إنتاجية مرتفعة التكاليف) من عملية الإنتاج الأمر الذى يترتب عليه فى نهاية الأمر ارتفاع الجدارة الإنتاجية للعمليات الإنتاجية فى القطاع الزراعى .

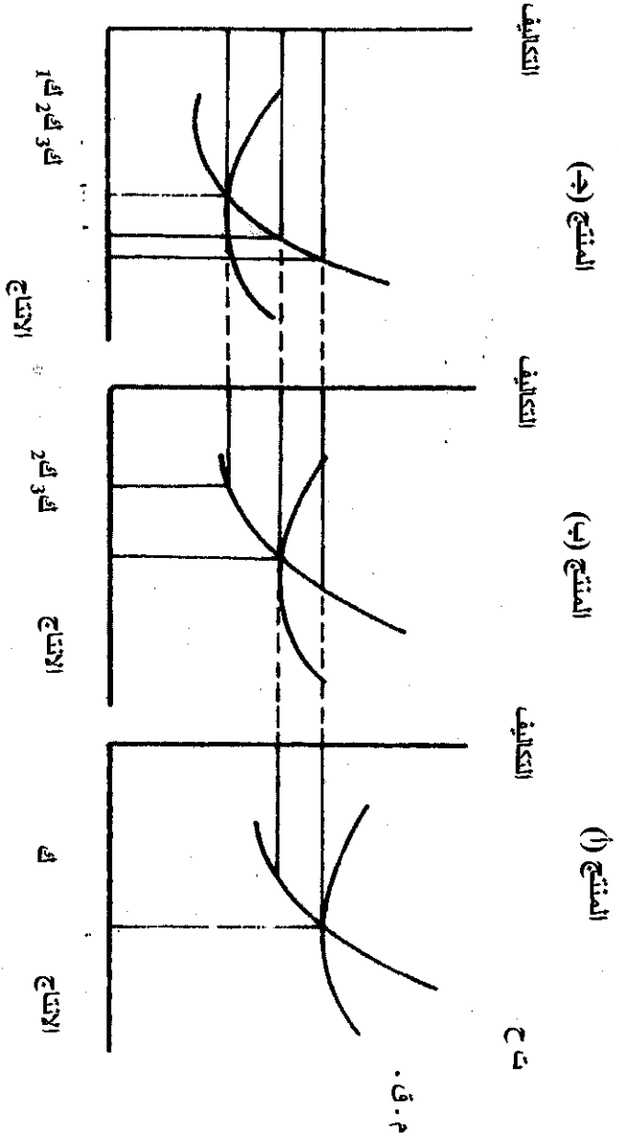

شكل رقم (3)

3-التخصص النطاقى للأنتجة الزراعية :

تتميز صناعة الزراعة بما يعرف بالتخصص النطاقى للانتجة الزراعية،ويعنى هذا التخصص قيام الوحدات الاقتصادية (المزارع) فى منطقة جغرافية معينة بالتركيز على إنتاج زرع معين . ويرجع هذا التخصص إلى مجموعة من العوامل أهمها : (1) ارتباط الزراعة بالقوى الطبيعية ذلك لان الزراعة تعتبر صناعة بيولوجية . (2) تمثل الأرض أهمية خاصة فى الإنتاج الزراعى حيث تعتبر من أهم عناصر الإنتاج الزراعى لما تتصف به من خصوبة وموقع ، هذا بالإضافة إلى حاجة الزراعة إلى مساحات شاسعة من الأرض . (3) المسافة بين مناطق الإنتاج والأسواق الاستهلاكية ، ومدى قابلية السلع للتلف .

وفيما يتعلق بالعامل الأول فمن المعروف أن الزروع تختلف فيما بينها من حيث تأثرها بالعوامل الجوية،التى تتضمن الأمطار ودرجة الحرارة وطول الفترة الملائمة لنمو الزروع وكمية الضوء وغزارة واتجاه الرياح وغير ذلك من العوامل الجوية، ومن ثم فان اختلاف العوامل الجوية هو أهم العوامل التى تؤدى إلى تخصص مناطق معينة فى إنتاج زروع معينة. فمثلا فى مصر يجود بها زراعة القطن طويل التيلة فى المناطق الشمالية ، فى حين تجود زراعة القصب فى مناطق مصر الجنوبية والوسطى ، كما يتركز إنتاج الألبان والانتجة اللبنية فى محافظات دمياط والدقهلية .

أما عن العامل الثانى، وكما سبق الإشارة، إلى اختلاف الزروع فيما بينها من حيث تأثرها بالعوامل الجوية فإن نوع التربة من حيث الطربوغرافية والقوام والبناء والخصوبة يجعل مناطق جغرافية معينة تتخصص فى إنتاج الزروع التى تتلاءم تربتها مع إنتاج هذه الزروع. فعلى سبيل المثال يجود إنتاج البطيخ فى الاراضى الرملية، بينما يجود إنتاج البطاطس فى الاراضى التى تميل إلى الحموضة وهكذا. وبالتالى فإن واختلاف نوع التربة يكون من بين العوامل المؤدية إلى تخصص بعض المناطق فى الجمهورية فى إنتاج زرع معين وتخصص مناطق أخرى فى إنتاج زروع أخرى .

أما عن العامل الثالث : فان بعد المزرعة عن السوق الاستهلاكى، بالإضافة إلى قابلية السلعة للتلف يحدد نوعية المنتجات الزراعية التى يتم زراعتها فى منطقة معينة. ويعتبر العالم الألمانى فون ثونين (Von thunen) أول من عالج هذا الموضوع وذلك فى أوائل القرن التاسع عشر،حيث عالج موضوع المنافسة بين الزروع المختلفة من ناحية الموقع أو التمنطق الزراعى ،

هذا بالإضافة إلى العوامل المؤثرة على الاستخدامات المختلفة للاراضى الزراعية وخاصة الربح الاقتصادي للاراضى وعلاقته بالموقع الجغرافي. ولقد بين هذا العالم انه كلما ابتعدت مناطق الإنتاج عن أسواق تصريف المنتجات الزراعية كلما ازدادت تكاليف الإنتاج، وذلك لارتفاع تكاليف التحويل المكانى للمنتجات النهائية مما يؤدى إلى انخفاض ريعه. ويرى أيضا أن هناك تناسباً عكسيا بين الربح الاقتصادى للاراضى الزراعية والمسافة بينها وبين أسواق تصريف الزروع سريعة التلف أو التى تتصف بكبر الحجم وانخفاض القيمة فى حين تستخدم الاراضى البعيدة عن تلك الأسواق فى إنتاج الزروع غير سريعة التلف منخفضة الحجم بالنسبة لوزنها .

4-ارتفاع نسبة رأس المال الثابت فى الزراعة :

يتمثل رأس المال المستثمر فى الإنتاج الزراعى بصفة عامة فى قيمة الأرض الزراعية وما عليها من منشآت، بالإضافة إلى قيمة الأصول الرأسمالية الأخرى كالآلات الزراعية ، ثم الأصول الرأسمالية المتداولة واللازمة للإنفاق على الخدمات الزراعية . وبمقارنة مكونات رأس المال المستثمر فى الإنتاج الزراعى بمثيله المستثمر فى الإنتاج اللازراعى يتبين ارتفاع نسبة رأس المال الثابت فى الأول عن الثانى ارتفاعا كبيراً فى معظم الأحوال إن لم يكن جميع الحالات . ويعكس ارتفاع نسبة رأس المال الثابت فى الزراعة ارتفاعا مماثلاً فى نسبة التكاليف الثابتة الزراعية، الأمر الذى يترتب عليه بعض النتائج الهامة التى من أهمها ما يلى :

أ- تعتبر صناعة الزراعة أكثر قدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية عن غيرها من أنواع الصناعات الأخرى اللازراعية، ومضمون ذلك انه فى أوقات انخفاض أسعار المنتجات الزراعية يكون المنتج الزراعى أكثر قدره على الاستمرار فى الإنتاج بعكس الحال بالنسبة للمنتجين اللازراعين فى أوقات تدهور أسعار منتجاتهم . ويمكن توضيح ذلك بالشكل رقم (4) والشكل (5).

حيث يبين الشكل رقم (4) منحنيات التكاليف المتوسطة المتغيرة والمتوسطة الكلية والحدية لمنتج زراعى فى حين يوضح الشكل رقم (5) نفس المنحنيات ولكن لمنتج غير زراعى، ويتبين ان الفرق بين الشكل يتمثل فى ارتفاع متوسط التكاليف الثابتة (الفرق بين متوسط التكاليف الكلية ومتوسط التكاليف المتغيرة) للمنتج الزراعى عنها بالنسبة للمنتج اللازراعى مما

يترتب عليه انخفاض الحد الادنى للسعر الذى يستطيع معه المنتج الزراعى أن يستمر فى الإنتاج عن ذلك الحد الأدنى بالنسبة للمنتج اللازراعى. إذ انه كلما ارتفعت التكاليف المتوسطة الثابتة كلما قل الحد الأدنى للسعر الذى يستطيع معه المنتج أن يستمر فى الإنتاج اى كلما زادت مقدرة المنتج على تحمل الخسارة الناجمة عن تدهور اى انخفاض فى أسعار نواتجه.

ومن الطبيعى أن المنتج سواء كان زراعيا أم غير زراعيا يهدف إلى تعظيم أرباحه، فلو فرض أن كان السوق يسوده التنافس الكامل فإن السعر سوف يتعادل مع الحد الأدنى للتكاليف فى المدى الطويل اى لا يحقق المنتج اى ربح ولا يتحمل اى خسارة.ويتبين من الشكل رقم (4) والشكل رقم (5) انه فى هذه الحالة وعندما يكون السعر هو س$_1$ يكون الإيراد الكلى معادلا للتكاليف الكلية حيث يتمثل كل منهما فى المستطيل س$_1$ ص$_1$ ك$_1$ أ أما إذا انخفض السعر إلى س$_2$ بدلا من س$_1$ فان المنتج الزراعى يتحمل خسارة تعادل مساحة من س$_1$ فان المنتج الزراعى يتحمل خسارة تعادل مساحة المستطيل ح$_1$ ص$_2$ ص س$_2$ حـ وهذه الخسارة تكون اقل من التكاليف الثابتة (للمنتج الزراعى) والى يمثلها المستطيل ح$_1$ ح$_2$ د جـ وعلى ذلك يستطيع هذه المنتج الزراعى الاستمرار فى الإنتاج على الرغم من انخفاض السعر حيث انه لو توقف عن الإنتاج فسوف يتحمل خسارة اكبر تعادل قيمة التكاليف الثابتة .

أما بالنسبة للمنتج غير الزراعى ففى حالة انخفاض السعر من س$_1$ الى س$_2$ فانه يتحمل خسارة تعادل المستطيل ح$_1$ ص$_2$ س$_2$ جـ ،وهى تماثل الثابتة للمنتج اللازراعى وفى هذه الحالة يتساوى لدى هذا المنتج اللازراعى ان يستمر أو يتوقف عن الإنتاج حيث تتعادل الخسارة فى الحالتين . وإذا فرض أن انخفاض السعر مره أخرى إلى س$_3$ فان خسارة المنتج الزراعى كما يوضحها الشكل رقم (4) تعادل المستطيل س$_3$ ص$_3$ ح$_3$ هـ وفى نفس الوقت تعادل هذه الخسارة التكاليف الثابتة ومن ثم فبالرغم من انخفاض السعر مرة اخرى يتساوى لدى المنتج الزراعى الاستمرار فى الإنتاج من عدمه أما بالنسبة للمنتج اللازراعى فان انخفاض السعر إلى س$_3$ سوف يحمله إذا استمر فى الإنتاج بخسارة تعادل مساحة المستطيل س$_3$ ص$_3$ ح$_3$ هـ وهذه الخسارة تكون أكبر من التكاليف الثابتة (الخسارة فى حالة التوقف عن الإنتاج) والتى تعادل مساحة المستطيل س$_2$ ك ح$_3$ هـ ، ومن ثم فيكون من الأفضل للمنتج اللازراعى أن يتوقف عن الإنتاج.

مما سبق يتبين أن المنتج الزراعى أكثر قدرة على تحمل انخفاض الأسعار عن المنتج غير الزراعى ومن ثم كانت صناعة الزراعة أكثر قدرة على تحمل الأزمات الاقتصادية عن غيرها من الصناعات اللازراعية

شكل رقم (4)

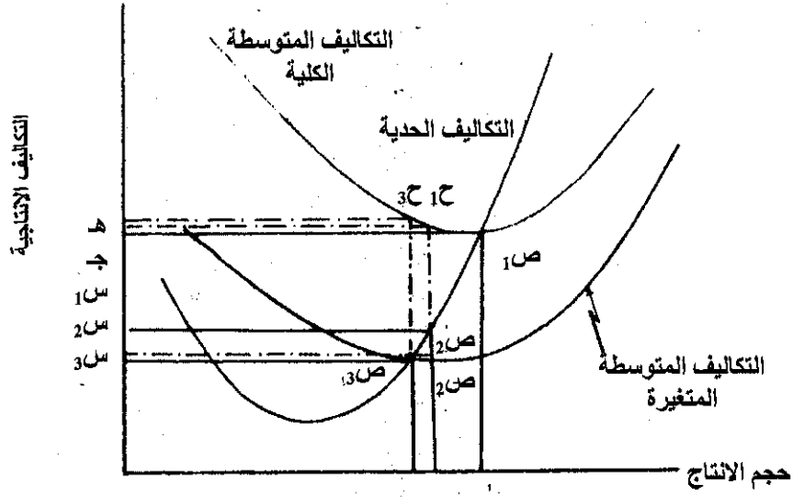

شكل رقم (5)

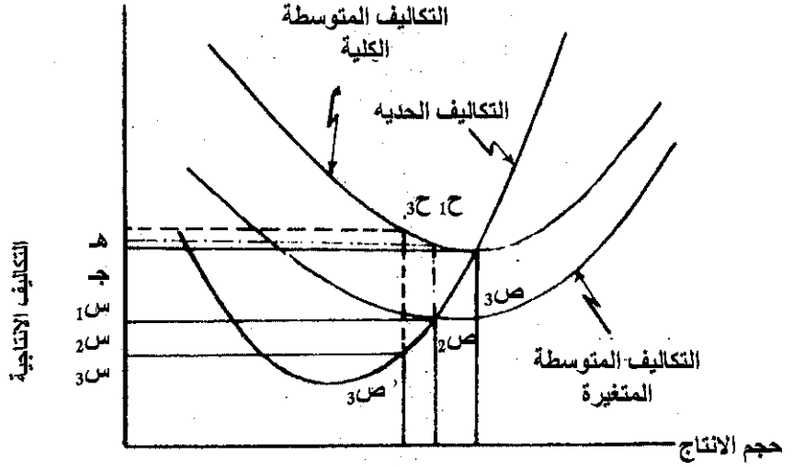

ب- ارتفاع معدل المخاطرة فى الإنتاج الزراعى ، ومنشأ ذلك بصفة عامة يرجع بصفة أساسية إلى ارتفاع قيمة رأس المال الثابت فى الإنتاج الزراعى. إذ أن المنتج الزراعى قد يواجه بخسارة كبيرة، إذا ما فشل واضطر إلى تصفية أعماله، تلك الخسارة تتمثل فى عدم امكانه استعادة نسبة كبيرة من رأس المال الثابت الذى هو بطبيعته يمثل معظم رأس المال المستثمر فى الإنتاج الزراعى.

5-انخفاض مرونة الطلب السعرية على الانتجة الزراعية :

يقصد بالمرونة السعرية للطلب مدى استجابة الكمية المطلوبة من السلع مع التغير فى أسعارها، وبصفة عامة تتصف معظم المنتجات الزراعية بانخفاض المرونة السعرية للطلب عليها . ويرجع ذلك بصفة أساسية الى ثلاثة عوامل هى:

أ- أن السلع الزراعية تمثل فى مجموعها سلعاً ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، إذ أن السلع الزراعية تمثل المواد الغذائية والكسائية التى لا يستطيع الإنسان الحياة بدونها .

ب - صعوبة إنتاج سلع صناعية غير زراعية يمكنها أن تحل محل السلع الزراعية فى إشباع الرغبات الضرورية للحياة .

ج- ارتباط الطاقة الاستهلاكية الشخصية من السلع الزراعية بعوامل بيولوجية تحدد من إمكانية اتساعها، فالطاقة الاستهلاكية الشخصية من السلع الغذائية على سبيل المثال محدودة بسعة المعدة الآدمية .

ويترتب على انخفاض المرونة السعرية للطلب على الانتجة الزراعية تعرض المستويات السعرية لهذه الانتجة إلى تقلبات كبيرة نسبيا ويمكن توضيح ذلك فى الشكل رقم (6) . حيث يبين هذا الشكل منحنى العرض للسلع الزراعية (أ ب) ومنحنى طلب مرن جـ1 د1 وآخر غير مرن هـ1 و1 ، ويتبين ان السعر المحدد بتوازن خطى العرض والطلب يتماثل فى كلا الحالتين سواء الطلب المرن وغير المرن حيث يعادل س1 ، وإذا فرض أن ازداد الطلب على الانتجة الزراعية فيؤدى هذا إلى انتقال خطى الطلب إلى أعلى حيث ينتقل خط الطلب جـ1 د1 إلى جـ2 د2 كما ينتقل خط الطلب هـ1 و1 إلى هـ2 و2 .

شكل رقم (6)

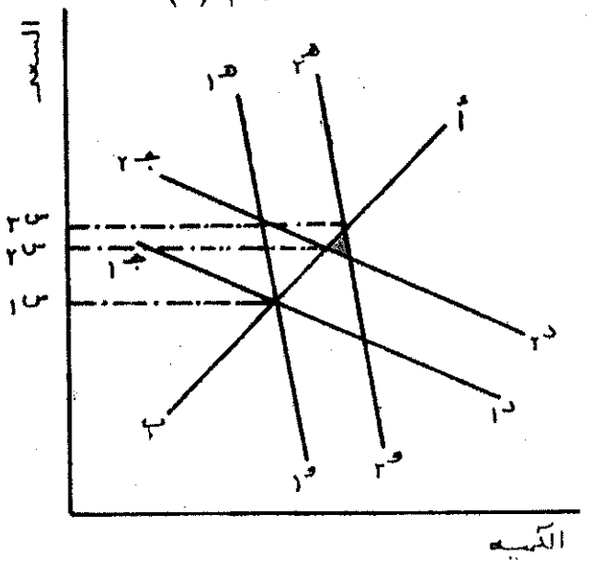

وفى هذه الحالة يكون السعر المحدد بتلاق خط العرض (أب) وخط الطلب المرن جـ2 د2 هو س2 أى السعر يرتفع بمقدار المسافة س1 س2 . بينما يكون السعر المحدد بتلاقى خط العرض وخط الطلب غير المرن هـ2 و2 هو س2 اى أن السعر يرتفع بمقدار المسافة من س1 س3. ويتبين من الشكل أن س1 س3 أكبر من س1 س2،أى أن ارتفاع السعر الناتج من زيارة الطلب يكون اكبر فى حالة الطلب غير المرن عنه فى حالة الطلب المرن.ويحدث نفس الشئ عند انخفاض الطلب، حيث يكون معدل الانخفاض كبيراً فى حالة الطلب غير المرن عنه فى حالة الطلب المرن . ومن ثم يتبين أن انخفاض المرونة السعرية للطلب على الانتجة الزراعية يعرض هذه الانتجة إلى تقلبات واسعة نسبيا فى مستوياتها السعرية .

6-انخفاض مرونة العرض السعرية للانتجة الزراعية :

يقصد بالمرونة السعرية للعرض مدى استجابة الكمية المعروضة من السلعة من التغير فى أسعارها . وتتصف الانتجة الزراعية بصفة عامة بانخفاض

مرونة العرض السعرية . ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى بعض العوامل التى من أهمها ما يلى :

أ-طول فترات الإنتاج الزراعى وذلك لارتباط الإنتاج الزراعى بالعوامل والظروف الطبيعية فعلى سبيل المثال أن إنتاج محصول القطن يستلزم ظروف جوية معينة الأمر الذى يحتم أن ينتج هذا المحصول فى جمهورية مصر العربية فى الفترة من فبراير إلى أكتوبر ، وعلى ذلك فإذا حدث ارتفاع فى سعر القطن لزيادة الطلب عليه فلن يستطيع المنتج الزراعى فى زيادة الكمية المعروضة منه إلا فى الموسم التالى الأمر الذى يترتب عليه تأخر استجابة الكمية المعروضة للزيادة فى الأسعار ومن ثم تنخفض المرونة السعرية لعرض الانتجة الزراعية .

ب- قلة فرص ظهور وفورات السعة فى صناعة الزراعة . الأمر الذى يترتب عليه أن يكون منحنى التكاليف الكلية فى الزراعة أكثر انحداراً منه فى الصناعة اللازراعية الأمر الذى يترتب عليه أن يكون منحنى التكاليف الحدية (والذى يمثل فى جزئه العلوى المقطوع فوق منحنى متوسط التكاليف المتغيرة منحنى العرض) فى الصناعات اللازراعية أكثر ميلا إلى ناحية اليمين عنه بالنسبة لصناعة الزراعة ، ومن ثم فتنخفض مرونة عرض الانتجة الزراعية بالمقارنة بغيرها من الانتجة اللازراعية ويوضح ذلك الشكل رقم (7) والشكل رقم (8) حيث يمثل منحنى التكاليف الحدية فى الشكل رقم (7) . وفى جزئه العلوى المقطوع فوق متوسط التكاليف المتغيرة منحنى العرض للانتجة الزراعية بينما يمثل منحنى التكاليف الحدية فى الشكل رقم (8) وفى جزئه العلوى المقطوع فوق متوسط التكاليف المتغيرة منحنى العرض للانتجة اللازراعية ويتبين أن منحنى العرض فى الشكل رقم (8) أكثر ميلا إلى اليمين عن مثيله فى الشكل رقم (7) وعلى ذلك يكون الأول أكثر مرونة من الثانى .

جـ-ارتفاع نسبة رأس المال الثابت فى الزراعة الأمر الذى يحد من الدخول أو الخروج من مجال الانتاج الزراعى استجابة لتغير اسعار الانتجة الزراعية الأمر الذى يعكس ضعفا فى مرونة عرض الانتجة الزراعية عند المقارنة بغيرها من الانتجة اللازراعية .

د-عدم قابلية معظم السلع الزراعية للتخزين الطويل ، حيث تتصف الانتجة الزراعية فى معظم الأحوال بتعرضها للتلف السريع وعدم قابليتها للتخزين ، وهذا بالإضافة إلى ارتفاع تكلفتها التخزينية نظرا لكبر حجمها ولكونها تتطلب

مواصفات تخزينية معينة ، الأمر الذى يترتب عليه عدم الاعتماد على تخزين الأنتجة الزراعية من موسم الى اخر حتى يمكن زيادة المعروض منها فى أوقات ارتفاع الأسعار ، ومن ثم فتنخفض المرونة السعرية لعرض هذه الانتجة على عكس الحال بالنسبة للانتجة اللازراعية التى يسهل تخزينها لفترات زمنية طويلة نسبياً وبتكاليف تخزينية مناسبة .

شكل رقم (7)

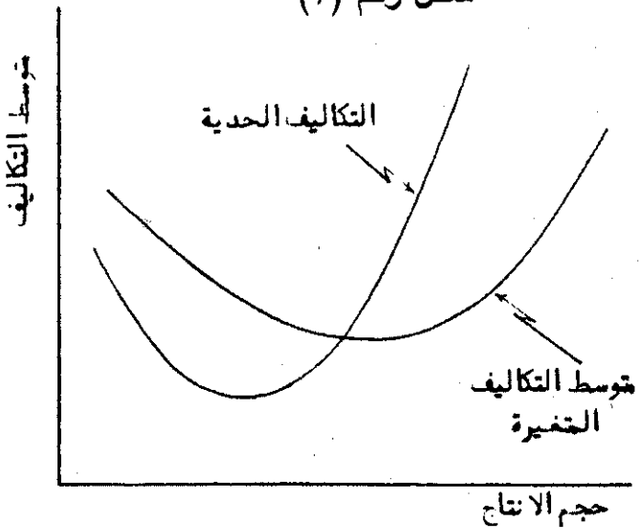

شكل رقم (8)

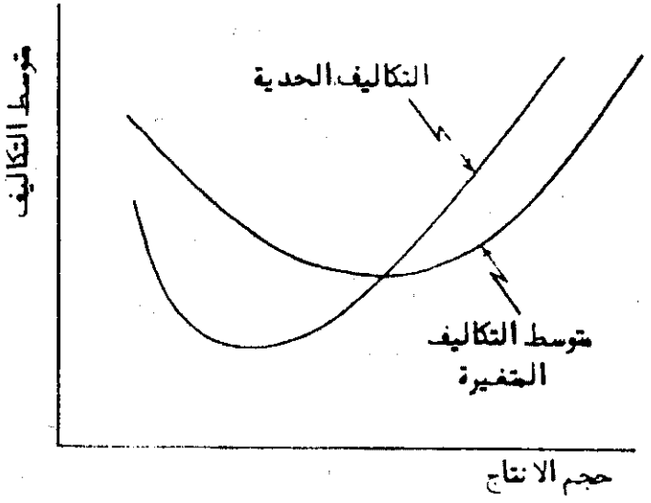

هـ-انخفاض كفاءة الجهاز السعرى . تنخفض كفاءة الجهاز السعرى فى الدول الزراعية النامية (باعتبارها دول متخلفة اقتصاديا) الأمر الذى يترتب عليه صعوبة وتأخر وصول الإنباء السوقية إلى الزراع وبالتالي تتأثر استجابتهم للتغيرات السعرية ومن ثم تنخفض المرونة السعرية لعرض الانتاجة الزراعية.

ويعكس انخفاض المرونة السعرية لعرض الانتجة الزراعية تقلباً واسعاً فى أسعار هذه الانتجة ويوضح ذلك الشكل رقم (9) ، حيث يمثل الخط ط ط خط الطلب على الانتجة الزراعية وهو كما سبق الاشارة إليه يعتبر طلب غير مرن ، كما يمثل المنحنى أ $_1$ ب$_1$ منحنى عرض مرن للانتجة الزراعية بينما يمثل المنحنى ج$_1$ د$_1$ منحنى عرض غير مرن لهذه الانتجة ، ويتبين أن السعر المحدد بتوازن العرض والطلب يتماثل فى حالة كل من العرض المرن وغير المرن . إلا انه فى حالة انتقال خطى العرض إلى مستوى منخفض (من أ$_1$ ب$_1$ الى أ$_2$ ب$_2$ ومن ج$_1$ د$_1$ إلى ج$_2$ د$_2$) نتيجة لزيادة التغير الطارئ فى العوامل المؤثرة على الكمية المعروضة ، فأن هذا الانتقال لخطى العرض أ$_1$ ب$_2$ ومن ج$_1$ د$_1$ الى ج$_2$ د$_2$ نتيجة لزيادة التغير الطارئ فى العوامل المؤثرة على الكمية المعروضة . فأن هذه الانتقال لخطى العرض ويؤدى إلى تقلب فى حالة العرض المرن يبلغ المسافة س$_1$ س$_2$ ، بينما فى حالة العرض غير المرن المسافة س$_1$ س$_3$ ، ويتبين ان س$_1$ س$_3$ اكبر من س$_1$ س$_2$ ، الأمر الذى يوضح ان التقلبات السعرية فى حالة العرض غير المرن اكبر منها فى حالة العرض المرن . ومن ثم فيكون العرض غير المرن نسبياً للانتجة الزراعية بالنسبة للانتجة غير الزراعية يجعلها أكثر تعرضا لتقلبات سعرية واسعة نسبيا من الانتجة غير الزراعية .

7- موسمية الإنتاج الزراعى :

يقصد عادة بموسمية الانتاج الزراعى بان العمليات الإنتاجية الزراعية تستغرق فترات تتباين بتباين نوعية الزروع ، وتنتهى هذه الفترة الزمنية بالحصول على النواتج النهائية لهذه الزروع ، وتعزى موسمية الانتاج الزراعى الى عاملين رئيسيين أولهما أن الزراعة صناعة بيولجوجية لما ترتبط به الزراعة بكثير من الكائنات الحية ، وثانيهما الإرتباط الكبير بين الزراعة والظروف الطبيعية .

ويترتب على موسمية الإنتاج الزراعى كثير من النتائج التى من أهمها ما يلى :

شكل رقم (9)

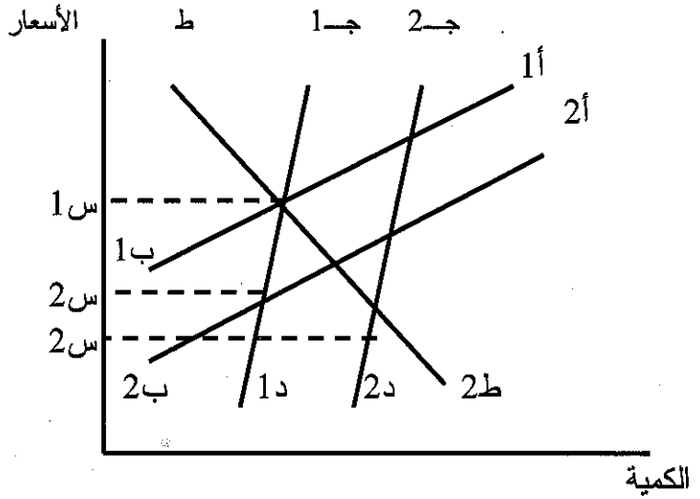

أ- موسمية العمل الزراعى : يترتب على موسمية الإنتاج الزراعى أن الخدمات الزراعية اللازمة للزروع تتم فى أوقات معينة من السنة ومن ثم يزداد الطلب على القوى العاملة الزراعية فى هذه الشهور دون الشهور الأخرى من السنة، الأمر الذى يترتب عليه اتصاف العمل المزرعى بالموسمية وما ينجم عن ذلك بما يسمى بالبطالة الموسمية والتى تنتشر بصفة عامة فى القطاعات الزراعية للدول المكتظة بالسكان مثل جمهورية مصر العربية .

ب- موسمية الدخول المزرعية : يحصل الزارع والمنتج الزراعى على دخله النقدى من تسويق منتجاته النقدية التى تتباين من دولة إلى أخرى وفقا لظروفها الطبيعية والمناخية مثل القطن فى جمهورية مصر العربية والسودان ومن ثم تكون الدخول الزراعية لمنتجين هذه الحاصلات فى مواسم حصادها وتسويقها ، الأمر الذى يشير الى ان موسمية الإنتاج الزراعة تعكس تقلبا موسميا مماثلا فى الدخول المزرعية ووضع هذا شأنه يشير بطبيعة الحال الى ضرورة توفير الهيئات والمؤسسات التمويلية التى تقوم بتقديم رؤوس الأموال اللازمة للإنتاج الزراعى خاصة فى مواسم خدمة الحاصلات الزراعية حتى تحين مواعيد حصادها وتسويقها .

ج- موسمية الصناعات الزراعية : تعتمد عديد من الصناعات التحويلية على المنتجات الزراعية كمواد خام رئيسية فى تلك الصناعات التى تعرف -

بالصناعات التحويلية الزراعية ، ومن أمثلتها صناعة ضرب الأرز وصناعة حلج القطن وطحن الغلال .. الخ . ولما كان إنتاج الحاصلات الزراعية المستخدمة كمواد خام فى الصناعات الزراعة يتصف بالموسمية فى الإنتاج فان هذه الصناعات الزراعية تتصف بكونها صناعات موسمية الإنتاج أيضا الأمر الذى يترتب عليه توقف ألآت مصانع عدد كبير من هذه الصناعات الزراعية لفترات قد تصل إلى مدى أربعة اشهر سنويا كما هو الحال فى صناعة ضرب الأرز وذلك لعدم توفير المادة الخام الرئيسية اللازمة للإنتاج وهى الارز الشعير .

د- المنطقة الزمنية للإنتاج الزراعى : يقصد بالمنطقة الزمنية للإنتاج الزراعى توزيع الإنتاج الزراعى على شهور الاستهلاك المختلفة طوال العام وما يتصل بها من المشاكل المرتبطة بالتخزين وتعتبر الأسعار أهم العوامل التى تؤدى الى المنطقة الزمنية للإنتاج الزراعى الموسمى ويمكن إيضاح ذلك بالشكل رقم (10) .

ويتبين من شكل (10) ، انه إذا فرض وان الناتج الزراعى يتصف بالموسمية فانه يمكن فرضا تمثيل منحنى العرض الخاص به بخط رأس يتمثل بالخط ع1 ع1 فى الشكل المشار إليه . وذلك استناداً الى الفرض الذى يساوى بين المدى المتناهى فى القصر والسنة الكاملة ومن الطبيعى فانه من الواضح أن هذا الفرض غير منطقى . إلا انه إذا فرض وقسمت السنة الى عدة فترات زمنية ولتكن ثلاثة فترات زمنية فانه يمكن توفيق منحنى عرض لكل فترة من هذه الفترات الثلاث ولتكن ع2 ع2 ، ع1 ع1 ، ع3 ع3 ، وبافتراض ان المنحنى ط ط يمثل منحنى الطلب على السلع موضع الاعتبار ولكن على امتداد الثلاث فترات المكونة للسنة ، هذا بالإضافة إلى دقة وصحة تنبوءات البائعين فان منحنى الفترة الأولى من السنة يكون خطأ رأسيا حيث ان البائع فى هذه الفترة يمكنه أن يعرض السلعة للبيع فى خلال جميع فترات السنة الأولى والثانية والثالثة . وعليه فكلما ارتفع السعر الذى يدفعه المستهلك للسلعة فى خلال الفترة الأولى كلما ترتب عليها ازدياد القدر من السلع الذى يعرضه البائعين . ومن ثم فيمكن تمثيل منحنى العرض الخاص بالفترة الأولى بالمنحنى ع2 ع2 ومن ثم يكون سعر السوق ممثلا فى سعر التوازن بين العرض والطلب فى خلال هذه الفترة ، وفى هذه الحالة يكون السعر هو س1 والكمية هى ك1 وفى الفترة الزمنية الثانية يكون منحنى العرض ممثلا فى المنحنى ع3 ع3 ، ومن المتوقع ان يقع هذا المنحنى فوق المنحنى ع2 ع2 ، إلا عند الأسعار ذات المستويات المنخفضة كما انه يكون

اقل مرونة منه ويرجع السبب فى وجوب وقوع ع3 ع3 فى مستوى أعلى من ع1 ع1 ، إلى أن البائعين الذين خزنوا السلعة خلال الفترة الزمنية الأولى يطلبون أسعاراً أعلى تكفى لتغطية تكاليف التخزين بالإضافة إلى عائد الاستثمار فى عملية التخزين التى تعتبر عملية إنتاجية فى حد ذاتها حيث تتيح للسلعة الحصول على منفعة زمنية .

شكل رقم (10)

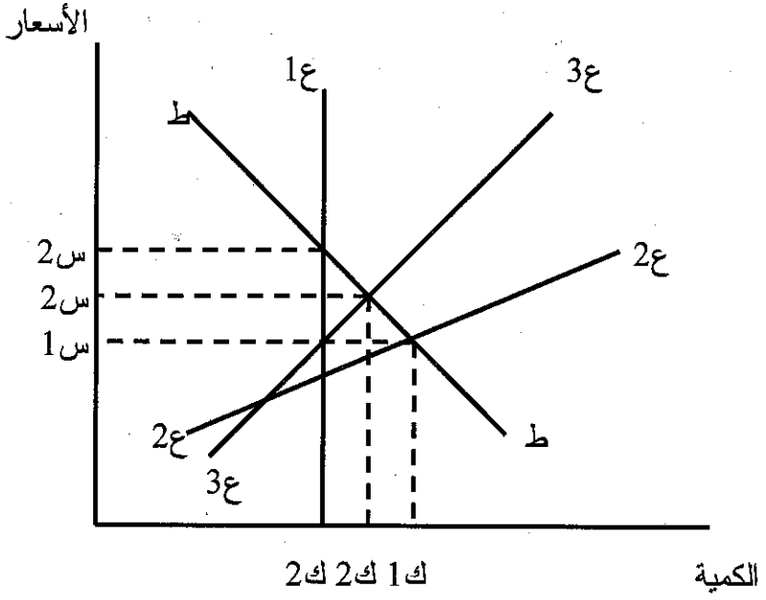

كما يفسر انخفاض مستوى ع3 ع عن مستوى ع2 ع2 عند سيادة المستويات السعرية المنخفضة . فأن تدهور الأسعار يدفع المزارعين للتخلص من السلعة ومن ثم يعرضونها بأسعار اقل من أسعارها فى الفترة الزمنية الأولى ويرجع ذلك الى ضيق فرص التخلص من السلعة فى الفترة الثانية عن الفترة الأولى . ويمكن استناداً على هذا السبب تفسير انخفاض مرونة العرض للسلعة فى الفترة الزمنية الثانية عنها فى الفترة الزمنية الأولى ويتبين من الشكل السابق الإشارة إليه أن السعر فى الفترة الزمنية الثانية وهى الفترة التى فيها السعر هو س2 والكمية المعروضة هى ك2 . وأما فى الفترة الزمنية الثالثة والأخيرة فانه من المتوقع أن يتمثل منحنى العرض فى خط رأسى ممثلا منحنى عرض عديم المرونة ، حيث انه يجب التخلص من الكمية المتبقية من السلعة نظرا لقرب

ظهور المحصول الجديد ويتبين من الشكل إن السعر فى حالة هذه الفترة الثالثة هو س3 ، بينما تتمثل الكمية المعروضة فى الكمية ك3 .

8-ارتفاع معدلات المخاطرة فى الإنتاج الزراعى :

يتصف الإنتاج الزراعى بارتفاع معدلات المخاطرة واللايقين وذلك إذا ما قورن بغيرهم من الأنشطة الإنتاجية الأخرى . ويمكن تفسير ذلك بالأسباب التالية:

1- ارتفاع نسبة رأس المال المستثمر فى القطاع الزراعى ، وما يترتب على ذلك من ارتفاع معدلات الخسائر إذا ما اقتضت الظروف الخروج من مجال الإنتاج الزراعى إلى غيره من مجالات الإنتاج .

2- اتصاف الزراعة بكونها صناعة بيولوجية تتأثر إلى حد كبير بالظروف الطبيعية وما يترتب عليه من صعوبة التنبؤ الدقيق بالإنتاج ، وخاصة فى الدول التى مازالت تستخدم الوسائل التقليدية فى الإنتاج مثل معظم الدول العربية حيث أن التقدم التكنولوجى يتيح استخدام بعض الوسائل ، والأساليب الحديثة متى تحد من اثر الظروف الطبيعية المؤثرة على الإنتاج .

3- موسمية الإنتاج الزراعى والتقلبات السعرية لمنتجاته الأمر الذى قد يعرض الدخول الزراعية لهزات قد تكون شديدة فى بعض الأحيان .

ويؤدى ارتفاع معدلات المخاطر فى الإنتاج الزراعى إلى صعوبة تمويل هذا النشاط الإنتاج ليس فقط بل أيضا ارتفاع معدلات الفوائد على القروض والسلف الزراعية المقدمة للإنتاج الزراعى ما لم تتدخل الدول لحماية المنتجين الزراعيين . ويؤدى قصور الوسائل التمويلية للإنتاج الزراعى إلى عدم إمكانية إنجاز العمليات الإنتاجية بكفاءة عالية ليس فقط بل أيضا يؤدى القصور فى هذه القروض خاصة طويلة الآجل إلى صعوبة إمداد المزارع بوسائل الإنتاج الحديثة كالآلات ، هذا بالإضافة إلى عدم تمكن الزراع من توسيع رقعتهم الزراعية للوصول إلى الحجم الامثل للمزرعة .

تذكر أن

- تتصف الزراعة بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى ومن أهم تلك الخصائص ، أن الزراعة صناعة مفتوحة للتحسينات العلمية ، والزراعة شديدة التنافس ، والتخصص النطاقي للأنتجة الزراعية ، وارتفاع نسبة رأس المال الثابت في الزراعة ، وانخفاض مرونة كل من الطلب والعرض السوية للأنتجة الزراعية ، وموسمية الإنتاج الزراعي ، وأخيراً ارتفاع معدلات المخاطرة في الإنتاج الزراعي .

- الزراعة شديدة التنافس وهو ما يترتب عليه تعادل السعر مع متوسط التكاليف في المدى الطويل ، وارتفاع الجدارة الاقتصادية الزراعية .

- التخصص النطاقي للأنتجة الزراعية ، وذلك نتيجة تأثر الزراعة بالعوامل الطبيعية والمناخية مما يؤدي تخصص كل منتج زراعي في منطقة معينة ملائمة للظروف الطبيعية والمناخية الإنتاجية .

- ارتفاع نسبة رأس المال في الزراعة يؤدي على تزايد قدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية بالمقارنة بالقطاعات الأخرى ، إلا أنه في المقابل يؤدي إلى ارتفاع المخاطرة في الإنتاج الزراعي .

- انخفاض مرونة الطلب والعرض للأنتجة الزراعية يؤدي إلى حدوث تقلبات واسعة في مستوياتها السعرية بالمقارنة بالأنتجة غير الزراعية .

- موسمية الإنتاج الزراعي يترتب عليها موسمية العمل والدخول للمنتج الزراعي ، بالإضافة إلى موسمية الصناعات القائمة على تلك الأنتجة الزراعية .

- ارتفاع المخاطرة في الإنتاج الزراعي يؤدي إلى صعوبة تمويل الأنشطة الزراعية وارتفاع معدل الفوائد على تمويل تلك الأنشطة .

أسئلة

1- استعرض أهم خصائص الإنتاج الزراعي ، مبيناً بإيجاز أثر كل منها على الإنتاج الزراعي .

2- أكمل ما يلي :

- الزراعة شديدة التنافس وذلك لتوافر الشروط التالية في أسواق المنتجات الزراعية :

أ – .....

ب– .....

ج – .....

- ارتفاع نسبة رأس المال الثابت في الزراعة يؤدي إلى أثر إيجابي وهو ..... وأثر سلبي وهو .....
- انخفاض مرونة الطلب السوية للأنتجة الزراعية يؤدي إلى .....
- ارتفاع معدلات المخاطرة في الإنتاج الزراعي يؤدي إلى .....

3- قارن بين ما يلي (مع استخدام الرسوم البيانية كلما أمكن ذلك)

- تعادل السعر مع متوسط التكاليف في المدى الطويل لسوق الأنتجة الزراعية في حالتي سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار .
- قدرة المنشأة على تحمل خسارة نتيجة حجم رأس المال الثابت في النشاط الزراعي ، وغير الزراعي .
- الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض مرونة كل من الطلب السوية والعرض السوية للأنتجة الزراعية .

الباب الثانى

العلاقات الاقتصادية الدالية للإنتاج الزراعي

من الأهمية بمكان دراسة العلاقات المتكونة بين الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج المختلفة وكميات المنتجات المتحصل عليها،أي ما يعرف بدلات الإنتاج .

وفيما يلى توضيحاً لبعض العلاقات الاقتصادية الداليه الاكثر شهرة فى الانتاج الزراعى،واهمها الداله الانتاجية الزراعية،وعرض المنتجات الزراعيه والطلب عليها.

أولاً : الدالة الإنتاجية الزراعية :

تعرف الدالة الإنتاجية لمنتج معين بأنها عبارة عن العلاقة الطبيعية (الفيزيقية) بين الموارد التي تستخدمها الوحدة الإنتاجية في عملية الانتاج(المدخلات)، وبين الناتج منه (المخرجات) . فمثلاً لا يتم إنتاج المحاصيل الزراعية ما لم تشترك عناصر الإنتاج فيه مثل العمل ورأس المال بمزجها مع الأرض، بنسب تختلف حسب أساليب الإنتاج . وهذا يعني أن دالة الإنتاج توضح تغير كمية الناتج كلما تغيرت كمية ونوعية عناصر الإنتاج المستخدمة .

ويمكن التعبير عن الدالة الإنتاجية حسابياً،وهندسياً،وجبرياً. وحسابياً حيث يمكن تصويرها في جدول، أحد خاناته تمثل وحدات العنصر الإنتاجي المتغير والخانة الأخرى تمثل كمية الإنتاج،وهاتان الخانتان تمثلان دالة الإنتاج أو علاقة عنصر الإنتاج بالإنتاج،وذلك كما فى جدول رقم (1). كما يمكن تصوير الدالة هندسياً بواسطة رسم بياني يمثل المحور الأفقي فيه وحدات عنصر الإنتاج المتغير المضاف، والمحور الرأسي يمثل كمية الإنتاج كما هو موضح بالشكل المرسوم للدالة. ويمكن أيضاً التعبير عن الدالة الإنتاجية جبرياً في الصورة العامة التالية :

ص = د (س) وذلك في حالةالعلاقة بين عنصر إنتاج واحد (س) والإنتاج(ص)

ص = د ($س_1$ ، $س_2$ ، $س_3$ ، ..... $س_ن$) في حالة العلاقة بين أكثر من عنصر انتاجى والإنتاج . حيث ، $س_1$ ، $س_2$ ، $س_3$ ، ..... $س_ن$ تمثل وحدات عناصر الإنتاج المتغير (1) ، (2)، (3) ، (ن) ، ص تمثل كمية الإنتاج .

ويشتق من الدالة الإنتاجية كل من الإنتاج المتوسط والإنتـــاج الحـــدي، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (1).

$$\text{الإنتاج المتوسط} = \frac{\text{الإنتاج الكلي}}{\text{عدد وحدات عنصر الإنتاج المتغير}}$$

$$\text{الإنتاج الحدى} = \frac{\text{التغير في الإنتاج الكلى}}{\text{التغير فى عدد وحدات عنصر الإنتاج المتغير}}$$

جدول رقم (1)

وحدات عنصر الإنتاج (س)	الإنتاج الكلي (ص)	الإنتاج المتوسط $\frac{\text{ص}}{\text{س}}$	الإنتاج الحدى $\frac{\Delta \text{ص}}{\Delta \text{س}}$
1	8	8	-
2	18	9	10
3	30	10	12
4	36	9	6
5	40	8	4

الشكل الهندسي للدالة :

شكل رقم (11)

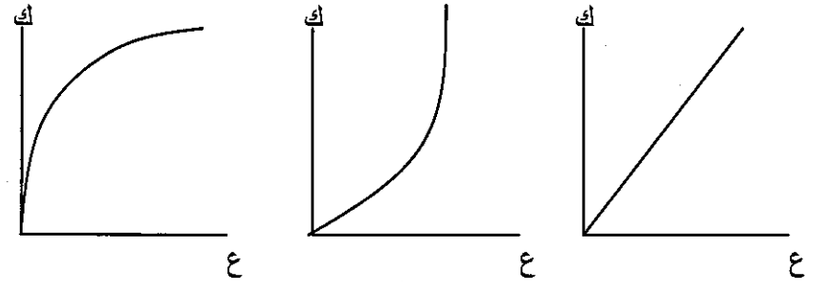

دالة إنتاج زياده ثابتة　　دالة إنتاج زياده متزايدة　　دالة إنتاج زياده متناقصة

وتأخذ الدالة الإنتاجية صوراً متعددة من أهمها ما يلي :

1- دوال متعددة الحدود : تعد صورة الدالة متعددة الحدود أبسط وأكثر صـــور الدوال الانتاجية شيوعاً ويمكن تصوير هذه الدالة في المعادلة التالية :

$$\text{ص} = \text{أ} + \text{ب}_1 \text{ ع} + \text{ب}_2 \text{ ع}^2 \qquad (1)$$

حيث :

ص تمثل كمية الإنتاج من سلعة معينة .

، ع تمثل كمية عنصر الإنتاج المتغير

، أ ، ب_1 ، ب_2 تمثل ثوابت المعادلة

ومن المعادلة (1) يمكن الحصول على الإنتاج المتوسط كما يلي :

$$\frac{\text{ص}}{\text{ع}} = \frac{\text{أ}}{\text{ع}} + \text{ب}_1 - \text{ب}_2 \text{ ع} \qquad (2)$$

كما يمكن الحصول على الإنتاج الحدي من المعادلة (1) كما يلي :

$$\frac{\Delta \text{ص}}{\Delta \text{ع}} = \text{ب}_1 - 2\text{ب}_2 \text{ ع} \qquad (3)$$

ومن المعادلتين (2) ، (3) يمكن حساب مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر الإنتـــاج وذلك كما في المعادلة التالية :

$$\text{المرونة الانتاجية} = \text{الانتاج الحدى} \times \frac{1}{\text{الانتاج المتوسط}}$$

$$\text{المرونة الإنتاجية} = \frac{\text{د ص}}{\text{د ع}} \times \frac{\text{ع}}{\text{ص}}$$

$$= \text{ب}1 - 2\text{ب}_2 \text{ ع} \times \frac{\text{ع}}{1 + \text{ب}_1 \text{ ع} - \text{ب}_2 \text{ ع}^2}$$

$$\text{المرونة} = \frac{\text{ب}_1 \text{ ع} - 2 \text{ ب}_2 \text{ ع}^2}{\text{أ} + \text{ب}_1 \text{ ع} - \text{ب}_2 \text{ ع}^2} \qquad (4)$$

ويتضح من المعادلة (4) أن المرونة غير ثابتة بخلاف المرونة في صورة كوب – دوجلاس، التالى عرضها، كما أنه يمكن معظمة الإنتاج في صورة ذي الحدين وذلك عن طريق إيجاد الإنتاج الحدي ومساواته بالصفر وذلك كما في المعادلة التالية :

$ب_1 - 2\ ب_2\ ع = صفر$

$$ع = \frac{ب_1}{2ب_2} = \frac{1}{2}\ ب_1\ ب_2^{-1} \quad ..... \quad (5)$$

وبعبارة أخرى فإن الإنتاج الكلي يصل إلى أقصاه عندما تساوي كمية العنصر الإنتاجي المتغير المقدار

$$\left(\frac{1}{2}\ ب_1\ ب_2^{-1}\right)$$

(2) دالة كوب – دوجلاس : ويطلق عليها أيضاً الدالة الأسية أو الدالة اللوغاريتمية المزدوجة وصورتها البسيطة هي :

$ص = أ\ ع^{ب}$ ..... (1)

حيث :

ص تمثل كمية الإنتاج من السلعة المعنية .

ع تمثل كمية العنصر الإنتاجي المتغير

أ ، ب تمثل ثوابت المعادلة .

ولحل هذه المعادلة يلزم تحويلها إلى الصورة اللوغاريتمية بحيث تصبح

لو ص = لو أ + ب لو ع ..... (2)

ويمكن الحصول على الإنتاج المتوسط من معادلة الإنتاج الكلي (معادلة1) بقسمة الانتاج الكلى على عنصر الانتاج كما يلي :

$$\frac{ص}{ع} = \frac{أ\ ع^{ب}}{ع} = أ\ ع^{ب-1} \quad (3)$$

أما الإنتاج الحدي فيمكن الحصول عليه بإيجاد التفاضل الأول لمعادلة الإنتاج وذلك على النحو التالي :

$$\frac{د\ ص}{د\ ع} = أ\ ب\ ع^{ب-1} = \frac{أ\ ب\ ع^{ب}}{ع} \quad ..... \quad (4)$$

ومن المعادلتين (3) ، (4) يمكن الحصول على مرونة الإنتاج كما يلي

$$\text{مرونة الإنتاج} = \text{الإنتاج الحدى} \times \frac{1}{\text{الإنتاج المتوسط}} = \frac{د\ ص}{د\ ع} \times \frac{ع}{ص}$$

$$= أ\ ب\ ع^{ب-1} \times \frac{1}{أ\ ع^{ب-1}} = ب \quad .....(5)$$

ومن المعادلة (5) يتضح أن مرونة الإنتاج باستخدام صورة كوب دوجلاس ثابتة لا تتغير وهي عبارة عن المعامل (ب)

ويمكن تعميم صورة كوب دوجلاس عند استخدام أكثر من عنصر إنتاجي ، فمثلاً يمكن كتابة هذه الصورة في حالة استخدام عنصرين إنتاجيين متغيرين كما يلي :

$ص = أ\ ع_1^{ب_1}\ ع_2^{ب_2}$

حيث :

ص تمثل كمية الإنتاج من السلعة المعينة .

، ع1 ، ع2 تمثلان كميات العنصرين الإنتاجيين المتغيرين .

، أ ، ب1 ، ب2 تمثل ثوابت المعادلة .

3- دالة سبيلمان : اقترح سبيلمان دالة أسية بها جزء ثابت وصورتها كالآتي :

$ص = م - أ\ ر^{س}$

حيث :

ص: تمثل كمية الإنتاج من السلعة المعينة .

س :تمثل كمية عنصر الإنتاج المتغير .

م :تمثل أكبر ناتج يمكن الحصول عليه من عنصر الإنتاج المتغير .

أ :تمثل الزيادة الكلية في كمية الإنتاج التي يمكن الحصول عليها من زيادة كمية عنصر الإنتاج المتغير .
ر :تمثل ثابت المعادلة وتوضح نسبة الإضافة إلى الإنتاج الكلي .

وتعتمد هذه الدالة أساساً على بيانات التجارب والتي يستطيع فيها الباحث التحكم بدرجة كبيرة في مختلف التغيرات التي تؤثر في الإنتاج ، ويمكن عن طريق هذه التجارب تسجيل الكميات المضافة من الإنتاج الناجمة عن التغيرات في عناصر الإنتاج .

ويعتبر سبيلمان من أوائل من استخدم بيانات التجارب في تقدير دوال الإنتاج ، وبصفة عامة فإن من مميزات دالة سبيلمان لقياس دوال الإنتاج أنها تستطيع مباشرة قياس تلك الدوال ووصفها بصورة منطقية وخاصة بالنسبة للعمليات الإنتاجية البسيطة ، كما تتميز هذه الطريقة بأن البيانات الخاصة بها ليست عرضة للخطأ وخاصة بالنسبة لعوامل الإنتاج المتغيرة حيث يمكن التحكم فيها إلى درجة عالية من الدقة. الأمر الذي يحقق فرضاً أساسياً من فروض طريقة المربعات الصغرى للانحدار المتعدد والمستخدمة في التقدير .

أما بالنسبة لأوجه النقد التي توجه لهذه الطريقة فتتلخص في إنها طريقة غير عملية من ناحية التطبيق والتكاليف،خاصة بالنسبة للعمليات الإنتاجية الصناعية والتي عادة ما توصف بالتعقيد من حيث تعدد السلع المنتجة وتعدد عناصر الإنتاج المستخدمة.إضافة إلى احتمال انحراف النتائج الخاصة بتلك الطريقة عن النتائج المتوقعة، نظراً لاعتمادها على بيانات قد تختلف في قليل أو كثيرمن البيانات المتوفرة بالنسبة لجميع العوامل المؤثرة في الإنتاج في الحياة العملية .

ثانيا : عرض الأنتجة الزراعية:

الكمية المعروضة من سلعة زراعية، هي تلك الكمية من السلعة التي يمكن عرضها في فترة زمنية ما وفي ظل ظروف معينة.

ويرتبط العرض للسلع الزراعية بعدد من الموضوعات الأساسية التي يهتم علم الاقتصاد الزراعي وفروعه المختلفة بدراستها ، يتضح ذلك إذا علم أن أهم العوامل الرئيسية التي تؤثر على الكمية المعروضة من سلعة زراعية ما في سوق معينة وفي وقت معين – معبراً عنها في صورة دالة عرض للسلعة – هي كالتالي :

ك$_{ع}$ (ص$_1$) = د (ت ، س (ص$_1$) ، س (ع$_1$ ، ع$_2$ ، ...، ع$_ن$)،
س (ص$_2$ ، ص$_3$ ، .... ، ص$_ن$) ،
س (م ، ق) ، (ن ، هـ ، ر ، خ).

حيث :

ك$_{ع}$ (ص$_1$) = الكمية المعروضة من السلعة الزراعية (ص$_1$) في سوق معينة وفي وقت معين .
د : حرف يعبر عن مدى التأثر أو الاعتماد على العوامل المؤثرة على العرض.
ت : تمثل الدالة الإنتاجية للسلعة ، وأحياناً ما تشير إلى الظروف التكنولوجية للإنتاج .
س (ص$_1$) : سعر السلعة الزراعية موضع الدراسة المعروضة في السوق .
س (ل$_1$ ، ل$_2$ ، ... ، ل ن) : تمثل أسعار عناصر الإنتاج (ع$_1$،ع$_2$، ... ،ع$_ن$) المستخدمة في إنتاج السلعة .
س (ص$_2$ ، ص$_3$ ، .... ، ص$_ن$) : تمثل أسعار السلع الزراعية الأخرى، (ص 2 ، ص$_3$ ، .... ، ص$_ن$). التي يمكن إنتاجها بنفس عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلعة المعروضة (ص$_1$)
س (م ، ق) : تمثل الأسعار السابقة (م) والأسعار المستقبلة المتوقعة (ق) لكل من (ص$_1$) ،(ل$_1$ ل$_2$ ، ... ، ل$_ن$) ، (ص$_2$ ، ص$_3$ ، .... ص$_ن$)
ن : عدد المزارع التي تمد السوق بالسلعة المزرعية .
هـ : تمثل أهداف الموحدات الإنتاجية المزرعية . (المزارع) .
ر : تمثل التركيب الاقتصادي لصناعة الزراعة .
خ : عوامل أخرى تؤثر على العرض ، قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو تنظيمية أو تشريعية أو ذات طبيعة بالسلع الزراعية ذاتها ، أو عوامل خارج النظام الاقتصادي نفسه .... إلخ .

والمفهوم العام للمعادلة المذكورة هو أن الكمية المعروضة من السلعة الزراعية في سوق معينة وفي وقت معين كعامل تابع (الطرف الأيمن من المعادلة) تتأثر أو تعتمد على العوامل المذكورة في الطرف الأيسر من المعادلة كعوامل مستقلة.

العوامل المؤثره على عرض الانتجه الزراعيه:

تبين مما سبق أن الكمية المعروضة من السلعة الزراعية في سوق معينه وفي وقت معين كعامل تابع(الطرف الأيمن من المعادلة)،تتأثر بعدة عوامل مستقلة،وفيما يلى عرضا لتلك العوامل المستقلة .

أولاً : سعر السلعة :

تشير العلاقة بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها إلى أن مجموع الكميات التي يرغب كافة المنتجون والمسوقون عرضها للبيع من السلعة في سوق معينة وفي وقت معين تتوقف أو تعتمد على مختلف الأسعار الممكنة التي تباع بها هذه السلعة ، مع افتراض ثبات تأثير بقية العوامل الأخرى المؤثرة على عرض السلعة . أي أن :

الكمية المعروضة = د (السعر) .

قانون العرض :

ينص قانون العرض على أن الكميات المعروضة للبيع من سلعة ما في سوق معينة وفي وقت معين تزداد إذا ارتفع سعر السلعة، وتقل إذا انخفض السعر.

ويوضح جدول رقم (1)،وشكل رقم (12)، جدول العرض، ومنحنى العرض اللذان يمثلان العلاقة بين سلسلة من المستويات السعرية لسلعة زراعية ما والكميات المعروضة من السلعة في سوق معينة وفي وقت معين .

جدول رقم (1)

السعر / جنيه	0.5	1	1.5	2	2.5	3
الكمية المعروضة (طن)	50	100	300	350	400	450

شكل رقم (12)

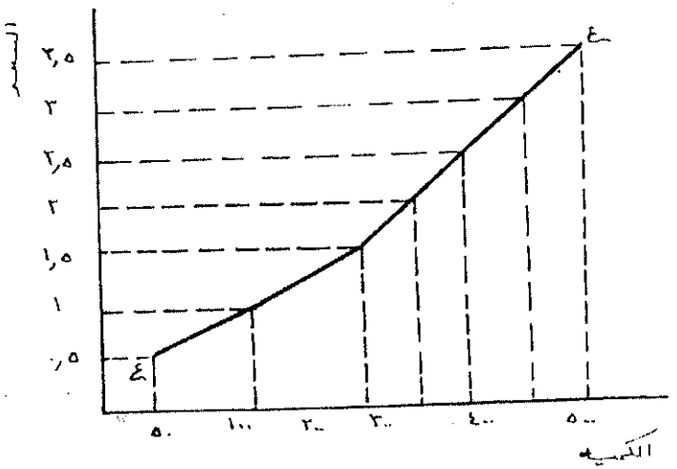

ويلاحظ أن منحنى العرض ذو انحدار موجب مما يدل على أن العلاقة بين السعر والكمية المعروضة هي علاقة طردية ، كما يلاحظ أن جدول العرض ينطبق مع قانون العرض .

التغير في الكمية المعروضة :

ويحدث هذا التغير عادة في الفترة الزمنية قصيرة الأجل ويطلق عليه أحياناً انكماش أو تمدد العرض ، وهو يعني الانتقال من نقطة لأخرى على نفس منحنى العرض (راجع الشكل السابق). وسبب التغير في الكمية المعروضة هو سعر السلعة، وهو يؤكد ما سبق ذكره من أن الكمية المعروضة هي دالة للسعر .

وقد يبدو للبعض لأول وهلة أن قانون العرض يمثل علاقة عكسية بين الكمية المعروضة من سلعة ما في سوق معينة ، وفي وقت معين وبين سعر معين ، حيث يرون مثلاً أن زيادة الكمية المعروضة من السلعة تؤدى الى انخفاض سعرها والعكس صحيح . ولكن قانون العرض يبدأ أولاً من السعر حيث ان زيادة السعر تؤدى الى زيادة الكمية المعروضة من السلعة والعكس صحيح . وتعزى العلاقة الطردية بين السعر والكمية المعروضة للاتى .

1- السعر المرتفع يكون اكثر جاذبية للمنتج الزراعى لعرض كميات اكبر من السلعة للاستفادة من السعر المرتفع، والعكس صحيح .

2- السعر المرتفع للسلعة يشجع دخول منتجين زراعيين جدد فى عملية الانتاج الزراعى للسلعة سواء من داخل الزراعة،حيث كانوا منتجين لسلع زراعية اخرى ،أو من خارج الزراعة .

التغير في العرض :

يقصد بتغير العرض لسلعة زراعية انتقال موضع منحنى العرض للسلعة كما هو مبين بالشكل قم (13) حيث ينتقل منحنى العرض (ع ع) إلى الأوضاع الجديدة (ع1 ع1) أو (ع2 ع2)

أن تغير العرض بالزيادة،أي انتقال منحنى العرض بأكمله نحو اليمين من (ع ع) إلى (ع1 ع1)، يعني أن المنتجين الزراعيين والوسطاء التسويقيين يكونوا على استعداد لعرض كمية أكبر من السلعة (ك1) بنفس السعر (س) ، أو نفس الكمية (ك) بسعر أقل (س1)، كما أن تغير العرض بالنقصان، أي انتقال منحنى العرض بأكمله نحو اليسار من (ع ع) إلى (ع2 ع2) فيعني استعدادهم لعرض كمية أقل من ذي قبل (ك2) بنفس السعر (س) ، أو نفس الكمية (ك) بسعر أعلى (س2).

أن العوامل التي تؤدي إلى تغير العرض لسلعة زراعية ما ، هي نفس العوامل المستقلة السابق الإشارة إليها في دالة العرض.

ثانياً : أسعار عناصر الإنتاج :

تبين مبادئ الاقتصاد والنظرية الاقتصادية مختلف العلاقات الطبيعية والاقتصادية بين أسعار عناصر الإنتاج وبين المستوى المعين من الناتج الذي يجب أن يصل إليه المنتج الزراعي،نتيجة إضافة وحدات متتالية من أي عنصر إنتاجي وكذلك استبدال هذه العناصر مع بعضها البعض.ويتحقق أفضل مستوى للإنتاج (وهو الذي يمثل العرض للسلعة) عند استخدام عنصر واحد متغير من عناصر الإنتاج مع ثبات بقية العناصر الأخرى على حالها، عندما يتساوى قيمة الناتج الحدي للسلعة مع سعر الوحدة الواحدة من العنصر الإنتاجي المتغير المضاف.كما تتحقق التوليفة المثلى من عناصر الإنتاج المتغيرة والمستخدمة للوصول إلى مستوى معين من الناتج المتغير والمستخدمة للوصول إلى مستوى معين من الناتج (وهو الذي يمثل العرض للسلعة أيضاً)، عندما تتساوى التكلفة الحدية لعناصر الإنتاج المتغيرة المضافة، والمعروف أن التكلفة الحدية تمثل سعر الوحدة الإضافية من العنصر المتغير المضاف .

ومن ثم فتوجد علاقة وثيقة وقوية بين أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج سلعة زراعية، وبين الكمية المعروضة من السلعة في سوق معينة وفي وقت معين .

شكل رقم (13)

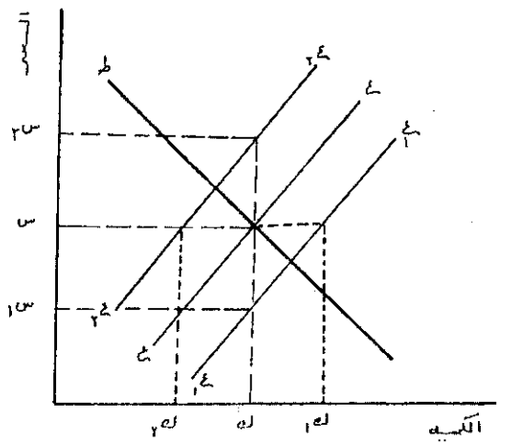

ثالثا : أسعار السلع الزراعية الأخرى :

تعنى السلع الزراعية الأخرى بالنسبة لدراسة العرض لسلعة زراعية ، تلك السلع الزراعية التي يمكن إنتاجها بنفس عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلعة المعروضة موضع الاعتبار. أو ما يعني نفس الشيء أربحية الاستخدامات، أو الاستعمالات البديلة لعناصر الإنتاج الزراعي المستخدمة في إنتاج السلعة الزراعية موضع الدراسة.

ومن ثم فإن المنتجين الزراعيين عادة ما يفاضلوا بين إنتاج السلع الزراعية المختلفة آخذين في الاعتبار أسعار هذه السلع .

ولتوضيح أثر أسعار السلع الزراعية الأخرى على الكمية المعروضة من سلعة زراعية في سوق معينة وفي وقت معين، مع افتراض ثبات تأثير بقية العوامل الأخرى. نفترض توفر (10) أطنان من عنصر إنتاجي زراعي معين وليكن عنصر السماد (س1) يمكن استخدامها في زيادة الكميات المنتجة من محصولين زراعيين متنافسين على استخدام هذا العنصر (ص1)،(ص2) مع

افتراض ثبات بقية العوامل الأخرى المؤثرة في إنتاج المحصولين.وكانت العلاقة الطبيعية بين استخدام السماد في إنتاج الكميات المختلفة من المحصول الأول والمحصول الثاني، كما هي موضحة بالجدول رقم (3) ، والشكل رقم (14) .

جدول رقم (3)

س	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
ص ١	14	26	36	44	50	54	56	56	54	50
ص ١	19	36	51	64	75	84	91	96	99	100

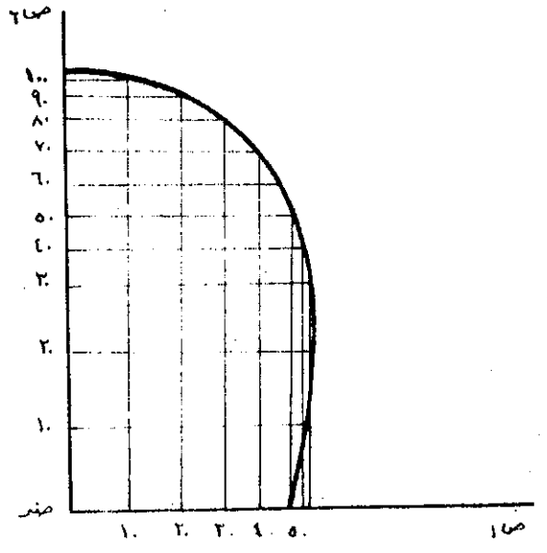

شكل رقم (14)

من الجدول والشكل يتضح أنه باستخدام كل السماد المتوفر(10) طن في إنتاج (ص1) فإنه يتم الحصول على (50) أردب ،وإذا تم استخدام كل السماد المتوفر(10) طن في إنتاج (ص2) فإنه يتم الحصول على (100) أردب. فإذا تم تخصيص (طن واحد فقط) من السماد المتوفر لزيادة إنتاج (ص2) يمكن الحصول على (19) أردب منه ، وباستخدام الكمية الباقية من السماد وهي (9 طن) في إنتاج (ص1) يتم الحصول على (54) أردب منه كذلك إذا تم

تخصيص (2 طن) من السماد المتوفر لزيادة إنتاج (ص2) يمكن الحصول على (36) أردب منه ، وباستخدام الكمية الباقية من السماد (وهي 8 طن) من إنتاج (ص) يتم الحصول على (56) أردب منه .

ومن ثم يمكن القول – بصفة عامة – أن الكمية المعروضة من سلعة زراعية فى سوق معينة وفي وقت معين تتوقف أو تعتمد على أسعار السلع الزراعية الأخرى التي يمكن إنتاجها باستخدام السلع الزراعية الأخرى التي يمكن إنتاجها باستخدام نفس القدر من عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلعة الزراعية المعروضة موضع الاعتبار.

رابعاً : الأسعار السابقة والأسعار المتوقعة مستقبلاً :

تثير الأسعار اهتمام العديد من الاقتصاديين الزراعيين، ويقصد بالأسعار السابقة بصفة خاصة أسعار السلع المعروضة نفسها في فترة سابقة ، حيث يرى البعض أن أسعار سلعة زراعية في فترة زمنية سابقة ذات تأثير واضح – زيادة أو نقصاً – على المساحة المزروعة منها أو عددالحيوانات المنتجة (وبالتالي العرض منها) في فترات زمنية لاحقة . وبطبيعة الحال فإن فترة التأثير السابقة هذه تختلف من سلعة زراعية لأخرى تتناسب مع طول دورة حياة النبات أوالحيوان،أي أنه يمكن القول– في ضوء التفسير السابق– أن الكمية المعروضة من سلعة زراعية في موسم معين يتوقف على الأسعار السائدة للسلعة في موسم سابق وليس في الموسم الحالي .

أما بالنسبة للأسعار المتوقعة فيقصد بها تلك الأسعار المتوقعة للسلعة الزراعية نفسها،أو أسعارالسلع الزراعية الأخرى،أوحتى أسعارعناصرالإنتاج المستخدمة من حيث تأثيرها على تكاليف الإنتاج.

فيرى مارك نيرلوف واقتصاديين زراعيين آخرين، أن المنتجين الزراعيين يتأثرون عند تحديد المساحات المزروعة،أوأعداد الحيوانات المنتجة من سلعة زراعية ما،بالأسعار المتوقعة لهذه السلعة وليس بأسعار السنوات أو المواسم أو الفترات السابقة ، وعليه يمكن اعتبار كلاً من الأسعار السابقة والمتوقعة مستقبلاً للسلعة الزراعية كأحد العوامل الهامة والمحددة للكمية المعروضة منها في سوق معينة وفي وقت معين .

ففي حالة التوقع المؤكد لحدوث انخفاض في سعر السلعة فإن المزارعين رغبة منهم في التخلص من الكميات المنتجة (المتوفرة) فعلاً من السلعة بأسرع ما يمكن للاستفادة من السعر العالي قبل انخفاضه، يكونوا على استعداد لعرض

كمية أكبر(ك1) بنفس السعر(ص)،وفى حالة التاخير السعر فسيضطروا لعرض نفس الكمية المنتجة (المتوفرة) (ك) بسعر أقل (س1) .

وفي كلا الحالتين يحدث انتقال لمنحنى العرض جهة اليمين من (ع ع) إلى (ع1 ع1) .

ويحدث العكس في حالة توقع ارتفاع سعر السلعة كما هو موضح بالشكل رقم (15) .

وعليه فإنه لزيادة أو نقص الكمية المطلوب إنتاجها (عرضها) من سلعة زراعية يتم الاعلان عن أسعار هذه السلعة في وقت مبكر وقبل البدء في الزراعة،أو في العملية الإنتاجية للسلعة. وتعتبر الأسعار المعلنة هذه بمثابة الأسعار المتوقعة للمنتجين .

شكل رقم (15)

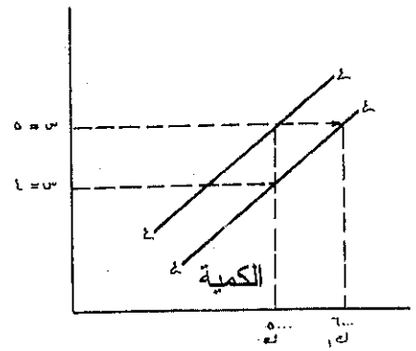

خامسا : عدد المزارع التي تمد السوق بالسلعة :

تكون عدد المزارع المنتجة للسلعة ذات علاقة مباشرة بالكمية المعروضة من السلعة الزراعية في السوق في وقت معين،ويكون منحنى عرض الصناعة (والمقصود بالصناعة هنا هو مجموع المنتجين الزراعيين الذين ينتجون نفس السلعة)لسلعة زراعية ما.ويتم ذلك بعملية تجميع بسيطة لجداول عرض مجموعة المنتجين الزراعيين (المزارعيين) لهذه السلعة.كما هو مبين بالجدول رقم (4) والشكل رقم(16).

جدول رقم (4)

سعرالوحدة	ك1	ك2	ك3	المجموع
1	–	–	–	–
2	10	–	–	10
3	17	15	–	32
4	23	20	–	50
5	28	24	11	63
6	32	27	14	73
7	35	29	16	80

ومنحنى عرض السوق عبارة عن العلاقة بين أسعار السلعة وإجمالي الكميات المعروضة بواسطة جميع المنتيجن للسلعة، في سوق معينة وفي فترة زمنية معينة.وتتحقق معظمه أرباح المنشأة الإنتاجية (المزرعة) عند ذلك المستوى الإنتاجي للسلعة الذي يتساوى عنده الدخل الحدي (سعر الوحدة المنتجة من السلعة) مع التكلفة الحدية وذلك في الأجل القصير .

وعليه يمكن اشتقاق منحنى العرض للسلعة بالنسبة لكل منتج على حده وكذلك منحنى عرض السوق،كما هو موضح بالشكل رقم (16) من العلاقة بين منحنى الكلفة الحدية للسلعة وسلسلة من مستويات أسعارها .

شكل رقم (16)

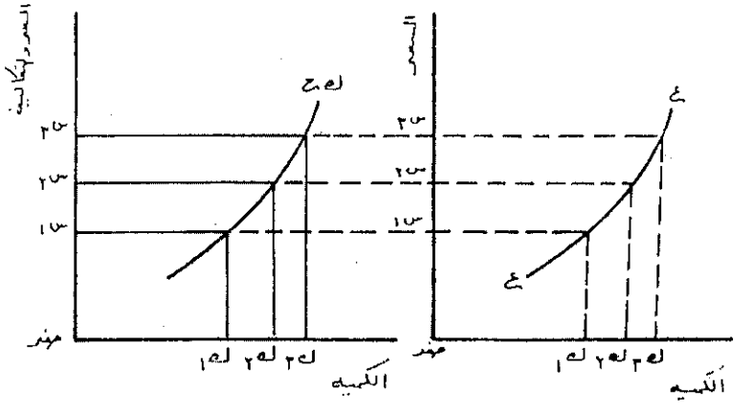

سادساً : أهداف الوحدات الإنتاجية المزرعية المنتجة للسلعة :

ويرتبط هذا العامل بالأهداف النهائية للوحدات الإنتاجية المزرعية المنتجة للسلعة من حيث مدى رغبة كل منها في تحقيق أكبرربح،أو إنتاج كمية تفوق معظمة الأرباح،أو رغبتها في إشباع رغبات أو غايات معينة من ممارسة العملية الإنتاجية المزرعية.وهذه بدورها تؤثر على الكمية المنتجة من السلعة وبالتالي الكمية المعروضة منها في سوق معينة وفي وقت معين .

سابعاً : البناء الهيكلي لصناعة الزراعة :

ويرتبط هذا بسعة أو حجم المزارع ومدى علاقتها بإمكانية تحقيق التخصص المزرعي والزراعي عامة،وارتباط ذلك أيضاً بتطوير المؤسسات التمويلية القادرة على مجابهة احتياجات المنتجين الزراعيين،ورفع القدرات الإدارية للمنتجين ومديري المزارع أنفسهم ... إلخ. مما يؤثر على زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج عامة،وما يستتبعه من زيادة في الكميات المنتجة من مختلف السلع الزراعية وبالتالي الكميات المعروضه منها .

وبالاضافه لما سبق توجد بعض العوامل الاخرى،وقد تكون هذه العوامل من داخل البنيان الاقتصادي الزراعي نفسه أو من خارج هذا البنيان.ومن أهم هذه العوامل :

أ – العوامل الطبيعية التي تؤثر في الإنتاج الزراعي كالآفات والأمراض،والحرائق،والظروف الجوية والمناخية الأخرى .

ب– التشريعات الحكومية والتنظيمية الرسمية،والعرفية المنظمة للإنتاج الزراعي.

ج – التغيرات والتحسينات التكنولوجية،واتباع الأساليب الإنتاجية الزراعية العصرية الأكثر كفاءة .

د – الطبيعة الخاصة بالمنتجات الزراعية نفسها،وبصفة خاصة قابليتها للتلف أو العطب السريع .

أن مدى تأثير بعض العوامل السابقة على العرض الزراعي لسلعة ما يمكن توضيحها من دراسة خصائص العرض الزراعي .

خصائص العرض الزراعي :

تتعلق خصائص العرض الزراعي بصفة رئيسية بمدى استجابة الكميات المعروضة من السلع الزراعية للمتغيرات التي تطرأ على أسعارها والتي تتسم

بصفة عامة بضعف مرونتها العرضية السعرية. ويعزى ذلك إلى عدة أسباب تمثل في مجموعها خصائص العرض الزراعي، ومن اهم تلك الأسباب :

أولاً : صعوبة التحكم في الكميات المنتجة من السلع الزراعية :

ويرجع ذلك إلى أن الإنتاج الزراعي يتأثر بعدد من العوامل البيولوجية والمناخية التي لا يمكن التحكم فيها من قبل المزارعين،وهذه العوامل تسبب تقلبات في الكميات المنتجة من هذه السلع، وبالتالي في الكميات المعروضه منها.

ثانياً : التغيرات أو التحسينات التكنولوجية واتباع الفن الإنتاجي المتطور:

التغيرات أو التحسينات التكنولوجية وإتباع الفن الإنتاجي المتطور تساعد في إمكانية احداث زيادات سريعة في الإنتاجية الزراعية لعناصر الإنتاج الزراعي المتاحة،وبالتالي في الكميات المنتجة من السلعة .

والمقصود بهما هو اتخاذ واحد أو أكثر من الإجراءات الكفيلة بأحداث تغيرات وتبديلات في وسائل وطرق الإنتاج الزراعي المتبعة والناجمة عن استخدام وسائل وطرق إنتاجية جديدة مثل إدخال الميكنة الزراعية الحديثة،إقامة مشروعات الري والصرف،استخدام الأصناف الجديدة المستنبطة والمنتقاه من البذور والتقاوي لمختلف المحاصيل النباتية،وتغيير طرق ومواعيد زراعتها .

ثالثاً : التركيب الاقتصادي لتكاليف الإنتاج الزراعي :

المقصود بالتركيب الاقتصادي للتكاليف هو نسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة،وتتسم صناعة الزراعة بارتفاع نسبة التكاليف الثابتة بالمقارنة بالتكاليف المتغيرة.ويعزى هذا الارتفاع إلى أن مصدر التكاليف الثابتة هو الموجودات الرأسمالية الثابتة التي تمثل رأس المال الثابت كالأرض الزراعية والمباني والآلات وما يخصها من تحسينات رأسمالية،حيث يقدر البعض قيمة هذه الموجودات بنحو (70%) من إجمالي رأس المال المزرعي.ويكون لهذه النسبه تأثير كبيرعلى استجابة الكميات المعروضة من سلعة ما للتغير في أسعارها،وتعتبر هذه السمة عامة بالنسبة لغالبية السلع الزراعية .

رابعاً : اعتماد الإنتاج الزراعي على الدوره الحياتية للنبات والحيوان:

إنتاج السلعة الزراعية يتطلب ضرورة الانتظار فترة زمنية كافية لإتمام دورة حياة النبات أو الحيوان، قبل أن يستجيب المنتج الزراعي للتغيرات التي قد

تطرأ على الأسعار.فإذا كان المنتج الزراعي قد بدأ فعلاً في العملية الإنتاجية ومضى فترة من دورة حياة النبات أو الحيوان ، وحدث وأن ارتفع السعر أو انخفض أثناء هذه الدورة فإنه لا يستطيع أن يزيد من حجم إنتاجه أو يقلله ، بل يضطر للاستمرار في إنتاج ما بدأ به في أول الموسم ويبيعه بالأسعار السائدة في السوق بعد جني المحصول .

لهذا السبب يتصف عرض بعض السلع الزراعية بأنه غير مرن تماماً في الفترة الزمنية القصيرة جداً وهي الفترة التي لا يمكن خلالها إتمام الدورة الحياتية للنبات ، أو الحيوان .

خامساً : قابلية بعض الأنتجة الزراعية للتلف أو العطب السريع :

تتصف بعض الأنتجة الزراعية بسرعة تلفها أو عطبها كبعض أنواع الفواكه والخضروات والمنتجات الحيوانية،وهو مايؤدي بالمنتجين الزراعيين لها والمسوقين إلى ضرورة التخلص منها بأي سعر سائد في السوق.ان استجابة الكميات المعروضة من هذه الأنتجة للتغير في أسعارها تكون ضئيلة جداً، وبالتالي فهي ضعيفة المرونة .

وإذا أصبح تلف السلعة أمراً مؤكداً في الأمد القصير جداً فإن العرض يصبح عديم المرونة،أي أن المنتجين أو المسوقين يجب أن يعرضوا كل ما لديهم من السلعة بأي سعر كان .

ثالثا : الطلب على الأنتجة الزراعية :

العوامل المؤثره على طلب السوق للانتجه الزراعية :

بنفس الأسلوب الذي اتبع في دراسة العرض للأنتجة الزراعية ، فإن محددات طلب السوق على سلعة زراعية ما، يمكن التعبير عنها في صورة دالة الطلب التالي :

ك $_{ط}$ (ص$_1$) = د س ص$_1$ ، س ص$_2$ ، س ص ن ، م ، ن ، ذ ، ز

حيث

ك $_{ط}$ (ص$_1$) : الكمية المطلوبة من السلعة الزراعية (ص$_1$) في سوق معينة وفي وقت معين .

د : حرف يعبر عن مدى التأثر أو الاعتماد على العوامل المؤثرة على الطلب .

س ص$_1$: سعر السلعة الزراعية المطلوبة .

س ص$_2$ ، ... ، س ص ن: تمثل أسعار السلع الزراعية الأخرى المكملة أو البديلة للسلعة المطلوبة (ص$_1$)

م : متوسط الدخل النقدي للفرد الواحد من السكان في المجتمع .

ن : عدد السكان في المجتمع .

ذ : تمثل أذواق وتفضيلات المستهلكين في المجتمع .

ز : تشير إلى توزيع الدخول بين أفراد وفئات المجتمع .

أولاً : سعر السلعة:

يعتبر سعر السلعة المحدد الرئيسي للطلب على السلع الزراعية ، ويوضح قانون الطلب " أن الكميات المطلوبة تختلف عكسياً مع السعر " وهذا يعني أن الكمية المطلوبة تزيد كلما انخفض السعر والعكس صحيح ، فالكمية المطلوبة تتأثر أوتعتمد على السعر .

ويلاحظ أن هناك استثناءات لقانون الطلب وهو ما يعرف باستثناء أو تناقض جيفين بالنسبة لبعض السلع الضرورية جداً للمستهلكين ذوي المستوى المعيشي المنخفض جداً كالخبز،إذ يمثل سلعة ضرورية جداً لهذه الفئة من المستهلكين، حيث أن الارتفاع في سعره قد لا يؤدي إلى نقص في الكمية المطلوبة (المستهلكة) منه .

مرونة الطلب السعرية للسلع الزراعية :

ويقصد بها مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة زراعية للتغيرات التي تطرأ على أسعارها في فترة زمنية معينة،ويمكن تقديرها وفقاً للمعادلة التالية

$$\text{المرونة} = \frac{\text{التغير النسبي في الكميات المطلوبة من السلعة}}{\text{التغير النسبي في سعر السلعة}}$$

إن الإشارة السالبة تمثل العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها،أو هي ميل منحنى الطلب السالب. وتتصف المرونة السعرية للطلب على السلع الزراعية بضعف المرونة ، ويعزى ذلك الى ثلاثة عوامل رئيسية وهي:

أ – السلع الزراعية سلع ضرورية ، سواء كانت غذائية أو كسائية لا يستطيع الانسان الحياة بدونها .

ب- صعوبة انتاج سلع صناعية يمكن ان تحل محل السلع الزراعية وتحقق نفس الاشباع للانسان .

ج- ارتباط الطاقة الاستهلاكية الشخصية من السلع الزراعية الغذائية بعوامل بيولوجية تحد من اتساعها ، حيث ترتبط الطاقة الاستهلاكية الشخصية بسعة المعدة البشرية .

ثانياً : أسعار السلع الأخرى:

أن مدى استجابة الطلب على سلعة زراعية (ص) للتغيرات التي تطرأ على أسعار سلعة زراعية أخرى (س)، تعتبر مفيدة في دراسة الطلب على المنتجات الزراعية.ويعرف مدى الاستجابة هذه بالمرونة العبورية أو المتقاطعة . ويعبر عنها بالمعادلة التالية :

$$\text{المرونة العبورية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة(ص)}}{\text{التغير النسبي في سعر السلعة (س)}}$$

وقد تكون المرونة العبورية ذات قيم موجبة أو سالبة،بمعنى أن الزيادة في سعر السلعة (ص) قد يترتب عليها زيادة أو نقص في الكمية المطلوبة من السلعة الزراعية (ص).ويعتمد ذلك بصفة رئيسية على طبيعة ما إذا كانت السلعتان بديلتان، أي يمكن استبدال إحداهما بالأخرى كلحوم الماشية ولحوم الدواجن ، أو الشاي والبن وتكون المرونة العبورية ذات اشارة موجبة،أي أن الزيادة في أسعار إحداها يترتب عليها زيادة في الكمية المطلوبة من الأخرى .

وتعتبر السلع الزراعية الغذائية في مجموعها ذات علاقات استبدالية فيما بينها بدرجات كبيرة أو صغيرة .

أما إذا كانت السلعتان الزراعيتان متكاملتان،أي أنهما عادة ما يستهلكان في أن واحد كالسكروالشاي،أوالخبزوالجبن،فإن المرونة العبورية تكون سالبة، حيث أن الزيادة في سعر السكر تؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة من الشاي، كما يتسبب أيضاً في انخفاض الكمية المطلوبة من السكر نفسه.

ثالثاً : الدخل النقدي :

يعد الدخل النقدى واحداً من المحددات الرئيسية للطلب على السلع الزراعية،سواء في ذلك بالنسبة لمختلف السلع أو بالنسبة لمختلف الأفراد في المجتمع.فالزيادة في الدخل النقدي الشخصي والحقيقي يؤدي إلى زيادة الطلب

والعكس صحيح، كما هو موضح بالشكل رقم (10).أي أن الدخل النقدي يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب جهة اليمين،أو جهة اليسار.

ويبدو واضحاً من الشكل أنه عند زيادة الطلب أو نقصانه فإن السعر يختلف،ولكن يحدث زيادة أو نقص في الكميات المطلوبة.أن القوة المؤثرة في هذا الوضع هي الدخل النقدي الذي يؤدي إلى أحداث التغير في الطلب.وعليه فإذا افترض ثبات المحددات الأخرى للكمية المطلوبة من سلعة زراعية ماعدا دخل المستهلك فإن دالة الطلب على هذه السلعة تصبح كما يلي :

الكمية المطلوبة = د (دخل المستهلك) .

رابعاً : عدد السكان وأذواقهم :

على الرغم من أن اختبار العلاقة بين عدد السكان والطلب على السلع الزراعية يعتبر غير ذي فائدة محددة،وذلك ما دامت الزيادة في أعداد السكان سوف يترتب عليها زيادة في الطلب على جميع السلع الزراعية.الا أنه من الملاحظ أن الزيادة في عدد السكان التي تحدث خلال فترة زمنية طويلة نسبياً قد يترتب عليها تغيرات في متوسط الدخل أو اختلافات في الذوق التفضيلى الاستهلاكى للسكان وتغيرات في نسبة الذكور إلى الإناث،أو كبار السن إلى صغارهم أو سكان الحضر إلى سكان الريف،أو حتى تغيرات في المستوى التعليمي والمستوى المهني وغيرها من العوامل التي قد تسبب تغييراً في الطلب على السلع الزراعية .

ويشكل قياس التغير في أذواق المستهلكين صعوبة فى علم الاقتصاد الزراعى حيث لا تتوفر مقاييس اقتصادية مقنعة لقياس هذه الظاهرة، إلا أنه في بعض الحالات الخاصة يمكن توضيح أثر الموسمية (فصول السنة) على تغير أذواق المستهلكين بالنسبة لبعض السلع الزراعية الغذائية والكسائية. مثلما يحدث في فصل الصيف حيث يكثر المستهلكون من استهلاك الخضروات والفواكه ، وفي فصل الشتاء يكثرون من استهلاك السلع الغذائية المولدة للطاقة ... إلخ .

خامساً : توزيع الدخل :

تتحدد نوع العلاقة بين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وبين الطلب على السلع الزراعية،من العلاقة بين متوسط دخل الفرد وبين استهلاكه لأنواع مختلفة من هذه السلع.ويمكن قياس توزيع الدخل هذا باستخدام منحنى لورنز

الذى يدل على العلاقة بين النسب المئوية لتوزيع الدخل والنسب المئوية لفئات المجتمع المختلفة الحاصلة على هذا الدخل، كما هو مبين بالشكل رقم (17) .

فإذا كان كل فرد في المجتمع يحصل على نفس الدخل فإن منحنى لورنز يكون متمثلاً في الخط المستقيم الموصل بين القطرين في الشكل ، وهذا يعني أن (25%) مثلاً من السكان يحصلون على (25%) من الدخل،(50%) من السكان يحصلون على (50%) من الدخل وهكذا.وكلما ابتعد منحنى لورنز عن هذا الخط كلما كان هناك تبايناً في توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع .

أن تصور العلاقة بين توزيع الدخل والطلب على السلع الزراعية الغذائية يمكن توضيحه – باختصار – من الشكل رقم (17) الذي يبين الكمية المشتراة من بعض السلع الزراعية في فترة زمنية معينة لأربع فئات من المستهلكين ذات دخول متباينة في مجتمع ما .

شكل رقم (17)

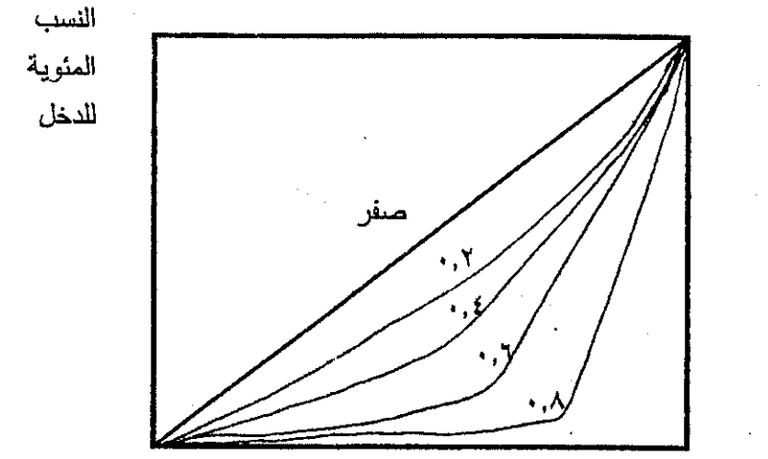

تذكر أن

– توجد عدة علاقات دالية شهيرة فى الإنتاج الزراعى،وهى الدالة الإنتاجية الزراعية،وعرض المنتجات الزراعية،والطلب على المنتجات الزراعية.

– الدالة الإنتاجية توضح تغير كمية الناتج كلما تغيرت كمية ونوعية عناصر الإنتاج المستخدمة .

– توجد عدة صور رياضية يمكن ان تكون عليها الدالة الإنتاجية الزراعية .

– عرض الانتجة الزراعية تعنى بالكمية من السلعة التى يمكن عرضها فى فترة زمنية ما، وفى ظل ظروف معينة .

– تتأثر الكمية المعروضة من السلعة بعده عوامل منها سعر السلعة ، أسعار عناصر الإنتاج،اسعارالسلع الزراعية الأخرى،الأسعارالسابقة والمستقبلية،عدد المزارع المنتجة،أهداف الوحدات الإنتاجية البناء الهيكلى للسلعة .

– الطلب على الانتجة الزراعية تعنى بالكمية التى يكون الأفراد مستعدون لشرائها فى سوق معين، وفى وقت معين .

– تتأثر الكمية المطلوبة بعده عوامل أهمها ، سعر السلعة ، أسعار السلع الأخرى،الدخل النقدى،عدد السكان وأذواقهم،توزيع الدخل .

أسئلة

1- احسب الإنتاج المتوسط والإنتاج الحدى للدالة الإنتاجية التالية :

	1	2	3	4	5	6	7
الإنتاج الكلى	10	22	35	45	50	50	48

2- وضح العلاقة الدالية بين كل ما يلى :

أ-الكمية المعروضة السلعة وكل من سعر السلعة ، أسعار عناصر الإنتاج ، الأسعار المستقبلية والأسعار السابقة .

ب-الكمية المطلوبة من السلعة وكل من سعر السلعة ، الدخل النقدى ، أسعار السلع الأخرى .

3- اشرح الفرق بين :

- التغير فى الكمية المعروضة ، والتغير فى العرض وأسباب كل منها ، موضحاً ذلك بالرسم .
- التغير فى الكمية المطلوبة ، والتغير فى الطب وأسباب كل منها ، موضحا ذلك بالرسم .

4- اشرح أهمية دراسة الدالة الإنتاجية الزراعية ، مع عرض لأهم صور الدوال الإنتاجية .

الباب الثالث

تنظيم الإنتاج الزراعى

العوامل المؤثرة على تنظيم الإنتاج الزراعى :

يتأثر قرار الإنتاج الزراعى بعدد من العوامل عند اتخاذه للقرارات الخاصة بما ينبغى أن ينتجه من السلع أو الخدمات، وأى الطرق الإنتاجية ينبغى أن يتبعها لذلك . ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى أربعة مجموعات :

1-الطلب على المنتجات النهائية من السلع والخدمات .

2-المعلومات الفنية الخاصة بمختلف التوليفات الممكن استخدامها لانتاج السلع والخدمات من العناصر الإنتاجية فى العملية الانتاجية المستخدمة .

3-عرض عناصر الإنتاج المستخدمه فى العملية الانتاجية.

4- عرض رأس المال المستخدم فى العملية الانتاجية.

وفيما يلى عرضا مبسطاً لكل من هذه القوى على حدة :

1-الطلب على المنتجات النهائية من السلع والخدمات : تساعد دراسة الطلب على المنتجات النهائية من السلع والخدمات المعلومات الأساسية للمنتج فى التعرف على ما يمكن تصريفه فى السوق من المنتجات ، وكذا التعرف على تركيب السوق من حيث عدد المنتجين لنفس الناتج وأهميتهم النسبية ، ومن ثم كيفية تحديد الأسعار ، وما اذا كان السعر سوف يبدو من وجهة نظر المنشأة الفردية سعراً مناسباً ، والطلب على الناتج عند هذا السعر سوف يكون كبيراً بدرجة لا نهائية . وأما إذا كانت المنشأة فى وضع سوقى أكثر موافقة كأن يكون لها قدرة على التأثير فى ظروف الطلب سواء عن طريق الإعلان أو غيره من وسائل ترويج المبيعات ، وفى هذه الحالة فإن دراسة الطلب تتوقف على طبيعة السوق وطرق التعامل فيه .

ونظراً لان عملية الإنتاج تقتضى فترة من الزمن ، وأن المنشأة تصنع خططها للمستقبل عادة فإن التأثير الفعلى لا يكون للظروف السوقية الراهنة للطلب على المنتجات وإنما تتمثل القوى المحددة للإنتاج فيما يتوقعه المنتج لظروف الطلب خلال الفترة القادمة .

2- **المعلومات الفنية بالتوليفات الانتاجية الممكنة :** إذا كانت دراسة الطلب تقدم للمنتج دليلاً يهتدى به فى اتخاذ قراره الخاص بما يجب أن ينتجه من سلع وخدمات يتوقع أن يجد لها فرصة طيبة للبيع فى السوق ، فإن المعلومات والمعارف الفنية ترشده الى الكيفية التى يجرى بها هذا الإنتاج. فإذا ما كان الإنتاج هو عملية توليف أو ربط بين كميات من بعض عناصر الإنتاج فإن المعارف أو المعلومات الخاصة بنسب التوليفات الممكنة بين هذه العناصر للحصول على الناتج هى ما يطلق عليه المعلومات الفنية فإذا ما وضع المنتج خطته للإنتاج فى المستقبل فإن ما يتوفر له من المعلومات الفنية وقت وضعه للخطة تكون هى ذات الشأن والتأثير فى العملية الإنتاجية حيث لا ينتظر أن يكون هناك أى تأثير لما يطرأ على المعارف الفنية من تغيرات إذا ما دخلت الوحدة الإنتاجية فى عملية الإنتاج فعلاً .

3- **عرض عناصر الإنتاج المستخدمة فى العمليه لإنتاجيه :** ظروف العرض لعناصر الإنتاج تبدو للمنشأة الفردية فى صورة علاقه مابين الكميات والأسعار المقابلة، وذلك وفقاً لطبيعة تركيب السوق وكيفية تكوين أو تحديد الأسعار . ففى حالة ما إذا كان حجم الطلب للمنشأة على أحد العناصر الإنتاجية من الضآلة نسبة مقارنة بالطلب الكلى على العنصر موضع الاعتبار،فإن السعر لهذا العنصر سوف يكون ثابتاً لاية كمية ترغب المنشأة فى شرائها . أما اذا كان حجم الطلب للمنشأة يمثل قدراً كبيراً نسبيا من الطلب الكلى على العنصر، فإنه لايتاح للمنشأة شراء كميات متزايدة من هذا العنصر عند نفس المستوى السعرى وانما بأسعار تتزايد غالبا بزيادة هذه المشتريات .

4- **عرض رأس المال المستخدم فى العملية الانتاجية:** ينقسم رأس المال من حيث طريقة حصول المنشأه عليه إلى قسمين، أولهما ما يجرى الحصول عليه بالاقتراض من الجهات الأخرى ويعرف برأس المال المقترض ، والثانى هو ما يكون مملوكاً للمنشأه ذاتها ويعرف برأس المال المملوك.

عادة يوجد رأس مال المنشأه بمختلف أشكاله فى إحدى ثلاثة صور :

1-استثمارات داخل المنشأه على هيئة موارد إنتاجية أو سلع يجرى تشغيلها أو منتجات نهائية (متضمنة كذلك العلامة التجارية أو الشهره)

2-استثمارات خارجية فى صورة مطالبات للمنشأه قبل الغير سواء كانت هذه المطالبات أرصدة مخزونة أو تعهدات .

3-أصول سائلة كالنقود السائلة أو الحسابات البنكية التجارية

وفى حالات عديدة يصعب وضع خط فاصل بين هذه الأشكال الثلاثة لرأس المال .

وعلى ما تقدم فإن عرض رأس المال من وجهة نظر المنشأة يتحدد بمجموعتين من العوامل، أولهما تلك التى تنظم العرض الكلى من رأس المال للمنشأة ، والثانية التى تنظم الاستثمارات فى الأنشطة الأخرى. ولما كان اجمالى رأس مال المنشأة هو مجموع رأس المال المملوك والمقترض بافتراض ثبات رأس المال المملوك فى لحظة ما، فإن اجمالى رأس المال يمكن زيادته فقط عن طريق زيادة رأس المال المقترض مقابل سعر الفائدة السائد. وبمقارنة سعر الفائدة هذا مع معدل العائد المتوقع من الاستثمارات ، يمكن تحديد رأس المال اللازم للنشاط الانتاجى مع الأخذ فى الحسبان توقعات عرض رأس المال وأيضا معدلات العائد المتوقع من الاستثمارات خارج النشاط موضع الاعتبار .

المشكلات التى تواجه الوحدة الانتاجية:

تستهدف الوحدة الانتاجية تعظيم صافى العائد على رأس المال . فإذا ما أخذت مختلف القوى والعوامل السابق مناقشتها فى الاعتبار سواء كل منها على حدة أو فى تفاعلها جميعاً فانه يمكن التمييز بين ثلاثة مجموعات من المشكلات الإنتاجية المختلفة التى تواجه الوحدة الانتاجية وهى :

1- المشكلات الفنية (التكنولوجى) للإنتاج والتى ترتبط بالمعلومات أو المعارف التكنولوجية التى تهتم بالعلاقات الكمية فيما بين المدخلات من العناصر الإنتاجية وبين المخرجات معبراً عنها فى صورة وحدات فيزيقية.

2- مشكلات التكاليف أو النفقات الإنتاجية ، والتى تتعرض للعلاقات القائمة بين تكاليف مختلف المدخلات وبين حجم الثانى (المخرجات) المقيس فى صورة وحدات فيزيقية وذلك عل أساس افتراض مستوى معين من العلاقة التكنولوجية بين المدخلات والمخرجات (المعارف الفنية) ، ومن القوى والعوامل المحددة للإنتاج وهى المعلومات الفنية ، عرض العناصر الإنتاجية عرض رأس المال .

3-مشكلات معظمة الأرباح أو تعظيم العائد الصافى وهذه القضية تعد محصلة لمشكلات التكاليف فى علاقتها بمشكلات الطلب والعائد على المنتجات (المخرجات) .

تتحدد كمية عوامل الإنتاج المستخدمة فى المشروع ، خاصة رأس المال والعمال ما إذا كان المشروع كبيراً أم صغيراً ، فالإنتاج الكبير يستخدم هذين

العاملين (أو احدهم) بنسبة كبيرة ، فى حين أن العوامل إلمستخدمه فى الإنتاج الصغير تكون قليلة الكمية .وهذا الوضع يعتبر نسبياً لدرجة ما ويتوقف على نوع النشاط الانتاجى، فالمزرعة التى يعمل بها 10 عمال يمكن اعتبارها ذا إنتاج كبير، بينما لا يمكن اعتبار مصنع للصناعات الغذائية ويوظف نفس العدد من العمال كذلك . وكذلك لا يمكن الحكم بكبر الإنتاج أو عدمه إذا ما تم دراسة عدد الآلات المستخدمة وقوتها ، لان المزرعة التى تستخدم عشرة آلات يعتبر كبيراً ولا يعد مصنع الصناعات الغذائية كبيراً إذا ما كان يستخدم هذا العدد من الآلات . وتطبيقا لذلك يمكن القول أن الحكم على كبر الإنتاج من عدمه يكون أدق إذا أدخلنا فى الاعتبار كل من عنصرى العمل ورأس المال .

ويتضح مما تقدم أن هناك علاقة معينة بين نوع النشاط الانتاجى والقدر من عوامل الإنتاج الذى يستخدم عادة فيها، فهناك صناعات تميل إلى الإنتاج الكبير وصناعات أخرى تصلح للإنتاج على نطاق ضيق.وفيما يلى أهم هذين النوعين.

صناعات الإنتاج الكبيرة :

1- الصناعات التى تحتاج إلى راس مال ثابت كبير ، كصناعات الآلات والسماد والسكر وغيرها . لان رأس المال تتمثل فى الآلات مثلاً يجب استهلاكه سنويا بنسبة معينة تعتبر عبئاً على الإنتاج وتخصم من مجمل الربح مثلها مثل اى مصروفات تجارية أخرى وبداهة يجب أن يكون الإنتاج كبيراً حتى لا تتحمل الوحدة من المنتجات إلا بقدر ضئيل جداً مقابل هذا الاستهلاك .

2- الصناعات النمطية ، ويتم الإنتاج فى هذا النوع من المنتجات طبقاً لمواصفات واحدة وليس طبقا للأذواق الفردية للمستهلكين وهذه المواصفات يجب دراستها وتقريرها بعناية، ولذلك فإن هذا النوع من الصناعات يجب أن ينتج بكمية كبيرة حتى يصبح اقتصاديا ويفى بطلبات المستهلكين .

3- الصناعات الاحتكارية ، يحاول المحتكر دائما أن يحتفظ بالسوق لنفسه ومنع المنافسين من الدخول ، ولذلك يجب أن ينتج بكميات كافية. ويلاحظ أن الاحتكار إذا كان مقررا بواسطة السلطات العامة كما فى حالة امتياز صناعة معينة إلى شركة واحدة سواء كانت شركة خاصة أم شركة من شركات القطاع العام، فإن السلطات تحدد حجماً أدنى لكمية الإنتاج، كما فى صناعات المنافع العامة كالكهرباء وتكرير المياه الصالحة للشرب .

4- الصناعات التى تنتج سلعاً كبيرة الحجم مثل صناعة السيارات والطائرات والأسلحة الثقيلة وقطارات السكك الحديدية ، وغيرها من السلع الضخمة التى تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لتجهيز المصانع وتشغيل المهندسين والخبراء .

5- الصناعات التى تتطلب الكثير من العمليات الدقيقة مثل صناعة الآلات الكاتبة والحاسبة والآلات الكترونية .

الآثار الاقتصادية لكبر حجم للمشروع :

يتمتع المشروع الكبير بمزايا عديدة يترتب عليها تخفيض تكاليف إنتاج الوحدة فيه عن المشروع الصغير، ويطلق على هذه المزايا لفظ وفورات السعة. وتنقسم هذه الوفورات الى قسمين، وفورات داخلية ناشئة عن تغيرات داخل المشروع مثل تحسين آداء العمال وغير ذلك من عوامل التى سيتم توضيحها فيما يلى، ووفورات خارجية تنشأ عن ظروف خارجية تؤدى إلى تخفيض تكاليف الإنتاج .

ويلاحظ أنه يقابل هذه العوامل التى تؤدى إلى تخفيض التكاليف سواء كانت عوامل خارجية أم عوامل داخلية ، عوامل أخرى يترتب عليها زيادة تكاليف الإنتاج ويطلق على هذه العوامل لاوفورات السعة تميزاً لها عن الوفورات.

الوفورات الداخلية والخارجية :

-هناك نوعين من أنواع الوفورات الداخلية والوفورات الخارجية .

الوفورات الداخلية :

يقصد بالوفورات الداخلية،الخفض فى التكلفة الذى ينشأ لعوامل نابعة من داخل المشروع ذاته . ويمكن تلخيص هذه العوامل فى الاتى :

1- عوامل فنية : تتعلق هذه بالقدرة على الاستخدام الأفضل للمعدات والآلات داخل المشروع . فالمعروف أنه بزيادة حجم المشروع وكبره يصبح فى الإمكان الاستفادة من إدخال آلات حديثة لها مقدرة على إنتاج أكبر فى فترات زمنية أقل وبمجهود أو عمالة اقل، أو باستخدام وقود أو مواد خام ذو تكلفة أقل مما يؤدى الى خفض تكلفة الانتاج.كذلك فإن المشروع الكبير قادر على إنفاق مبالغ على الأبحاث الخاصة بإنتاج السلعة،ويمكن توظيف الفنيين والخبراء المتخصصين لدراسة الوسائل المتعلقة بتخفيض تكاليف الإنتاج وملائمة السلعة لأذواق المستهلكين ورغباتهم.ولا شك أن هذه العمليات تتطلب

تكلفةعالية ولكن الفائدة التى تنتج من تلك العمليات تكون بقدر كبيرمما يؤدى إلى تخفيض تكلفة الإنتاج بدرجة ملموسة .

2- **عوامل إدارية** : يصبح فى إمكانية المشروع الكبير أن يتحمل مرتبات مديرين ذوى مهارات مرتفعة ، ويكون فى الامكان تقسيم المشروع إلى عدة إدارات يشرف على كل منها مدير متخصص هذه الكفاءات والمهارات الإدارية بالرغم من تكلفتها فانه فى حالة حجم المشروع الكبير فانه يمكن الاستفادة منها وتقسيم تكلفتها على الوحدات الكثيره المنتجة مما يجعل التكلفة المتوسطة منخفضة.وقد أثبت التجارب أن الإدارة المتخصصة عامل هام من عوامل نجاح المشروعات ، فهى تعمل على تخطيط العمل داخل المشروع ، ثم تنفيذ الخطة ومتابعتها . ومن نتائج متابعة الاداء يستطيع القائمون على المشروع أن يتعرفواعلى أوجه القصور ويقوموا بعلاجها،وكذلك على عوامل النجاح فيقوموا بتشجيعها.

3- **عوامل مالية وتسويقية** : تتمتع المشروعات الكبيرة بفرصتها فى ظهور أسم المنشأة وتكوين سمعة أو شهرة تجارية ، وهى صفه لا تحصل عليها المشروعات الصغيرة بسهولة ، ويساعد كبر المشروع وشهرته التجارية على قدرته فى الحصول على تسهيلات ائتمانية بأسعار ، فى عقد صفقات شراء المواد الخام وأدوات الإنتاج بخصم فى الأسعار.كذلك عندما يكون المشروع كبيراً وله نصيباً فى حجم السوق فإنه يستطيع أن يبيع سلعته بشروط أفضل . وكل هذه الوفورات تنعكس بطبيعة الحال على التكلفة المتوقعة للإنتاج كذلك فى حين رغبة المشروع الكبير زيادة رأس ماله فى السوق فإنه لا يجد صعوبة فى اكتساب الجمهور والمؤسسات فى تلك الأوراق المالية للشركات الكبرى لما لديها من سمعة جيدة ولما يتوقعونه من أرباح عالية من استثماراتهم فى الأسهم الخاصة بالمشروع .

4- **مزايا فى تقسيم العمل** : يساعد كبر حجم المشروع على تقسيم العمل بين العمال،وزيادة التخصص ، وهى أمور من مبادئ الاقتصاد والإدارة مما يساعد على زيادة حجم الإنتاج وخفض التكلفة الإنتاجية .

ولكل هذه الأسباب تتجه التكلفة المتوسطة فى الفترة الطويلة نحو الانخفاض إلى حد معين ، وهى التى تؤدى إلى جعل منحنى متوسط التكلفة يتجه نحو الانخفاض وذلك الى مستوى معين من الانتاج.ذلك أن الاستمرار فى كبر حجم المشروع سوف يؤدى إلى خلق ما يسمى بالوفورات السلبية التى تؤدى الى

ارتفاع التكلفة لأسباب عكس تماماً ماتم ذكره فى البنود السابقة . فكبر حجم المشروع أكثر من اللازم يجعل الآلات تعمل أكثر من اللازم مما يؤثر على الصيانة والإحلال ويرفع من التكلفة . كذلك يصعب سيطرة الإدارة على عمالها والأمور اليومية للمشروع. كذلك فإن التخصص وتقسيم العمل يفقد مزاياه عندما يصبح المشروع أكبر من اللازم .

الوفورات الخارجية :

تتعلق هذه الوفورات بما يحصل عليه المشروع من تخفيض فى تكلفة الإنتاج ناشئ عن عوامل خارجة عن المشروع ذاته وتتمتع بها الصناعة ككل .

ومن امثلة العوامل الخارجية التى تحقق فائدة غير مباشرة للمشروع فى صورة تخفيض تكلفة الإنتاج ما يلى :

1-اقامة الحكومة مشروعات جديدة تتعلق بالنقل ، مثل شبكة طرق جديدة او مد سكك حديديه تستفيد منها المشروعات القائمة فى المنطقة .

2-إنشاء مراكز للتدريب المهنى، توفر للمشروع عددا من العمال المهرة لهم كفاءة إنتاجية مرتفعة .

3-إنشاء المصارف فى مناطق الإنتاج الزراعى ،تؤدى إلى سحب المياه الجوفية وبالتالى زيادة الإنتاج .

4-وجود مراكز لنشر المعلومات عن أسهل طرق الإنتاج وأرخص الأسواق للحصول على المواد الخام .. وغيرها من المعلومات التى تخفض التكاليف .

وتعمل هذه العوامل على تخفيض التكلفة بالنسبة للمشروع دون أن يكون للمشروع دور مباشر فى ذلك . ويمكن بيان أثر الوفورات الخارجية فى الشكل البيانى التالى :

شكل رقم (18)

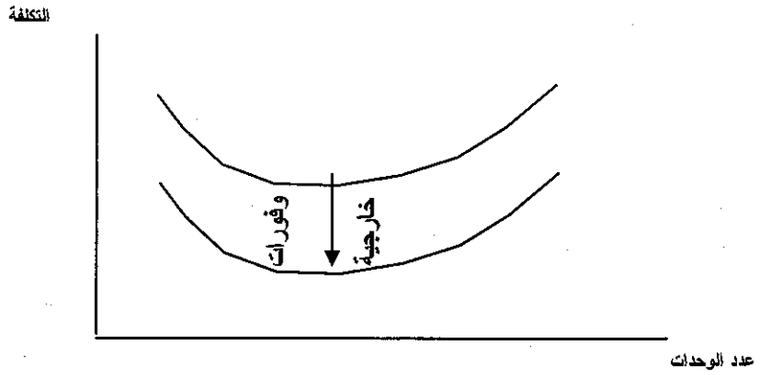

وفى هذا الشكل البيانى يلاحظ أن منحنى التكلفة المتوسطة قد انتقل بأكمله الى أسفل نتيجة استفادة المشروع مما حدث فى الصناعة ككل وأدى لخفض التكلفة .

وكما أن هناك ما يسمى بالوفورات الخارجية فإن هناك أيضا ما يسمى بنقائص الوفورات الخارجية أو الوفورات الخارجية السلبية،وهذه بالطبع عكس ما يمكن أن يحدث فى ظاهرة الوفورات الخارجية.فقد يؤدى انتشار المشروعات فى منطقة صناعية معينة إلى تنافس ضار أو إلى احتكار يرفع التكلفة ويسئ استخدام الموارد وتظهر أثار هذه الظاهرة بانتقال منحنى التكلفة المتوسطة إلى أعلى .

صناعات الإنتاج الصغيرة :

هناك عدد من الصناعات تنجح فيها المشروعات الصغيرة فى المنافسة الكبيرة مع الصناعات ، أو على الأقل تبقى فيها بجانب المشروعات الكبيرة ولا تسمح لها بالقضاء عليها . ومن أهم أنواع هذه الصناعات ما يلى :

1- الصناعات التى تنتج سلعاً صغيرة عليها طلب قليل فهذه لا يمكنها أن تنتج سلعاً بكميات كبيرة . ومن أمثلة ذلك صناعة شباك الصيد .
2- الصناعات التى تعتمد على أذواق المستهلكين . والتى تتصف بالطلب الشخصى . مثل صناعات التماثيل وإطارات الصور والتجليد الفاخر للكتب.
3- صناعة بعض المواد الغذائية التى تكون عرضة للعطب مثل الحلوى والفطائر. وغالباً ما يراعى فى هذه الصناعات أذواق الأهالي بالمنطقة التى تستهلك فيها .
4- الصناعات التى تنتج سلعاً تكاليف نقلها إلى أسواق استهلاكها كبيرة مثل صناعة الطوب وأحجار البناء .
5- الصناعات غير النمطية . ومن أمثلة ذلك الصناعات الخاصة بالملابس مثل الخياطة والإصلاح والرفى والغسيل ، وكذلك الأثاث الفاخر .
6- الحرف البسيطة التى تؤدى خدمات شخصية للمستهلك ، مثل الحلاقة وكى الملابس وإصلاح الأحذية .

عوامل بقاء المشروع الصغير :

تمتاز المشروعات الصغيرة فى بعض النواحى بعوامل تؤدى إلى بقائها ، وأهم هذه العوامل ما يلى :

1- **الإشراف الشخصى:** يستعين المنظم فى المشروع الكبيرة بمديرين للإشراف على العمل وتنفيذ خطط الإنتاج ، أما المشروع الصغير فيقوم فيها المنظم نفسه بالإشراف والرقابة . ولا شك أن الإشراف الشخصى أجدى وأفضل من الإشراف بواسطة الغير وأقل منه تكلفة .
2- **امكانية الحصول على المعلومات التجارية بأقل تكلفة** : ويرجع ذلك إلى توافر النشرات التجارية والصناعية التى تحوى معلومات سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الفنية وهذه توفر المبالغ الضخمة التى تنفق على أقسام البحوث بالمشروعات الكبيرة مع تأدية نفس خدماتها .
3- **الاستفاده من الوفورات الخارجية:** تستفيد المشروعات الصغيرة مثل المشروعات الكبيرة من الوفورات الخارجية السابق ذكرها ، فالوفورات الناتجة عن تركز المشروعات الصناعية من النوع الواحد في مكان واحد تفيد كل الصناعات الموجودة سواء كان المشروع كبيراً أم صغيراً ، والمعلوم أنه إذا استوطنت مشروعات كثيرة قوم بإنتاج نوع معين من السلع فى منطقة واحدة ، فانه تتهيأ فى هذه المنطقة ظروف ملائمة لهذه الصناعة تنتفع بها جميع المشروعات الكبيرة والصغيرة . فيتوافر فى المنطقة الصناعية عادة الأيدي العاملة المدربة على الأنواع المختلفة من الإنتاج ، والورش المعدة لتصليح الآلات .وتكثر وسائل النقل المناسبة ، والبنوك المتخصصة فى العمليات المتصلة بالصناعة. كما تقام فى تلك المنطقة محال تتاجر فى المواد الخام،ومتاجر لتصريف منتجاتها. ويضاف إلى ذلك أنه من الممكن أن تنشأ فيها المعاهد العملية لإجراء التجارب والقيام بالأبحاث لتحسين وسائل الإنتاج .

اتخاذ القرارات فى الإنتاج الزراعى :

لا تقتصر حالة المزارع على معرفة كيفية زراعة محاصيله وتربية حيواناته فقط ، ولكنه يكون فى حاجة إلى معرفة كيفية إدارة مزرعته بأكملها . وقد تكون المزارع متخصصه حيث يخصص كل منها لإنتاج نوع واحد من المحاصيل أو الماشية،او متنوعة الانتاج .

ومن الواجب على كل مزارع أن يواجه المشاكل الإدارية الخاصة بتلك المشروعات . فأى المشروعات لابد من تنفيذها ؟ وما مدى مقدرته على الإنتاج فى كل مشروع . وما هى الأدوات والوسائل التى لا بد من استخدامها ؟

ويهتم تنظيم الإنتاج بالقرارات التى تؤثر على ربحية المزرعة من الناحية التجارية ، وهناك العديد من القرارات التى لها تأثير على الربح ، وتشمل هذه القرارات :

1-ما الذى يجب إنتاجه.

2-ما هى السعة الواجبة للمزرعة،وكم من المحاصيل يجب إنتاجه،كم فدان من الأرض،وماحجم رأس المال المستخدم،وما عدد الساعات التى لابد من استخدامها.

3-كيف يمكن توفيرعوامل الإنتاج،وتشمل الأرض والقوى العاملة ورأس المال والإدارة. وهل من الواجب شراء الأرض أم استئجارها،وكذلك الأيدي العاملة أم أن تقوم الأسرة بتزويدها.

4-ما هى الطرق التى يجب إتباعها فى عمليات الإنتاج.

5-كيفية أداء بعض الوظائف فى المزرعة،وهل من الواجب شراء معدات وآلات جديدة أم مستعملة.

تلك القائمة بالقرارات تعطيها فكرة عن قرارات تنظيم الإنتاج الزراعى .

سمات الإدارة الناجحة :

للتعرف على سمات الاداره الناجحه ، نفترض أن لدينا اثنان من المزارعين فى عمر واحد وبدأ الزراعة فى وقت واحد ، وأولهما (أ) بدأ الزراعة فى مزرعته وليس عليه أية ديون معتمداً على إمكانياته المتوفر فى المزرعة . أما الثانى (ب) فقد بدأ العمل فى مزرعته برأس مال قليل كمستأجر . كذلك يكون لدى المزارع الأول (أ) دراية كافية بالأساليب الإنتاجية والأعمال الميكانيكية وكميات عناصر الإنتاج المستخدمة، أفضل من زميله المزارع الثانى (ب).

وفى النهاية نجد أن المزارع الثانى (ب) قد حقق نجاحات فى عمله وحصل على نتائج جيدة من مزرعته ، بينما فشل المزارع الأول (أ) فى الاستمرار فى زراعته .

ويكون التساؤل لماذا فشل المزارع الأول (أ) بالرغم من توافر كافة الإمكانيات لديه ، بينما نجح الثانى (ب). باختصاريلاحظ أن المزارع (ب) كان أكثر مرونة فى اتخاذ قراراته المزرعية،وكان يتبنى عمليات لتغيير الأوضاع والظروف الاقتصادية ، وكان يغير من منواله الزراعى وأسلوب تخطيطه وخططه الزراعية من محصول لآخر عند حدوث انخفاض فى أسعار بعض

المحاصيل،ويختار مشروعات لإنتاج الماشية تستهلك طعاماً رخيصاً.فى حين لم يكن المزارع الأول (أ) لديه تلك المرونة، ولا تلك المقدرة فى اتخاذ قراراته .

ولذلك فإن الامر لايعنى اتخاذ قرارات فقط ، ولكن يحتاج إلى اختيار واتخاذ القرار السليم الذى سوف يقلل من الآثار على المدى البعيد .

عملية اتخاذ القرارات :

من المعروف أن عملية اتخاذ القرارات ترتبط بوجود البدائل ، فوجود البدائل يخلق مشكلة ويتطلب الأمر فى هذه الحالة الاختيار بين البدائل ، لأنه إذا لم يكن هناك بدائل لم تكن هناك مشكلة وذلك لعدم وجود مجال للاختيار وبالتالي ليس هناك حاجة الى اتخاذ قرار.وعلى هذا فإنه إذا كان هناك حل واحد إجباري فليس هناك اختيار وبالتالي ليس هناك قرار .

وتعتبرعملية اتخاذ القرارات هى قلب الإدارة،ويرى الاقتصاديين ان اتخاذ القرار يكون مستمد من منطلق وسيكولوجية الاختيار للإنسان.فالقرارات ما هى إلا سلسلة متصلة بعضها ببعض،وكل قرار كبير يتبعه سلسلة متصلة من القرارات إلى الحد الذى تكون فيه القرارات صغيرة جداً، فكل قرار يسبقه قرار ويتبعه قرار الى ان يتم تنفيذ وتحقيق الأهداف والتى هى فى ذاتها قرار. كما أن القرارات التى تصدر من أعلى يتبعها قرارات تتخذ فى المستويات الإدارية الأقل.

مراحل عملية اتخاذ القرار :

تمر عملية اتخاذ القرار بخمسة مراحل أو خطوات وهى :

1-جمع الحقائق والأفكار وعمل الملاحظات .

2-تحليل الملاحظات وإعادة صياغة المشاكل والأفكار المتعلقة بالحل .

3- اتخاذ القرار .

4-التنفيذ .

5-قبول وتحمل مسئولية التنفيذ .

يلاحظ أن عملية اتخاذ القرار لابد وأن تسبق فيها الأفكار عملية جمع الحقائق وذلك لأنه إذا لم تسبقها فانه من الصعب معرفة أية حقائق يجب جمعها والحصول عليها . وجمع الحقائق وتحليلها عملية ضرورية ، ولذلك فان الشخص

الذى لديه القدرة على اتخاذ القرار وصياغة الأفكار الجيدة والمثمرة يعتبر خليطاً جيدا من استخدامه لخياله وملاحظاته عما حوله فى الحياه .

وهناك أشخاص قادرون على فحص دقة وسلامة الأفكار المعروضة عليهم ، كما أن مسئولة الإدارة لا تنتهي بصياغة الأفكار فقط بل لابد أن يقوم بالتنفيذ وأن يضع تلك الأفكار فى مجال الممارسة والملاحظة الواعية وإعادة صياغة الأفكار المبتكرة وبالطبع فان القائم بالإنتاج لا يستطيع أن يكرس مجهوده الكلى لعمل وإجراء ذلك .

واتخاذ القرار الفعلى ، قد يكون صعباً على بعض الافراد اتخاذه حيث يعتقدون أن ليس لديهم الحقائق الكافية لاتخاذه ، وخاصة عندما تكون جميع الاختيارات أو البدائل المتاحة يحيط بها المخاطر والأخطار. وترتبط القدرة على اتخاذ القرار بالتوقيت المناسب،بلاضافه الى توافر الحقائق.

وليست العبرة باتخاذ القرارات فقط بل لابد من تنفيذها، وهذا بالطبع يتطلب قدرة وتنظيماً . وعند هذه النقطة فان القدرة العالية على الحصول إلى عمل وإجراء الأعمال وتنفيذها يعتمد أساسا على القائمين على العمل والذين لديهم القدرة على تنفيذ حجم الأعمال المطلوبة أدائها وتقدير المصادر الضرورية لهذه الأعمال وإنجازها ، ويعتبر التنفيذ جوهر هذه المقدرة ، ومن المعروف أن هناك كثيراً من الناس جميعهم دائما أفكار جيدة ولكن ليست لديهم الشجاعة أو المقدرة على تنفيذ تلك الأفكار ، وكذلك فإن هناك أشخاص غير قادرين على تحمل مسئولية أية قرارات ويفضلون أن يتخذ غيرهم تلك القرارات بتحمل مسئولية قراراتهم .

تصنيف القرارات :

هناك عديد من التصنيفات للقرارات التى تستخدم في إدارة وتنظيم الإنتاج الزراعى، والخصائص التالية هى بعض السمات المفيدة والمجدية فى تصنيف القرارات التى تواجه عملية تنظيم الانتاج الزراعى .

1-الأهمية .
2-التكرار .
3-قرب الحدوث والوقوع .
4-مرونة التعديل .
5-البدائل المتاحة .

وفيما يلى شرحاً مختصراً لكل من هذه الخصائص :

*** الأهمية :**

تختلف القرارات من حيث أهميتها ، ويمكن قياس أهمية القرار تبعاً لحجم المكسب الحاصل عليه أو الخسارة المحملة . وعلى سبيل المثال فان قرار استخدام الأساليب الإنتاجية أو مناطق الإنتاج المناسبة يعتبر اقل أهمية من قرار الحصول على أرض زراعية فى المقام الأول ، ويحدث كل من القرارين بصورة متقطعة وغير منتظمة ولكن لكل منها دورها وأثره على الربح الذى يمكن الحصول عليه.كذلك فإن الأهمية النسبية لقرار مأخوذ عن إقامة مشروع ما يعتبر أكثر أهمية من قرار اختيار نوع الصنف أو السلالة الذى سيتم إنتاجها فى هذه المشروع . ويعنى هذا انه يجب ان تكون للقرارات الهامة أولويه خاصة،حتى ولو كان ذلك يعنى الانتظار بعض الوقت للقرارات ذات الأهمية الأقل.

*** التكرار :**

تختلف القرارات تبعاً لتكرارها فمثلاً ، توجد عمليات زراعية تتم يومياً، كما أن اختيار نوعية وكمية العناصر تتكرر مرات عديدة ، ومثل هذه القرارات تعتبر روتينية حيث أنه يكفى وضع الخطة فى بداية فترة الإنتاج والاستمرار فى تكرارها يوماً بعد يوم ما لم تحدث ظروف تؤدى إلى تغييرها.

وكثير من القرارات الخاصة بالإدارة الزراعية ليست على درجة عالية من الأهمية لذاتها ، ولكن بسبب تكرار تلك القرارات فان تأثيرها على المجتمع يكون هاماً .

*** قرب الحدوث والوقوع :**

يختلف مدى الانتظار من قرار إلى آخر،فعندما تكون تكلفة الانتظار فى حالة عدم اتخاذ القرار منخفضة ولا يترتب عليها أية مشاكل على اتخاذ القرار، فانه يكون من المفضل بل والمرغوب فيه أن يتم الانتظار والتريث فى اتخاذ القرار وذلك حتى يمكن من الحصول على معلومات أكثر قبل مرحلة وعملية التنفيذ .

أما فى حالة ما إذا كان هذه الانتظار أو الترتيث سيترتب عليه خسائر فى المشروع ، فانه من المهم بمكان أن يتم اتخاذ إجراءاً سريعاً حتى لا يترتب على التأخير حدوث خسائر،أو تقليل ما يمكن حدوثه من الخسائر .

*** مرونة التعديل :**

عند اتخاذ القرارات ، فان بعضها لا يمكن إلغاؤها وبعضها الأخر يمكن الإقدام على إلغاءها ، وإذا تم ذلك فتكون تكلفته ثمنا باهظاً مقابل ذلك . فمثلاً عند اتخاذ قرار بزراعة محصول ما وعند تنفيذ هذا القرار وزراعة ذلك المحصول فإننا لا يمكن إلغاء هذا المشروع وإذا تم إنهاء هذا المشروع فلابد من تحمل التكاليف الباهظة التى تم صرفها على إقامة هذا المشروع .

أما إذا كان القرار تغيير نوعية عناصر الإنتاج المستخدمة فى المزرعة ، فان مثل هذا القرار قد لا يترتب عليه أى مشاكل ، وبالتالي فانه يمكن التغيير بدون حدوث مشاكل مالية أو تحمل تكاليف باهظة. وعموما فإن المزارع العاقل هو الذى يتخذ قراراته بحكمة ولا يقدم على اتخاذ قرارات أوإحداث تغيرات شديدة ، ويختار المنوال المزرعى الذى يتسم بالمرونة فى التخطيط .

*** البدائل المتاحة :**

بعض القرارات يمكن ان تتم من خلال عدد من البدائل اللازمة للتنفيذ ، والبعض الآخر قد تتم من خلال بديلين فقط ، وعندما يكون هناك عدد من البدائل المتاحة فإنه لابد من تنمية وتطوير الوسائل الفنية للتركيز على البديل الافضل الذى يمكن العمل به من اجل الحصول على افضل النتائج .

ومن المعروف أن كل بديل من البدائل العملية ينطوى على أكثر من قرار، ولا توجد مشكلة إدارية بالمعنى الصحيح ولها بديل واحد لحلها ، وان وجدت مثل هذه المشاكل افتراضاً ، فإنها تعتبر فنياً مشاكل تنفيذية وليست مشاكل إدارية .ومعنى ذلك ، أن تنظيم الإنتاج هى عملية اختيار بين البدائل ، وإذا لم تنجح الإدارة فى التعرف على أكثر من بديل ، والإلمام بأقصى عدد من البدائل لحل المشكلة ، لكانت عملية الاختيار عملية غير رشيدة ، بمعنى أنها لا توصل إلى أفضل النتائج بأقل التكاليف .

وبعد التعرف على البدائل المتاحة فى ظروف معينة ، يتعين على الإدارة أن تراجع وتفاضل بينها.وعملية المفاضلة أو المراجعة هذه تتطلب أولا تقييم كل بديل ، أى تقدير النتائج التى تترتب علي تصرف معين ووزنها بالقياس إلى الهدف المنشود.وبذلك يمكن اختيار البديل الأمثل فى موقف معين ، والذى قد لا يكون هو البديل الأمثل فى موقف معين أخر فى وقت أخر .

ويجب الأخذ فى الاعتبار أن عملية الاختيار هذه ليست عملية اختيار بسيطه بين خطأ وصواب ، فكل بديل ينطوى على مزايا وعيوب وقلما يوجد البديل الذى يخلو من عيوب . ولذلك فإن الاختيار هو عملية وزن للمزايا والعيوب

النسبية، بما يمكن من الاختيار الافضل.والذى يمكن أن يختلف بطبيعة الحال تبعاً لظروف الموقف ، أى من حالة إلى أخرى .

*** القرار الرشيد :**

لابد أن تسير عملية اتخاذ القرار على النهج العلمى السليم والذى يبدأ بدراسة الموقف وتحديد المشكلة ووضع الأهداف المراد تحقيقها ثم وضع الحلول المختلفة اللازمة لحل المشكلة وعمل مقارنة بين هذه الحلول البديلة واختيار أفضل الحلول أو أفضل البدائل لحل المشكلة ، وبعد ذلك تتم عملية التقييم أو قياس مدى تحقيق الأهداف الموضوعة .

ويعتبر القرار رشيدا إذا كان يعمل على تحقيق الهدف ، وحل المشكلة التى من اجلها اتخاذ القرار بكفاءة . ويجب الأخذ في الاعتبار ، بأن القرار الرشيد هو مسألة نسبية بمعنى أن يكون نفس القرار رشيداً فى ظروف معينة وغير رشيد إذا ما تغير هذه الظروف .

– مراحل القرار الرشيد :

بالرغم من أن القرار الرشيد كما سبق هو مسألة نسبية ، إلا انه يجب أن يكون البديل الذى وقع عليه الاختيار وهو أفضل بديل يحقق الأهداف التى من اجلها سينفذ القرار . لذلك يجب أن يمر القرار لكى يكون رشيداً بأربع مراحل .

1–تحديد المشكلة المطلوب قرار بشأنها (م)

2–تحديد الحلول الممكنة أو البدائل المختلفة لحل المشكلة ($ح_1$ ، $ح_2$ ، $ح_3$)

3–تحديد المزايا المتوقعة والعيوب المتوقعة لكل بديل (ز ، ع)

4–اختيار البديل الأمثل ، بعد تقييم لكل من المزايا والعيوب للحلول المختلفة .

وفيما يلى تناولاً لمراحل القرار الرشيد بشئ من التفصيل :

(1) مرحلة تحديد المشكلة (م) ، والمشكلة المطلوب اتخاذ قرار بشأنها هى موقف يواجه متخذ القرار أثناء قيامه بإنجاز الأعمال المختلفة بواسطة أشخاص ، ومن صفات هذا الموقف الغموض بين عدة أشخاص.وعادة ما يكون تحديد المشكلة من أصعب الأمور فقد يدرك البعض مشكلات معينة لا يدركها بقية أفراد المجموعة.ويعتبر تحديد المشكلة أهم خطوة حيث تتوقف عليه الخطوات التالية التى تنتهى باختيار أحسن البدائل أو البديل الأمثل .

وتحديد المشكلة تتطلب الإجابة على الأسئلة الآتية :

- ما هو نوع المشكلة ؟ وكيف نشأت هذه المشاكل ؟
- ما هى النقطة الهامة أو الجوهرية فى المشكلة ؟
- متى يجب أن تحل المشكلة ؟
- لماذا نريد أن نحل هذه المشكلة ؟

- ما هى المشاكل المترتبة على عدم الحل ؟
- ما هى المشاكل التى تترتب على الحل ؟

المشكلة هى الظاهرة التى تتطلب حلاً وتنشأ من وجود أشياء أو علاقات غير مرغوبة، كما تظهر من وجود تعارض سواء بين الأشياء أو الأشخاص .

(2) مرحلة التفكير المتعلقة بتحديد البدائل المختلفة : عادة ما يكون للمشكلة الواحدة المحددة أكثر من حل أو بديل ، ويقتضى وضع الحلول الممكنة لمعالجة المشكلة، الدراسة والإلمام بالحقائق العلمية والاعتماد على خبرات الآخرين، وعلى الأبحاث والسجلات والنشرات والكتب وغيرها من مصادر المعلومات والحقائق .

(3) مرحلة التفكير المتعلقة بتحديد المزايا والعيوب المتوقعة : بعد الانتهاء من تحديد كل الحلول الممكنة للمشكلة يصبح من الضرورى التفكير فى النتائج المتوقعة لكل حل وهذه مرحلة شاقة وصعبة ، والسبب فى صعوبتها هو أن المزايا والعيوب لا تظهر فعلا إلا فى المستقبل . ومن هنا يكون عدم التأكد والخوف ، فليس هناك من شخص يستطيع التأكد مما يحدث فى المستقبل ، وكل ما يستطيعه هو أن يتنبأ بما سيكون عليه الأمور فى المستقبل . والتنبؤ بالمستقبل شئ، والمستقبل نفسه شئ آخر .

ومما يزيد الأمور تعقيداً أن الوقت غالبا ما يكون ضيقا لا يسمح باكتشاف كل النتائج المتوقعة بكل بديل ، فكثير ما يتطلب الأمور اتخاذ قرار قبل أن يصبح من الممكن اكتشاف كل النتائج المترتبة على هذا القرار ومن هنا تبدو أهمية اتخاذ القرار .

وليست كل المزايا أو كل العيوب بنفس درجة الأهمية ، فالمزايا تتفاوت فى قيمتها وفى درجة تأثيرها ، كما تتفاوت العيوب أيضا فى مقدار الخسارة أو الضرر الذى تلحقه بالمشروع . لذلك يجب أعطاء قيم تقديرية للمزايا والعيوب المختلفة ، ويجب ملاحظة أن هذه القيم لا يمكن تحديدها بدقة ولكنه أمر تقديري بحت،ان التقدير الكمى للمزايا والعيوب أمر بالغ الأهمية لأنه يثبت أن المزايا المختلفة ليست متساوية فى تأثيرها وكذلك العيوب .

(4) مرحلة اختيار البديل الأمثل : ان اختيار البديل الأمثل من اشق الأمور على متخذ القرار ، لان كل ما وصل إليه حتى هذه المرحلة هو قائمة من المزايا والعيوب لمجموعة من البدائل المختلفة . كما أن ما يعتبره أى شخص ميزه مميزة قد يعتبره آخر عيباً ، وهذا يتوقف على قيم واتجاهات ومعارف ومهارات من يقومون بعملية اختيار البديل الأمثل.

وتلعب القيم الإنسانية دوراً هاماً فى تحديد القرار الأمثل ، فقد يركز أحد متخذى القرار فى اختياره أساسا على العوامل الاقتصادية ويضعها فى المقام الأول ، بينما يركز اخر على العوامل الاجتماعية أو الإنسانية. ومما لا شك فيه أن القرار الرشيد هو ما يأخذ كل هذه الاعتبارات فى الحسبان فيتحقق التوازن بينها. وبالرغم من أن عملية التقييم النهائية عملية صعبة وشاقه ، إلا ان هناك بعض الاعتبارات التى يمكن الاسترشاد بها فى اختيار البديل الأمثل .

1- درجة المخاطرة بالنسبة لدرجة الفائدة ، فكل حل له درجة من المخاطرة ، هذه الدرجة قد تزيد أو تقل . كما أن درجة الفائدة قد تزيد أيضا أو تقل . ويتوقف القرار السليم على تحديد الدرجة الصحيحة ،أو القريبة من الصحة، أو تقدير الوزن الواقعى لكل المزايا والعيوب الخاصة بالقرار .

2- التكاليف المادية للحل البديل ، فكل بديل يتطلب قدراً من التكاليف، ويكون الهدف ليس تقليل التكاليف ولكنه زيادة الكفاءة .

3- إمكانية تنفيذ الحل ، فقد يتوفر فى البديل كل الشروط التى تؤهله ليكون بديلاً أمثل ، ولكن لا تتوافر إمكانية تطبيقية وبالتالي يفقد صفته كبديل أمثل .

ويعتقد الكثيرون أن مرحلة اتخاذ القرار تنتهى بمجرد اختيار البديل الأمثل، وهذا خطأ ، لان مرحلة اتخاذ القرار تنتهى عملياً بوضع القرار موضع التنفيذ ، أى البدء فى إحداث التغيير الذى صدر من اجله القرار.فمثلا لا يكفى بالنسبة للقرارات الإدارية ، إبلاغ المرؤوسين بالقرارات التى اتخذت وإنما يجب أيضا معرفة ما إذا كانوا قد قبلوا فكرة القرار، بل يجب أن يكونوا قد اقتنعوا بهذا هذا القرار ، لان الاقتناع يدل على وجود رغبة قوية فى التنفيذ . وعموماً يمكن أن يطلق على هذه المرحلة الأخيرة إذا جاز اعتبارها مرحلة من مراحل اتخاذ القرار بمرحلة متابعة تنفيذ القرار.

ظاهرة التردد فى اتخاذ القرار :

لما كانت القرارات تتعلق بأمور المستقبل ، ولما كان من الصعب التنبؤ بالمستقبل بالدقة التامة ، لذلك توجد ظاهرة التردد فى اتخاذ القرارات .

ويمكن أن ينشأ التردد من عدة حالات منها :

- عدم القدرة على تحديد الأهداف التى يمكن أن تتحقق باتخاذ القرار .
- عدم القدرة على تقييم المزايا والعيوب المتوقعة للبدائل المختلفة مما يصحبها تردد .
- ظهور بدائل جديدة أو توقعات جيدة لم تدرس فى المرحلة الأخيرة من مراحل اتخاذ القرار،وهذا من شأنه عدم الحزم النهائى للقرار.

- وجود أكثر من حل واحد لا يمكن التفضيل بينها ، فكثيرا ما يكـون هناك أكثر من حل للمشكلة ولكنها حلول لا بأس بها .

ويبين الشكل التالى كيف يمكن لمتخذ القرار تحقيق أقصى قدر مـن النجـاح ،وذلك من خلال تتبع شجرة القرارات والتى يصورها الشكل رقم (19) " شجرة القرارات " للمراحل المختلفة السابق استعراضها.

شكل رقم (19)

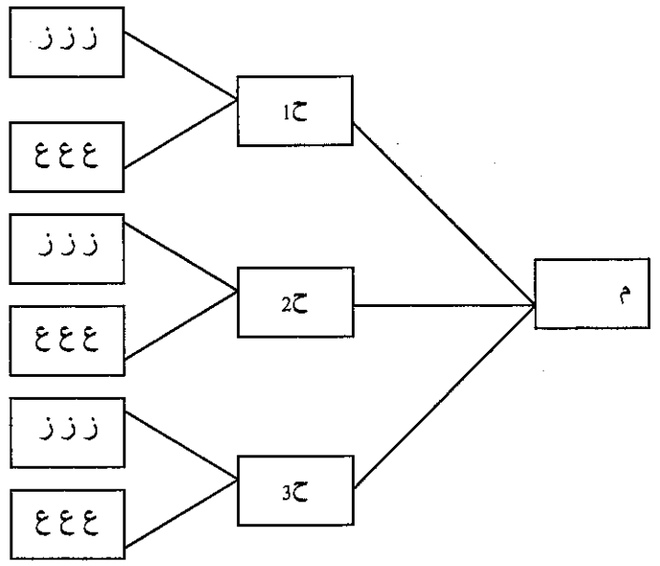

ح1 ، ح2 ، ح3 ترمز إلى البدائل الممكنة الأول والثاني والثالث ، و (ز) ترمز إلى المزايا ، و (ع) ترمز إلى العيوب .

فى هذا المثال نفترض أن لدينا مشكلة ما (م) ولها ثلاثة حلول(ح1 ، ح2 ، ح3).ولكل حل منها له مزايا وعيوب.فالحل الأول له ثلاثة مزايا وعيبان ، أما الحل الثانى فله ميزتان وثلاثة عيوب،والحل الثالث له ثلاثة مزايا وعيب واحد .

ويوضح الشكل رقم (20) قيم رقمية للمزايا والعيوب المختلفة ، باعتبار أن النهاية الكبرى للقيمة هى عشرة ، أى كلما زادت أهمية الميزة قربت قيمتهـا من عشرة.

شكل رقم (20)

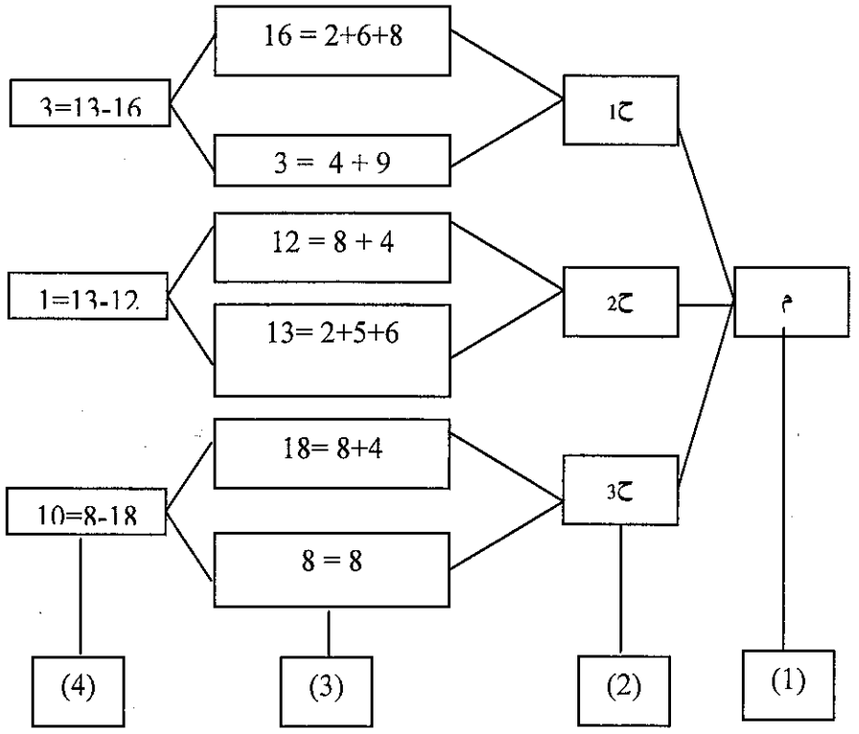

ويلاحظ ان الحل الأول (ب1) بلغت مميزاته 16 وعيوبه 13، وهكـذا بالنسبة للحل الثانى (ب2) والذى بلغت مميزاته 12 وعيوبه 13 ، أمـا الحـل الثالث (ب3) فقد بلغت مميزاته 18 وعيوبه 8 . وبطرح العيوب من المميزات ، يكون هذا الفرق بلغ (3) بالنسبة للحل الأول لصالح المميـزات حيـث تزيـد مميزاته عن عيوبه ، وبلغ (−1) بالنسبة للحل الثانى حيث زادت عيوبـه عـن مميزاته ، أما الحل الثالث فقد بلغ (10) حيث زادت مميزاته على عيوبه . وبذلك نختار الحل الثالث لحل هذه المشكلة لأنه أكبر قيمة موجبة ، ويعتبر هذا البـديل هو الحل الأمثل .

تذكر أن

- يتأثر قرار الإنتاج الزراعي بأربعة مجموعات ، الطلب على المنتجات النهائية ، المعلومات الفنية الخاصة بتوليفات الإنتاج الممكنة ، عرض عناصر الإنتاج المستخدم في العملية الإنتاجية ، ظروف عرض رأس المال .

- تنقسم المشكلات التي تواجه الوحدة الإنتاجية إلى ثلاثة مجموعات المشكلات الفنية للإنتاج ، مشكلات التكاليف ، مشكلات معظمه الأرباح.

- كلما زاد حجم المشروع ، كلما أمكن تحقيق وفورات ، إلا أن ذلك حتى مستوى معين يمكن أن تتحول إلى لا وفوروات .

- تنقسم الوفورات إلى وفورات داخلية من داخل المشروع ، وتضم عوامل فنية وعوامل إدارية وعوامل مالية وتسويقية ومزايا تقسيم العمل ، ووفوروات خارجية من خارج المشروع وتشتمل على تخفيض تكلفة النقل ، إنشاء مراكز تدريب ، وجود مراكز معلومات ، إنشاء بنية أساسية وخدمية .

- تختلف صناعات الإنتاج الكبير عن صناعات الإنتاج الصغير ، سواء من حيث نوعية المنتج الذي يمكن إنتاجه ، أو استخدام عناصر الإنتاج المختلفة لكميات معينة .

- تنظيم الإنتاج يختص باتخاذ قرارات ما يجب إنتاجه ، الحجم المناسب للإنتاج ، أسلوب الإنتاج ، كيفية أداء الوظائف في المزرعة .

- يمر اتخاذ القرار الإنتاجي بعدة مراحل وهي جمع الحقائق والأفكار ، وتحليل الملاحظات واتخاذ القرار ، والتنفيذ ، وتحمل مسئولية التنفيذ.

- عند تصنيف القرارات يجب مراعاة عدة عناصر ، الأهمية ، التكرار ، قرب الحدوث ، مرونة التعديل ، البدائل المتاحة .

- اتخاذ القرار الرشيد يمر بعدة مراحل ، تحديد المشكلة ، التفكير في البدائل ، تحديد المزايا والعيوب لكل بديل ، تحديد تكاليف البدائل ، اختيار الحل .

أسئلة الباب الثالث

- **استعرض بإيجاز العوامل المؤثرة على قرارات الإنتاج** ، موضحاً وجهة نظرك في ترتيب تلك العوامل فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي .
- **قارن بين ما يلي :**
  - المشكلات الفنية ، ومشكلات التكاليف ضمن مجموعات المشاكل التي تواجه الوحدة الإنتاجية .
  - الوفورات الداخلية والوفورات الخارجية لعملية الإنتاج .
  - صناعات الإنتاج الكبير ، وصناعات الإنتاج الصغير ، مبيناً أي من الأنشطة الزراعية يمكن أن تكون ضمن أي منهماً .
- **تم اختيارك لتنظيم الإنتاج في أحد المزارع** . وضح أي من القرارات التي يتطلب اتخاذها ، مع شرح موجز لها .
- **أكمل ما يلي :**
  - عند تصنيف القرارات ، يتم الأخذ في الاعتبار بعض السمات للقرارات .

    أ – ..... ب– .....

    ج – ..... د – .....

    هـ – .....
  - اتخاذ القرار الرشيد يمر بأربع مراحل

    أ – ..... ب– .....

    ج – ..... د – .....
  - تحديد المشكلة يتطلب الإجابة على عدة تساؤلات أهمها .

    أ – ..... ب– .....

    ج – ..... د – .....

الباب الرابع

السياسة الزراعية

المقصود بالسياسة الاقتصادية لمجتمع ما هو مجموعة البرامج الإنشائية والإصلاحية التي يحقق المجتمع من خلال تنفيذها أهدافاً معينة ، وتمارس السياسة الاقتصادية على عدد من المستويات فمنها ما هو خاص بالمنشأة الاقتصادية ، ومنها ما يختص بالسلطات الحكومية المسئولة عن الإشراف على الإنتاج في صناعة ، وكذلك ما يتعلق بالسلطة التنفيذية للمجتمع والتي تتناول النشاط الاقتصادي لأفراد المجتمع بصفة عامة . وتستهدف مختلف السياسات الاقتصادية على المستويات المختلفة تحقيق غايات معينة، يتحقق من خلالها الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع. ويستخدم الكثير من الاقتصاديين تعبير السياسة الاقتصادية للدلالة على السلوك الحكومي على مختلف المستويات.

وتسعى السياسة الاقتصادية عادة إلى اختيار أهداف يتحقق في ضوئها ومن خلالها معظمة الرفاهية الاقتصادية الذي يمثل الهدف النهائي لأي سياسة اقتصادية .

وتنقسم الطرق التي يمكن اتباعها لتحقيق الهدف النهائي للسياسة الاقتصادية إلى مجموعتين رئيسيتين :

المجموعة الأولى :

وتتضمن السياسات الكمية، والمقصود بها تغيير بعض الأساليب أو الوسائل السياسية دون إخلال بالإطار الكمي للبنيان الاقتصادي القومي ومن أمثلة السياسات الكمية تدخل الدولة لتغيير التركيب التنافسي للأسواق من أسواق تسودها المنافسة الكاملة إلى أسواق يسودها الاحتكار أو العكس . كما يعتبر إنشاء الاتحادات الجمركية أو تأميم صناعة ما أو مجموعة من الصناعات من السياسات الكمية .

المجموعة الثانية :

وتتضمن السياسة النوعية، والمقصود بها تغيير بعض السمات النوعية للبنيان الاقتصادي القومي .

أهداف السياسة الاقتصادية :

تعددت الآراء حول أهداف السياسة الاقتصادية ومدى اتفاقها مع مختلف قيم ومثل المجتمع ، ويعزى ذلك إلى اختلاف وجهات النظرفي تحديد المشاكل الاقتصادية الرئيسية فى المجتمع.ومما لا شك فيه أن مجابهة المشاكل الاقتصادية الرئيسية يتطلب برامجاً وسياسات تنبع جذورها من الأهداف القيمية للمجتمع ، إلا أن العديد من تلك الوسائل سرعان ما يجابه بمشاكل عدم تمشيها مع أهداف المجتمع القيمية وما يؤمنون به من مثل وقيم. ليس هذا فحسب بل أنه في كثير من الأحيان قد لا يكون الهدف محل خلاف بينما يثور الجدل وتتعدد الآراء حول أنسب الطرق لتحقيق ذلك الهدف، ومدى موائمة كل منها للأهداف القيمية للمجتمع . وعلى ذلك فإن التغلب على المشاكل الاقتصادية الرئيسية قد يكون محدوداً نظراً لأن نجاح السياسة الاقتصادية وأساليبها المختلفة يستند في المقام الأول إلى تلافي التنافس بين أهداف ووسائل تلك السياسة والأهداف القيمية لمختلف طوائف المجتمع.

من ذلك يتبين أن أهداف السياسة الاقتصادية لابد وأن تتفق ورغبات الغالبية من أفراد المجتمع ، وبصفة عامة يمكن القول أن السياسية الاقتصادية عادة ما تستهدف تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع عامة سواء كان ذلك بالقطاع الزراعي أو غيره من قطاعات البنيان الاقتصادي القومي الأخرى. وهذا ويمكن تقييم مستوى الرفاهية الاقتصادية في ضوء اعتبارين رئيسيين هما تحقيق المنوال التوزيعي الأمثل للدخل ، ومعظمه صافي الناتج القومي .

أولاً : تحقيق المنوال التوزيعي الأمثل للدخل :

يتطلب تحقيق المنوال التوزيعي الأمثل للدخل الحد من اللامساواة في توزيع الدخول وتقريب الفوارق الدخلية ، وبعبارة أخرى فإن تحقيق المنوال التوزيعي الأمثل للدخل يعني تحقيق العدالة الاجتماعية الذي يعني بدوره إتاحة مبدأ تكافؤ الفرص والذي بموجبه يتم نقل الدخل من أفراد المجتمع الأغنى إلى غيرهم من فئات المجتمع الأكثر فقراً ، ولا شك أن تحقيق قدر معتدل من تكافؤ الفرص يستلزم بالضرورة الحد من اللامساواة في حيازة مصادر الثروة حتى يتسنى للقدرات الفردية والعقليات الخلاقة أن تنطلق وبغض النظر عن انتمائها إلى طائفة معينة من طوائف المجتمع.

ويستند مبدأ تكافؤ الفرص بدوره إلى قيم ومثل المجتمع فيما يتعلق بالحرية والمساواة، فكل الأفراد سواء، وليس لأحد مهما بلغ شأنه أو مكانته أن

ينقص من حرية أو كرامة أي فرد آخر من أفراد المجتمع. وأحقية كل منهم في الحصول على عائد يتناسب ومدى إسهامه في الإنتاج كماً وكيفاً، وفي أحقية كل فرد في أن يهيئ المجتمع له السبل الكفيلة لتنمية قدراته ومواهبه. ويتحقق ذلك بالتالي من خلال مبدأ تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع على قدم المساواة بغض النظر عن آية اعتبارات عنصرية أو دينية أو جنسية أخرى .

ويتطلب تحقيق المنوال التوزيعي الأمثل للدخل تحقيق مبدأين أساسيين مرتبطان تماماً الارتباط بمبدأ تكافؤ الفرص،اولهماالكفاف ، ويعني إنقاص ذلك الشطر من أفراد المجتمع الذين يعانون من مستوى معيشي يقارب حد الكفاف وبعبارة أخرى يجب أن تشتمل السياسة الاقتصادية على برامج تستهدف رفع مستوى معيشة الطوائف الدنيا من المجتمع .وثانيهما الإسهام ، وبموجبه يضمن المجتمع لكل فرد من أفراد شطراً من الدخل ومدى إسهامه في عملية الإنتاج كماً ونوعاً ، وبعبارة أخرى فإن تحقيق المنوال التوزيعي الأمثل للدخل يتطلب أن يكفل المجتمع لكل فرد من أفراده مستوى معيشي معقول ، كما ويجب على المجتمع من ناحية أخرى أن يضمن توزيع الدخل بين أفراده وفقاً لمدى الجهد الذي بذله كل منهم – كماً وكيفاً – في سبيل تحقيق ذلك الدخل .

وهناك العديد من السياسات التي يمكن عن طريقها تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص،وتقسم تلك السياسات إلى مجموعتين رئيسيتين وفقاً لطبيعتها الاقتصادية.

(1) السياسات التوزيعية .
(2) السياسات التنظيمية .

أما السياسات التوزيعية فتستهدف تحقيق قدر أكبر من العدالة بين مختلف طوائف المجتمع أو تحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الفرص بين الأفراد وغالباً ما تشتمل السياسات التوزيعية على برامج تستهدف نقل الدخل من الطوائف الأغنى إلى الطوائف الأفقر .

ولقد انتقد البعض مثل هذه السياسات على أساس أنه ليس من العدل الاستيلاء على دخول من بذلوا الجهد في تحصيلها، وإعطائها إلى الذين لم يبذلوا أي جهد لاكتسابها. وقد يبدوا هذا الاعتراض منطقياً للوهلة لأولى إلا أنه بإمعان النظر يثبت عدم صحة هذا الرأي، وبصفة خاصة في المدى الطويل حيث تصبح السياسات التوزيعية ذات فائدة مزدوجة لكل من الطوائف الفقيرة والغنية من المجتمع من خلال ما يترتب على عمليات نقل الدخل تلك من زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يعود بالكسب على ذوي الدخول المرتفعة بطريقة غير مباشرة . ولا تقتصر برامج السياسات التوزيعية على نقل الدخل بصورة مباشرة

من الطوائف الغنية إلى الطوائف الفقيرة من المجتمع بل أن شطراً لا يستهان به من برامج تلك السياسات التوزيعية يتضمن نقل الدخول بصورة ضمنية ، مثال ذلك كفالة مجانية التعليم والعلاج أو قيام الدولة بتحديد مستويات سعرية منخفضة للسلع الاستهلاكية الضرورية مع تحمل الخزانة العامة للأعباء المالية الناشئة عن ذلك .

أما السياسات التنظيمية فتستهدف تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص من خلال وضع مجموعة من النظم والقواعد يلتزم أفراد المجتمع بمراعاتها في مباشرتهم لنشاطهم الإنتاجي،وذلك للحد من الاستغلال وضمان حقوق الطوائف الفقيرة من المجتمع قبل الطوائف الثرية ومن أمثلة تلك السياسات تحديد ساعات العمل وتحديد الحد الأدنى للأجور، أو تحريم قيام التنظيمات الاحتكارية وتحديد الملكية والقيم الإيجارية .

ثانياً : معظمة صافي الناتج القومي :

تتحقق معظمه صافي الناتج القومي عن طريق تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع الاقتصادية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي القومي، وبعبارة أخرى فإن صافي الناتج القومي يبلغ أقصى قدر ممكن إذا ما تساوت قيم النواتج الحدية لكل من العمل والإدارة ورأس المال والموارد الطبيعية التي يحوزها المجتمع في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي .

ومن ناحية أخرى فإن معظمة صافي الناتج القومي لابد وأن تتحقق في ظل ثلاثة اعتبارات رئيسية ، يتعلق أولهما بتوفير الحرية للأفراد في إشباعهم لاحتياجاتهم الاستهلاكية وفي اختيارهم للمهن التي يفضلونها في ظل مبدأ تكافؤ الفرص وبافتراض توفير المجتمع للسبل اللازمة لتنمية قدرات الأفراد ومواهبهم. أما ثاني تلك الاعتبارات فيتعلق بضرورة قيام الدولة باتخاذ الإجراءات التي تكفل تحقيق ذلك الهدف ، فقد تتفق أولاً تتفق مصلحة فرد من الأفراد أو طائفة من الطوائف مع تحقيق معظمة صافي الناتج القومي وعليه فإن الناتج القومي لا يرتبط بعمل الفرد أو المنشأة الاقتصادية بل هو هدف من أهداف المجتمع والتي لا يمكن أن يناط تحقيقه إلا إلى سلطة الدولة. أما ثالث تلك الاعتبارات فيتعلق بتحقيق معظمة صافي الناتج القومي دون الإخلال بالأهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية الأخرى التي يستهدفها المجتمع .

السياسة الزراعية المصرية :

ترتكز السياسة الزراعية المصرية على مجموعة من الأهداف القومية في مجال الإنتاج الزراعي وما يرتبط به من أنشطة والإجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف . فالسياسة الزراعية بهذا المفهوم تمثل دستوراً عملياً لبرنامج العمل في ميدان الزراعة، ومن ثم فينبغي لهذه السياسة باعتبارها جزءاً من السياسة العامة للدولة أن تنسجم مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية القومية وإلا يكون هناك ثمة تناقض بين الإجراءات المطلوبة والإجراءات الحكومية التي جرى تخطيطها لتصحيح التناقضات أو لإزالة الغبن الذي ينتاب طائفة معينة من طوائف المجتمع .

ومهما تعددت أهداف السياسة الزراعية وتباينت فإنه يمكن إجمالها أساساً في هدفين رئيسيين :

1- تحقيق العدالة في توزيع الدخل داخل القطاع الزراعي وفيما بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات ، وذلك وفقاً لما يقرره المجتمع من معايير للوصول إلى العدالة التوزيعية للدخل والثروة . وإذا كان هذا الهدف يرتبط أيضاً بأهداف المجتمع وقيمة وتقاليده فلعل من الأنسب القول أن الهدف ليس تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الدخل وإنما تحقيق توزيع أنسب لمصادر الثروة والدخل .

2- تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى، ويعني تحقيق الكفاة الإنتاجية القصوى في مجال الزراعة تحقيق أقصى دخل زراعي قومي ممكن من الموارد المستخدمة أو تحقيق القدر من الدخل الزراعي بموارد أقل . ويعني ذلك في كلتا الحالتين الاستغلال الاقتصادي للموارد المتاحة وترشيد استخدام هذه الموارد .

فإذا ما ترجمة أهداف السياسة الزراعية المصرية العامة إلى برامج فإن ذلك يعني :

أولاً : زيادة الموارد الزراعية المتاحة ، ويكون ذلك أما بتحقيق أعلى قدر من الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الحالية،وهو ما يطلق عليه اسم التنمية الرأسيه أو التكثيف الزراعي . أو بتوسيع الطاقة الإنتاجية الزراعية بإضافة موارد جديدة إلى تلك الموجودة فعلاً،وهو ما يطلق عليه اسم التنمية الأفقيه .

ثانياً : أحداث تغييرات هيكلية في البنيان الاقتصادي الزراعي المصري عن طريق ترشيد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية التي تكون هذا البنيان. ويدخل ضمن هذه التغيرات برامج الإصلاح الزراعي وتنظيم الدورة

الزراعية وإدخال الأساليب التعاونية في الإنتاج والتسويق وتعديل منوال الحيازة وتحسين وسائل الائتمان .

على أن الإنتاج الزراعي ينفرد – دون غيره من الأنشطة الإنتاجية الأخرى– بأن منتجاته تخضع وتتأثر بالعوامل البيئية والموسمية في الإنتاج. وهذه الحقيقة وحدها كافية لأن تجعل للسياسة الزراعية ملامح وخصائص متميزة نجمل بعضها فيما يلي :

1- أن الأساليب العلمية والتكنولوجية الزراعية غير قابلة للتطبيق المباشر . ففي الوقت الذي يمكن فيه إدخال أحدث الأساليب الإنتاجية في قطاع مثل قطاع الصناعة أو الكهرباء أو النقل والمواصلات ، فإن الأمر يحتاج عندما يتعلق بنشاط الزراعة إلى عملية مواءمة وتهيئة وأقلمة وهذه العملية تستغرق وقتاً قد يطول أو يقصر تبعاً لنوع النشاط الذي ترتبط به العملية الإنتاجية وطبيعته. فإنتاج سلالات جديدة قد يستغرق ذلك سنوات طويلة طالما أن لكل محصول موسم زراعي معين . ومن ثم فالتجارب الزراعية يمكن إجراؤها مرة واحدة في السنة كذلك فإن تحسين سلالات الماشية بإدخال سلالات جديدة ممتازة ومتفوقة يحتاج على سنوات طويلة وفترات من الانتخاب والاختبار قبل إمكان إكثار السلالات الجديدة وتوزيعها .

2- نتيجة لارتباط الإنتاج الزراعي بالعوامل البيولوجية فإن المعاملات الفنية التي تدخل في إعداد الخطة والتي تؤثر في تقديراتها وأهدافها لا تتسم بالدقة التي تتميز بها المعاملات الفنية في قطاع الصناعة مثلاً أو في غيره من القطاعات . وإنما تمثل هذه المعاملات – في أحسن الظروف – مجرد تقديرات تبنى على أساس فروض معينة فيما يتعلق بالعوامل الجوية والإصابة بالآفات وغير ذلك من المتغيرات التي تؤثر بشكل أو بأخر في حجم الإنتاج الزراعي ، ومن ثم فهذه التقديرات – كأية تقديرات أخرى – تخضع لما يعرف بخطأ التقدير فضلاً عن خطأ التحيز.

3- يتميز الإنتاج الزراعي المصري بكونه إنتاجاً خاصاً بالدرجة الأولى، فإن إمكان تنفيذ القرارات المركزية ممثلة في الخطة الزراعية يصبح أمراً من الصعوبة بمكان ، حيث تعتمد الخطة في تنفيذها على التوجيه غير المباشر للموارد التي كثيراً ما تنحرف عن نمط الكفاءة الإنتاجية نتيجة لإجراء التخطيط المزرعي على أساس فردي دون مراعاة

للأريحية النسبية للمنتجات على النطاق القومي ، ومهما كان وعي المجتمع الزراعي فإن هذه الآراء والقرارات المحلية ينقصها متابعة التغيرات العلمية والفنية المستمرة وحجم الطلب الداخلي والخارجي على السلع الزراعية وتغيير عادات الاستهلاك وحجم السوق الخارجي الأمر الذي يجعل من الضروري ومواءمة الخطة الزراعية بين رغبات الزراع وآرائهم من ناحية والأهداف القومية من ناحية أخرى.

4- أن الإنتاج الزراعي إنتاج موسمي ، وموسمية الإنتاج الزراعي تنعكس على عديد من المتغيرات الاقتصادية في القطاع الزراعي حيث يترتب على موسمية الإنتاج موسمية العمالة وموسمية الدخل الزراعي وعدم انتظامه . ونتيجة لهذه الموسمية بالإضافة إلى فترة الإبطاء المنقضية بين بداية العملية الإنتاجية الزراعية والحصول على الناتج الزراعي فإن تخطيط ومتابعة أهداف الإنتاج والدخل والعمالة في قطاع الزراعة تتسم بالطابع الموسمي .

ولقد سارت سياسة التنمية الزراعية في مصر منذ عام 1952 حتى الآن في اتجاهين متوازيين . الاتجاه الأول ويتعلق بأحداث تغييرات هيكلية في البنيان الزراعي المصري عن طريق تغيير هيكلة أو الإطار العام الذي تتفاعل في داخله –وأفقياً .

صلة السياسة الزراعية بالسياسة الاقتصادية :

السياسة الاقتصادية – كما سبق القول – هي مجموعة الأهداف والأساليب والبرامج والوسائل والإجراءات التي يلجأ إليها المجتمع بغية معظمة الرفاهية الاقتصادية لمختلف أفراد ذلك المجتمع، وتنقسم السياسة الاقتصادية بدورها إلى عديد من السياسات الفرعية منها ما يتعلق بالتوازن النقدي وهو ما يعرف بالسياسة النقدية ، ومنها ما يتعلق بالأنفاق الحكومي وهو ما يطلق عليه السياسة المالية،ومنها ما يتعلق بالإنتاج الصناعي أو التعديني، ومنها ما يتعلق بتبادل السلع والخدمات سواء داخلياً أو خارجياً. أما مجموعة الأهداف والأساليب والبرامج والإجراءات التي يلجأ المجتمع إلى تطبيقها في القطاع الزراعي بغية معظمة رفاهيته الاقتصادية هو ما يعرف بالسياسة الزراعية، وبعبارة أخرى فالسياسة الزراعية هي ذلك الشطر من السياسة الاقتصادية الذي يجري تطبيقه في القطاع الزراعي من البنيان الاقتصادي القومي .

هذا ويجب ألا يتبادر إلى الذهن أن تقسيم السياسة الاقتصادية إلى سياسات اقتصادية فرعية سواء كانت مالية أو نقدية أو تجارية أو صناعية أو زراعية يعني أن كلاً من تلك السياسات مستقلة تماماً عن غيرها من السياسات الاقتصادية الفرعية ، بل على العكس تماماً من ذلك ، فلابد أن يسود التناسق والتكامل السياسات الاقتصادية الفرعية بل يجب أن يسود ذلك مختلف السياسات القومية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو دفاعية أو دولية ، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى التداخل والتشابك بين هذه السياسات وفروعها وبعضها البعض.

وتتميز السياسة الزراعية – بوصفها مستوى أقل للسياسة الاقتصادية – بأن أهدافها أكثر تحديداً ، فأهداف السياسة الزراعية عادة ما تكون كمية ، كأن تستهدف السياسة الزراعية للدولة ازدياد المقادير المنتجة من مختلف الزروع بمقدار النصف أو الربع أو الثلث مثلاً في خلال فترة زمنية محدودة ، ومن ناحية أخرى تنقسم السياسة الزراعية إلى الإنتاجية الزراعية والسياسة التسعيرية الزراعية والسياسة التسويقية الزراعية .

وتنقسم كل من هذه السياسات بدورها إلى مجموعة من البرامج لكل منها هدف وسيط بحيث يترتب على تحقيق الأهداف الوسيطة تحقيق الهدف النهائي للسياسة الزراعية وإلا تعذر تقرير مدى صلاحية كل برنامج على حدة ، ومدى ملائمة أساليب ذلك البرنامج موضع التنفيذ ، وتتوقف مدى سلامة أي برنامج من برامج السياسات الزراعية الفرعية على مدى تحقيقه لهدفه الوسيط كما تتوقف السياسات الفرعية على مدى تحقيقها لأهدافها الوسيطة أما السياسة الزراعية فيتوقف سلامتها على مدى سلامة كل من سياستها الفرعية ، ويتوقف نجاح أي برنامج من البرامج الزراعية على مدى سلامة الهدف وكذلك على مدى سلامة الأساليب المستخدمة لتحقيق ذلك الهدف .

أهداف السياسة الزراعية :

من الصعب تحديد أهداف السياسة الزراعية بعدد محدود من الأهداف ، إذ أن هذه الأهداف تستوحى من المجتمع الذي تعمل السياسة الزراعية لخدمة أفراده،كما أن هذه الأهداف تختلف في طبيعتها وفي درجة شمولها فمنها الخاص ومنها العام . كما أن بعض هذه الأهداف قد تتحد مع بعضها مثل زيادة الإنتاج وزيادة الكفاءة وقد تتعارض مع بعضها مثل تحديد المساحة المنزرعة من المحاصيل النقدية وزيادة دخل المزارعين .

وليس من السهل تحديد خط فاصل بين الأهداف والوسائل فيما يتعلق بالسياسة الزراعية فمثلاً سياسة رفع أسعار بعض المحاصيل الزراعية قد تعتبر وسيلة لزيادة الإنتاج وفي نفس الوقت تعتبر هدفاً لتحسين المستوى النسبي لدخل المزرعة .

وتتمثل أهداف السياسة الزراعية بصفة عامة في بعض الأهداف العامة مثل :

1- زيادة الكفاءة .
2- زيادة وثبات الدخل المزرعي .
3- تحسين الأحوال الاجتماعية .

1- زيادة الكفاءة :

تعرف الكفاءة بأنها النسبة بين الناتج وما دخل في عملية الإنتاج أو هي النسبة الناتجة عن قسمة النواتج النهائية على الوسائل المستخدمة ،و بالنسبة لرسم السياسة فإنه يجب أن يكون القياس ذو صبغة اقتصادية لقياس الكفاءة الاقتصادية وتقاس الكفاءة الاقتصادية بأسعار وكميات السلع المنتجة منسوبة إلى أسعار وكميات الموارد المختلفة المستخدمة في إنتاج هذه السلع. وتعني الكفاءة الاقتصادية القصوى أن جميع الموارد مستخدمة في أحسن استخدام لها، وأنه يمكن بأحداث تغير في طريقة استخدامها الحصول على زيادة في الإنتاج .

أحياناً يعبر عن الكفاءة الاقتصادية بالإنتاج / الرجل أو بالإنتاج / رجل ساعة وعموماً يعبر عن الزيادة في الإنتاج / رجل ساعة بالزيادة في الكفاءة الاقتصادية، وقد تكون الزيادة في الناتج الأهلي دليلاً على الزيادة في الكفاءة إلا أنها في بعض الأحيان لا يكون مرجعها إلا واحد هو الزيادة في الكفاءة الاقتصادية التي قد تنخفض حتى مع زيادة الناتج وذلك إذا زاد عدد السكان بمعدل أكبر من معدل زيادة الإنتاج .

وتفيد الزيادة في الكفاءة، المجتمع عامة فى اتجاهين :

أ – زيادة عرض العمال خارج الزراعة :

حيث أنه بزيادة كفاءة الزراعة يمكن نقل بعض الافراد إلى العمل غير الزراعي وبذلك تنمو التجارة والصناعة،واغلب التقدم الصناعي فى الدول المتقدمه كان مسبوقاً ومصاحباً لتقدم واضح في الوسائل الفنية المستخدمة في الزراعة .

ب– زيادة إنتاج المواد الغذائية :

ومن أجل ذلك يجب تدعيم الدولة للأبحاث والتعليم الزراعي ،والاهتمام بالإرشاد الزراعي، والمحافظة على خصوبة التربة الزراعية، وتخطيط وتنفيذ

البرامج المؤدية إلى زيادة الإنتاج الزراعي، والتسهيلات الائتمانية لزيادة كفاءة المزارع... إلخ. وكل هذه البرامج في النهاية تؤدي إلى زيادة الكفاءة الزراعية .

2- زيادة وثبات الدخل المزرعي :

نظراً لما تتميز به الزراعة من كبر عدد الذين يعملون فيها وعدم إمكانية تركهم للعمل فيها إلى غيرهم من المهن بسهولة، فإن الزراعة غالباً ما تتميز بوجود فائض في العمال الزراعيين وعدم توازن بين حجم القوى العاملة الواجب وجوده والموجودين فعلاً. من أجل ذلك كان متوسط الدخل في الزراعة أقل من مستواه من مثله في بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى، وهذه المشكلة لها أهية كبيرة عند رسم السياسة العامة لما لها من أثر كبير على فئة كبيرة من السكان . وتتمثل هذه الأهمية في :

أ – أن انخفاض الدخل دليل على عدم الكفاءة ، ويعنى ذلك انخفاض مستوى المعيشة للمزارعيين .

ب- أن المزارعين ذوي الدخول المنخفضة يمثلون عائقاً أمام الإصلاح الاجتماعي أو الاقتصادي.

ج – لا يساهم أصحاب الدخول المنخفضة من المزارعين مساهمة ملموسة في تنمية المجتمع أو الخدمة الصحية والتعليمية كما يجب .

وقد احتلت الجهود المبذولة لتحسين مستوى الدخل المزرعي المكانة الأولى عند رسم السياسة الزراعية على مستوى الدولة،خاصة بعد أن أصبح تزايد السكان بمعدل أكبر من المعدل الذي تزيد به الموارد في الزراعة .

لذلك كان تثبيت الدخل المزرعي أمراً ضرورياً للأسباب الآتية :

أ – عدم ثبات الدخل يخلق صعوبات للعائلات الزراعية .

ب- يخلق عدم ثبات الدخول عدم كفاءة اقتصادية في استغلال الموارد .

ج – يؤثر عدم ثبات الدخل المزرعي أحياناً على الدخل الأهلي .

برامج زيادة وتثبيت الدخول المزرعية:

من أجل كل هذه المساوئ التي تظهر نتيجة للتغيرات في الدخول كان من أهم أهداف السياسة الزراعية العمل على رفع وتثبيت الدخل المزرعي، وتتبع في ذلك وسائل عديدة مثل دراسة وتحليل أسعار المحاصيل الزراعية لمعرفة ما يمكن أن تكون عليه في المستقبل القريب لإحاطة المزارعين علماً فيتجنبوا تلك

التقلبات،وقد تلجأ الحكومة إلى صرف معونات للمزارعين على المحاصيل التي يزرعونها وبذلك تحفظ لهم مستوى دخل معين .

كما أن برامج الائتمان الزراعي يجب أن تكون بالمرونة والحجم المناسبين لمقابلة كافة التطورات التي قد تحل بالمحيط الزراعي .

ولا يخفى ما للسياسات التي قد تقع خارج المحيط الزراعي من أثر في بلوغ هذه الأهداف من زيادة وتثبيت الدخل المزرعي مثل سياسة التعليم والصحة وإنشاء الطرق والتخزين للمنتجات الزراعية والإرشاد الزراعي وحماية الأراضي الزراعية والسياسية التجارية وتحديد مساحة المحاصيل إلى غير ذلك مما تلجأ إليه الدولة لتحقيق هذه الأهداف . ومع ذلك فغالباً ما يكون أثر كل هذه السياسات محدوداً بالنسبة لتثبيت الدخل المزرعي .

3- تحسين الأحوال الاجتماعية :

زيادة الكفاءة وزيادة وتثبيت الدخل تعتبر من الأهداف الاقتصادية الهامة ولكن معالجة السياسة الزراعية لها سيكون في حدود ضيقة ما لم تؤخذ بعض الأهداف الأخرى في الاعتبار . مثال ذلك الأهداف الاجتماعية والسياسية البعيدة الأثر مثل المزرعة العائلية وحماية حرية الفرد وتحسين وتوسيع فرص التعليم وتطور خدمة المجتمع والخدمة الصحية الريفية ووسائل الترفيه فإنه يمكن اعتبار بعضاً من هذه كأهداف للسياسة الزراعية .

أ- المزرعة العائلية :

يهتم المجتمع بكيفية توزيع الأرض بين الذين يقومون على استغلالها ، ويقصد بالمزرعة العائلية المزرعة التي تكون كافية لمد العائلة بدخل كاف نوعاً ما ،ويكونوا قادرين على إتمام جميع الأعمال المطلوبة في المزرعة .

وتكون المشكلة أمام السياسة الزراعية هي إيجاد طرق مقبولة لزيادة ناتج وكفاءة المزرعة العائلية . وهذا يوجد مجالاً للعمل أمام السياسة الائتمانية والسياسات الأخرى لتسهيل نقل الأرض ورأس المال إلى مزارع أكثر كفاءة من ناحية الحجم .

ب- تحسين فرص التعليم :

يكون أطفال وشباب الريف أقل حظاً في القسط الذي ينالونه من التعليم أو الوسائل التعليمية،وهذه تسبب خسارة من ثلاثة وجوه فأولاً أنها تحد من الفرص المتاحة لشباب الريف،وثانياً تخفيض الدخل المزرعي بالحد من انتقال السكان الريفيين وتعمل على وجود فائض من العمال الزراعيين، وثالثاً تمثل خسارة لأن العائلات الزراعية ليست على درجة من الوعي للأهداف الوطنية.

وعلى ذلك فإن تحسين فرص التعليم يجب أن تكون أحد الأهداف الهامة للسياسة الزراعية .

ج – تطوير الخدمات الصحية للمجتمع :

وتعتبر هذه الخدمات من أهداف السياسة الزراعية لما لها من أثر على صحة وإنتاجية العمال الزراعيين، بل وللسكان الزراعيين بصفة عامة . وكلما ازداد انخفاض الدخل في منطقة ما، كلما كان من الضروري للدولة أن تتدخل لتكمل بنفسها ما لم يستطيع الأفراد عمله في مجال تطوير الخدمات الصحية.

د – توفير السلام والحرية والضمان :

والواقع أن هذه الأهداف تخرج عن مجال عمل السياسات الزراعية، إلا أن الذي يرسم السياسة الزراعية قد يضع بسياسته أسساً كافية لأن تحول ظروف المجتمع بحيث يصبح تحقيق مثل هذه الأهداف صعباً أن لم يكن مستحيلاً، وعلى ذلك فمن وظيفة السياسة خلق الظروف التي يمكن أن نجد فيها السلام والحرية والضمان، إلا أن رسم هذه السياسة يحتاج إلى كثير من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الدراسات الأخرى .

تقييم السياسة الزراعية :

توجه السياسات الاقتصادية سواء في قطاع الزراعة أو في غيره من القطاعات نحو تحقيق الرفاهية الاقتصادية في المجتمع ،والرفاهية الاقتصادية تقيم في ضوء الاعتبارين الأتيين :

1- معظمة الناتج القومي .
2- التوزيع الأمثل للدخل .

وبالطبع فإنه من غير الممكن أن تكون السياسة الاقتصادية ذات نفع شامل لجميع أفراد المجتمع ، بل غالباً ما تضر بمصالح البعض في نفس الوقت الذي تحقق فيه النفع العام أو تكون لمصلحة طائفة معينة على حساب الأضرار بباقي الطوائف . وبرسم السياسة تتحدد الإجراءات (أو البرامج) وقد تدرس عملية تحديد أهداف البرنامج والمعايير المناسبة، والتي تؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف وهي عملية صعبة ومعقدة. ويتلخص رسم السياسة في الاختيار بين الوسائل البديلة المختلفة لتحقيق أي هدف معين .

ويتكون جهاز الإجراء التنفيذي من أربعة عناصر هي :

1- المقرر 2- الهدف
3- الوسائل 4- الظروف .

1- المقرر :

وهو بالنسبة لأي سياسة عامة جهة حكومية، فقد يكون مجلس تشريعي أو قانوني (مجلس الشعب أو مجلس الدولة)، أو قد يكون محلياً مثل المحافظة . والمقرر في أي جهاز للأجراء التنفيذي يصدر القرارات الخاصة بكيفية استخدام الوسائل لتحقيق الهدف، وفي بعض الأحيان قد يكون امام المقرر فرصة الاختيار بين أهداف متعددة. أما إذا كان الهدف محدداً أمامه، فإن عليه في هذه الحالة أن يوضح الوسائل ومعايير السياسة والبرامج الضرورية لتحقيق هذا الهدف .

2- الهدف :

وهو هدف السياسة الذي يريد المقرر تحقيقه ويجب أن يكون محدداً بدقة ووضوح، وفي رسم السياسة يجب أن يؤخذ في الاعتبار تحديد جهاز الإجراء التنفيذي لكل هدف من أهدافها وإلا فإنه من الصعب معرفة إذا ما كانت الوسائل المستخدمة مناسبة للأهداف المطلوبة أم لا . وفي النهاية يجب أن يتمشى الهدف في أي برنامج اقتصادي، مع الرفاهية الاقتصادية العامة .

3- الوسائل :

هي عبارة عن معايير السياسة أو البرامج المقترحة المستخدمة لتحقيق أهداف السياسة،وبالطبع فإن هناك العديد من الوسائل المختلفة التي يمكن أن توصل إلى الهدف . والاختيار بين هذه الوسائل أو المعايير هو الذي سيحدد بدرجة كبيرة درجة نجاح البرنامج وهذا يستوجب الإلمام بالقواعد الاقتصادية، فقد يكون أحد هذه الوسائل اكفأ من غيره ولكن في نفس الوقت قد يكون أكثر تكلفة مما يفقده أهميته، والعلاقة بين الوسائل والأهداف نقطة هامة في تقييم السياسة فقد يكون الهدف من السياسة مفيد ولكن الوسيلة إذا كانت غير ملائمة فقد تؤدي إلى فشل هذه السياسة ويجب أن تقيم وسائل السباسة في ضوء ثلاث اعتبارات :

أ- الهدف .
ب- ظروف جهاز الإجراء التنفيذي في هذه السياسة .
ج- أثر هذه الوسائل أو ردود فعلها خارج نظام الإجراء التنفيذي .

4- الظروف :

وظروف أي إجراء تنفيذي هي كل الظروف الفنية والمؤسسية التي لا تخضع لسلطان المقرر ، أو على الأقل فيما يختص بالبرنامج المطلوب .

وعلى ذلك فإن مشكلة واضع السياسة تتضمن الاختيار الواعي للوسائل أو المعايير التي تناسب أو يمكن أن تتمشى مع الظروف التي سيعمل في خلالها البرنامج المطلوب .

وعموما فإن المعايير والوسائل المستخدمة يجب أن تكون دستورية وأن تخدم الحقوق المدنية وحقوق الملكية ، وأن تكون في حدود السلطات القانونية المقرر . كما يجب أن تكون وسائل السياسة مقبولة من غالبية الأفراد التي ستطبق عليهم وإلا فأنها قد تفشل، وبالطبع فإن تكاليف تنفيذ تلك السياسة ومدى الأعباء التي ستتحملها الدولة تجاهها ستكون هي الأخرى عاملاً محدداً بل وقد تكون مانعة من الأخذ بها في بعض الأحيان .

من كل ذلك يستخلص إلى أن السياسة الزراعية ما هي إلا مجموعة مركبة من أهداف مختلفة ومجموعات مختلفة من الوسائل ، ومحددة بالكثير من الظروف المختلفة. ولفهم هذه السياسة يجب أن تقسم إلى أجزاء محددة (برامج) لكل منها هدف محدد ، واضح ، موكل أمره إلى جهة حكومية كمقرر له . ويمكن حينئذ تقييم مدى ملائمة وكفاءة الوسائل في خدمة الأهداف وإمكان تمشيها مع الظروف السائدة خارج منطقة نفوذ هذا البرنامج . وهذه الشروط هي غالباً عوامل حاسمة في تحديد إذا ما كان من الممكن لأي برنامج أن يوضع موضع التنفيذ .

وسائل تحقيق أهداف السياسة الزراعية :

سبق أن تم ذكر أن السياسة الزراعية تستهدف :

1- زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة للقطاع الزراعي .
2- عدالة توزيع الدخل داخل قطاع الزراعة وفيما بين قطاع الزراعة وسائر قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى .

ولتحقيق هذين الهدفين معاً يلزم الفصل بينهما فيما يتعلق بالإجراءات أو الوسائل اللازمة لتحقيقها على أساس :

أ – قصر استخدام الجهاز السعري على تحقيق الكفاءة الاقتصادية وهو إجراء سعياً وراء الكفاءة الإنتاجية، وكذلك كتعبير أو علاقة سعرية معينة بين الموارد والمنتجات. ويقتضي ذلك تخطيط جهاز الأسعار تخطيطاً يمكن بمقتضاه قيادة استخدام الموارد في الإنتاج، لتحقيق هدف الكفاءة الإنتاجية. وبمثل هذا التخطيط للجهاز السعرى يتحقق ما يلي :

- إنهاء الجهاز السعري القائم بما فيه من تداخلات عديدة منفصلة تنصب على توزيع الدخل وتؤثر تأثيراً سيئاً في كفاءة الإنتاج وعدالة توزيع الدخل .
- قيام جهاز سعري يحقق كفاءة الإنتاج ولا يتعارض مع إجراءات عدالة توزيع الدخل عن طريق إجراءات التوزيع المباشر .
- ملائمة الجهاز السعري لإجراءات تثبيت الدخل من سنة،ويمكن أن يتم هذا التثبيت على مستوى القرية حيث يثبت مستوى الدخل خلال فترة الدورة الزراعية لكل حائز .

ب- استخدام وسائل إعادة التوزيع المباشر (غير السعرية) لتحقيق هدف عدالة توزيع الدخل، وتنطوي وسائل التوزيع المباشرة على تنظيم الملكية الخاصة وتعديل الضرائب والإعانات والمنح وتقديم الخدمات الاجتماعية لرفع مستوى التعليم والصحة والثقافة.وتستمد هذه الوسائل منطقها من ضرورة تحقيق أقصى دخل اقتصادي قومي أولاً على الأساس السعري السابق،ثم استكمال توزيع هذا الدخل وفقاً لمقتضيات توفير مستويات معيشية عادلة يضع معاييرها المجتمع .

ولا يقتصر هدفي الكفاءة الإنتاجية والعدالة التوزيعية ووسائل تحقيقها من حيث المبدأ على قطاع الزراعة فقط ، بل لابد أن يستهدفها كل قطاع اقتصادي فضلاً عن الاقتصاد القومي في مجموعة ، كذلك لابد أن يعتمد كل قطاع اقتصادي على نفس الوسائل لتحقيق الأهداف حتى لا يحدث تضارب بين هدفي الكفاءة والعدالة .

وبالنسبة للقطاع الزراعي يقتضي تحقيق الهدفين الإجراءات المكملة الآتية،وهو ما تمليه طبيعة القطاع الزراعي .

1- تحقيق الوحدة الإنتاجية الزراعية ذات الحجم الاقتصادي الأمثل عن طريق تجميع الاستغلال الزراعي، وتعميق دور التعاون في تحقيق حجم ونوع رأس المال الثابت الأكثر مناسبة من الوجهة الاقتصادية .
2- توفير الموارد الرأسمالية اللازمة لهيكل الوحدة الاقتصادية الأمثل عن طريق وسائل الائتمان الزراعي الطويل والمتوسط الأجل .
3- الوصول إلى التركيب المحصولي الأمثل على أساس الأسعار الحقيقية النسبية للحاصلات، والموارد عن طريق إدخال نظام التسعير مقدماً الذي يمكن قيادة الإنتاج على أساسه .

4- تحقيق ترشيد الإدارة الزراعية وفاعليتها عن طريق وسائل الإرشاد الزراعي، وعن طريق قيام التعاونيات وبعض العمليات الزراعية التي يلزم أن تشرف عليها الجمعيات التعاونية .

5- تحقيق الكفاءة التسويقية للحاصلات عن طريق الفصل بين الإجراءات السعرية التي تؤثر في مجرى توزيع الدخل والإجراءات التسويقية البحتة، ثم اتخاذ ما يلزم من الوسائل للحد من تكاليف العمليات التسويقية إلى أقل مستوى ممكن. وإذا اقتصر الاهتمام على كفاءة الإنتاج وترك جانباً كفاءة التسويق انتهى الأمر إلى الفقد الاقتصادي، والمثال على ذلك الاهتمام بكفاءة إنتاج حاصلات الخضر مثلاً بينما تركت الكفاءة التسويقية دون اهتمام كاف. ويلزم قبل الانتهاء من تناول هدف الكفاءة الاقتصادية الزراعية أن تراعى الملاحظتين الآتيتين :

أ – لما كانت الكفاءة الإنتاجية الاقتصادية تأخذ في اعتبارها مستوى الإنتاجية القائمة كحقيقة تكنولوجية فيجب العمل على إيقاف الاتجاه النزولي لإنتاجية بعض الحاصلات.

ب- لما كان معنى الكفاءة الإنتاجية الاقتصادية هو مجموعة علاقات سعرية تحكم العلاقات التكنولوجية ، فإن الحاصلات التي لا تنتج للسوق يظل إنتاجها بعيداً عن إطار الكفاءة الإنتاجية ، فضلاً عن استمرار انخفاض إنتاجيتها.

العوامل المعدلة للسياسة الزراعية :

يتعرض التنظيم الإنتاجي الزراعي الأمثل للتعديل في ضوء الاعتبارات الآتية :

1- المنوال الزراعي العائلي :

أن تنظيم الهيكل الزراعي على أساس الأسرة الزراعية وحيازتها يفسح المجال للتفاوت في الادخار والاستثمار والإنتاج والاستهلاك بين الأسر المختلفة، حتى ولو تساوت مزارعها في المساحة والخصوبة نظراً لاختلاف الأسر فيما يتصل بعدد أفرادها واحتياجاتها وفي استعمال الدخل والحافز والقدرة على الإنتاج والهدف الذي تتطلع إليه الأسرة .

ويحتاج هذا التنظيم برغم مميزاته الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة إلى استمرار الإرشاد الزراعي ، وتدخل الدولة أحياناً في الإدارة الزراعية للحد من

التفاوت في السلوك الاقتصادي الذي يؤثر تأثيراً ضاراً على مستوى كفاءة التنظيم الاقتصادي الزراعي .

ويتصل بذلك التنظيم بعض مظاهر الإنتاج لغرض استكفاء الأسرة الزراعية ذاتياً ، فكما تحاول الأسرة الريفية أن تؤمن غذاءها من الحبوب خارج نطاق السوق تقتنى الأسرة الحيوان لتأمين احتياجاتها الأخرى من منتجاته ، واقتناء الحيوان لهذا الغرض ، مما أصبح معه جزءاً مكوناً للبيئة الزراعية مع ما يخصص له من موارد إنتاج العلف يخرج بهذه الموارد وممكنات استخداماتها عن نطاق السوق وبالتالي عن ممكنات تنظيمها وفقاً لمبادئ التنظيم الاقتصادي القومي الذي ينصب على الحاصلات التجارية .

ومن ثم فإنه يصعب بغير إحصاءات مفصلة تقدير مدى كفاءة استخدام موارد العلف فيما يتصل بهذه الاستخدامات المتصلة بالحيوان والمزرعة بين الاستهلاك المزرعي والاستهلاك للسوق حتى يمكن اقتراح وسائل تقليل الفقد الاقتصادي والاجتماعي في إنتاج واستخدام مستلزمات إنتاج الحيوان .

2- الاعتبارات التكنولوجية :

إن التنظيم الاقتصادي الأمثل للإنتاج الزراعي يرتكز فيما يختص بالوحدة الإنتاجية على مبدأ العائد النسبي لكل من الموارد المستخدمة مع تنظيمها في الإنتاج، بما يعود بأقصى دخل على هذه الوحدة وبأقصى إنتاج للمجتمع المستهلك. ولكن الاعتبارات التكنولوجية المتصلة بخصوبة الأراضي تضع حداً لممكنات تطبيق التنظيم الاقتصادي الأمثل ، إذ يلزم تبادل المحاصيل في دورة زراعية مناسبة تستهدف المحافظة على خصوبة الأراضي ولو أدى ذلك إلى التجاوز عن التنظيم الأمثل في صورته المطلقة ، وبعبارة أخرى يصبح الهدف التنظيمي للإنتاج الزراعي مزدوجاً ليشمل زيادة خصوبة الأراضي بدلاً من تعظيم الدخل وحده على حساب هذه الخصوبة .

3- الاحتياط للطوارئ :

في اقتصاد مفتوح يعتمد إلى حد كبير على مبادلاته مع العالم الخارجي يرتكز التنظيم الاقتصادي الزراعي الأمثل فيه على مبدأ الميزة النسبية، وما يستتبعه ذلك من التوسع في المبادلات الخارجية الا ان الامور تقتضي الحيطة وبعض التجاوز عن التنظيم الاقتصادي الأمثل لضمان إنتاج بعض الحاصلات الزراعية الضرورية للاستهلاك المحلي في أوقات الطوارئ ويصبح الهدف

التعظيمي في هذه الحالة مزدوجاً ليشمل تعظيم الدخل الزراعي القومي وتأمين الاستهلاك في أوقات الطوارئ معاً ، وتقرر الدولة حدود نوعي التعظيم في ضوء تقديراتها الاقتصادية والدفاعية .

السياسة السعرية :

يعتبر من أهداف السياسة السعرية الزراعية تقليل التقلبات الكبيرة التي تعتري الأسعار والدخول المزرعية إذا تركت الأسعار طليقة، هذا بالإضافة إلى تحقيق مستوى معين من الدخل للزراع من محاصيل معينة مع العمل على استقرار هذه الدخول حتى يتمكن الزراع من وضع خططهم الإنتاجية لمدى بعيد. بالإضافة إلى محاولة تحقيق العلاقات المثلى بين الأسعار الزراعية وغير الزراعية ، والدخول الزراعية وغير الزراعية .

وفي مجال الإنتاج الزراعي غالباً ما تتحدد الأسعار معتمدة على الظروف الحالية للمعروض من السلعة ، في الوقت الذي يعتبر فيه العرض دالة لأسعار العام السابق.وبالتالي ستستمر التقلبات السعرية طالما بقيت الأسعار غير مخططة،والأسعار غير الملائمة للموارد الغذائية تعيق عملية التنمية الاقتصادية .

ووضع سياسة سعرية زراعية من الأهمية لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة .

دور الأسعار في القطاع الزراعي :

يختلف دور السياسة السعرية تبعاً للنظام الاقتصادي الذي تعمل في ظله الأسعار،ففي الاقتصاد الاشتراكي يختلف دورها بالطبع عن دورها في النظام الرأسمالي وبصفة عامة ينحصر دور الأسعار فيما يلي :

1- توجيه الانتاج وتشجيع إنتاج السلع التي يحتاجها المجتمع :

دائماً يغير الزراع نمط الإنتاج تبعاً للأربحية النسبية من فروع الإنتاج المختلفة ، فيتوسع الزراع في إنتاج الزروع الأكثر أربحية بينما يقللون من إنتاج الزروع الأقل أربحية، فعن طريق السياسات السعرية يمكن للدولة أن تحدث تأثيرات مختلفة في حجم الإنتاج وعرض السلع ، وذلك بأحداث تغيرات مرتفعة نسبياً في الأسعار مع استقرار هذه التغيرات لفترة زمنية . وذلك يؤدي بالمنتجين إلى أحداث تغيرات في هيكل الإنتاج بهدف زيادة اربحية مزارعهم .

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار محدودية أثر أي سياسة سعرية على حجم الإنتاج الطبيعي . وذلك لسببين :

أولاً : لأن حجم الإنتاج وبالتالي العرض يعتمد على مدى بعيد على العوامل الطبيعية التي تعتبر سيطرة المزارع عليها محدودة .

ثانيا : لأنه عندما تكون أسعار الإنتاج غير مجدية فإن الزراع في الدول النامية كما في الدول المتقدمة سوف يستمرون في الإنتاج – إلى حد معين بالطبع – وذلك لكبر حجم عناصر التكاليف الثابتة ، وعدم وجود بدائل لمعيشة الزراع أو عملهم في كثير من الدول . والتعديل الوحيد الذي يستطيعه الزراع هو إنقاص أو زيادة المساحة المزروعة من محصول معين ، وقد يكون تغير المساحة هذا – استجابة لتغير الأسعار – أكثر وضوحاً في حالة المحاصيل النقدية ، حيث تعتمد المساحة المزروعة من المحصول على النسب السعرية بين المحاصيل المتنافسة.

وبالتالي فإنه من الممكن أحداث تغيرات في الناتج الزراعي بتغيير النسب السعرية بين الحاصلات . فالعلاقات السعرية بين مختلف الحاصلات تلعب دوراً هاماً في توجيه الإنتاج الزراعي وفي توزيع عناصر الإنتاج بطريقة مثلى . فالسياسة الزراعية تهدف لأحداث تغيرات هيكلية في الإنتاج الزراعي تعتبر أكثر أربحية للاقتصاد القومي ككل، وتعتبر السياسة السعرية من الوسائل الأساسية لأحداث مثل هذه التغيرات .

والزراع عند اتخاذ قراراتهم الإنتاجية المتعلقة باستغلال عوامل الإنتاج يهتدون في ذلك بالأربحية النسبية لمختلف فروع الإنتاج الزراعي، ومن هنا تأتي أهمية العلاقة بين أسعار مختلف المنتجات الزراعية . ولكن استجابة الزراع في المدى القصير للتغيرات الوقتية في الأسعار محدودة للغاية وفي الغالب لا يستجيب المنتجون للتغيرات الحالية في السعار قبل مضى فترة كافية من الزمن وذلك لوجود فجوة زمنية في الإنتاج الزراعي ، وهي الفترة من الزراعة حتى وصول الإنتاج للسوق . ولكن استجابة الزراع لأسعار العام الماضي (الموسم السابق) هي العامل الرئيسي للتغيرات التي تحدث في الإنتاج في العام الحالي .

يستخلص مما سبق إلى أن التكوين الصحيح للعلاقات السعرية بين مختلف الحصالات الزراعية يمكن أن يقود أو يوجه الإنتاج الزراعي إلى الاتجاه السليم والمرغوب من وجهة نظر المجتمع .

2- توجيه الاستهلاك من السلع الزراعية :

من الوظائف المهمة التي تؤديها السياسة السعرية ما يلي:

1- توجيه هيكل الاستهلاك من السلع الزراعية الوجهة التي يرغبها المجتمع.

2- تحقيق التوازن بين طلب وعرض السلع الزراعية .

3- العمل على زيادة السلع البديلة (السلع الصناعية) .

ويفوق تأثير الأسعار على الاستهلاك من السلع الزراعية تأثيرها على الإنتاج حيث يؤثر مستوى الأسعار على مستوى الدخل الحقيقي للمستهلكين، وحيث تحدد الأسعار والدخل الأسمى الدخل الحقيقي للأفراد . وبالتالي فإن ارتباط (أو علاقة الأسعار بالدخل النقدي من العوامل الأساسية في تحديد الاستهلاك) . حيث تلعب النسبة السعرية بين السلع دوراً مهماً في التأثير على هيكل الاستهلاك ، وهذا ناتج من أن كل السلع ترتبط ببدائلها والسلع المتنافسة معها ووجود حرية المستهلك فإنه يمكن أن ينقل طلبه من سلعة إلى أخرى وتعتبر النسب السعرية بين السلع هي الموجه لسلوك المستهلك وبالتالي فإن أي تغيير جزئي في النسب السعرية لبعض السلع سوف يؤدي إلى تحرك الطلب إلى سلع أخرى . وتفضيلات المستهلك هذه تعبر عنها منحنيات السواء .

حيث يزداد المستهلك من استهلاك سلعة معينة ويقلل من استهلاك سلعة أخرى حتى يصل إلى المرحلة التي يتعادل عندها معدل الإحلال الحدي بين السلعتين مع النسبة بين سعريهما .

وبالتالي فإنه عن طريق تغير النسب السعرية بين السلع يمكن توجيه الاستهلاك والتأثير عليه في إطار السياسة الموضوعة .

3- دور الأسعار في توزيع الدخل :

يؤثر مستوى الأسعار الزراعية على توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات . ويرى البعض أن الأسعار الزراعية لا تعتبر اداة لتوزيع الدخل القومي ، ويجب أن تقتصر وظيفة السياسة السعرية الزراعية على توجيه الإنتاج والاستهلاك وترك مهمة توزيع الدخل إلى أساليب أخرى كالضرائب والإعانات الزراعية . ولكن رغم محدودية دور السياسة السعرية في توزيع الدخل بين الزراع فإن ذلك لا يعنى إهمال هذا الدور ، فعن طريق تغير النسب السعرية بين أسعار السلع الزراعية وأسعار السلع الصناعية يمكن التأثير في توزيع الدخل القومي بين الزراع وغير الزراع.

كذلك فإن تغيير النسب السعرية بين فروع الإنتاج الزراعي المختلفة يمكن أن يؤدي بالمثل إلى إعادة توزيع الدخل داخل قطاع الزراعة ذاته .

هذا بالإضافة إلى دور الأسعار الزراعية في توزيع الدخل القومي على عوامل الإنتاج الزراعي ، حيث الجهاز السعري لعوامل الإنتاج الأرض والعمل ورأس المال،هو المحدد لأسعار خدماتها . ومن هنا يتأتى دور الأسعار الزراعية في تحديد نصيب كل من هذه العوامل ، حيث تحدد الأسعار الزراعية حجم الدخل من الإنتاج الزراعي نتيجة استخدام عوامل الإنتاج السالفة . وبالتالي فإن حجم الدخل هذا والذي سيحدد نصيب كل عامل من عوامل الإنتاج ، هذا بفرض أن تكاليف الإنتاج ثابتة.

4- استقرار الانتاج الزراعى :

استقرار الأسعار يمكن أن يؤدي إلى تنظيم الإنتاج ، حيث يقلل من عوامل اللايقين في الوقت الذي يمكن فيه الزراع من رسم خططهم الإنتاجية وتنظيم استثماراتهم .

ففي ظل السوق الحرة تؤدي التقلبات في حجم المحصول إلى تقلبات كبيرة في الأسعار الزراعية . وتهدف السياسات السعرية إلى تلافي أو التقليل من أثر هذه التقلبات بأساليب مختلفة كتنظيم السوق وبرامج التخزين حيث تعد كل هذه الأساليب من الحوافز التي تؤدي بالزراع إلى تغيير نمط الإنتاج من الزراعة العائلية إلى الإنتاج للسوق أي زيادة حجم الفائض التسويقي .

ومشكلة الفائض التسويقي هذه زيادة الفائض مع تحريكه إلى السوق يمكن حلها عن طريق سياسة سعرية فعالة .

أساليب تنفيذ السياسة السعرية الزراعية :

بعد أن يتم تحديد أسعار السلع تبعاً للسياسة الموضوعة يصبح تنفيذ هذه السياسة الهدف الأساسي من وراء تعميمها .

ومن الأهمية بمكان التعرف على أساليب تنفيذ السياسة السعرية كمثال لغيرها من السياسات . وقد يتبع بعض أو كل من الأساليب التالية لتنفيذ السياسة السعرية .

1- التحديد المباشر للأسعار :

غالباً ما يوجد التحديد المباشر للأسعار عندما تتولى الدولة عن طريق مؤسساتها عمليات شراء كل المعروض من السلعة بأسعار محددة،فعندما يكون

هناك احتكار من جهة الدولة لعمليات الشراء والبيع والتسويق تصبح الأسعار المحدودة حقيقة فعلية.من ذلك يتضح أن إمكانية وجود سعر محدد تعتمد إلى حد بعيد على إمكانية مقدرة الدولة في السيطرة على العرض والطلب .

وفكرة التحديد المباشر للأسعار ظهرت خلال فترات الحروب والفترات التي تليها، كأجراء أساسي للتغلب على الارتفاع التضخمي للأسعار . وفي بعض الحالات قد يكون تحديد السعر ناتج من أهمية السلعة وضرورتها حتى يكون هناك عدالة في توزيعها بين مختلف فئات المجتمع ، أيضاً يكون التحديد بهدف الحد من إنتاج معين أو لتوجيه الموارد الإنتاجية لإنتاج محصول معين .

كان يتبع التحديد المباشر للأسعار بمصرقبل تطبيق سياسات التحرر الاقتصادى فيما يتعلق بالسياسة الشرائية (أسعار المنتجين) لحاصلات القطن ، التيل ، الكتان والفول السوداني ، حيث تعتبر الدولة المشترى الوحيد أو الرئيسي لهذه الحاصلات .

وبصفة عامة فإن تحديد الأسعار التي لا تسيطر فيها الدولة على السوق لا تؤدي إلى نتائج إيجابية بل تؤدي إلى تقليل المبيعات في السوق الرسمية وزيادتها في السوق السوداء . لذلك فيجب أن تقترن سياسة التحديد المباشر للأسعار بتدخل الدولة وسيطرتها على ظروف العرض والطلب حتى يمكن المواءمة بينهما وذلك بتخفيض مستوى الطلب على تلك السلعة عن طريق البطاقات أو توجيه الطلب إلى سلعة أخرى ، أو رفع مستوى العرض بزيادة الإنتاج عن طريق خفض أثمان عناصر الإنتاج وزيادة رأس المال المستثمر وإعانات الإنتاج والواردات .

كما قد تتبع طريقة تحديد الحد الأعلى والأدنى لسعر السلعة ، وفي هذه الطريقة يسمح بتغيير أسعار السلع دون تخطي الحد الأعلى ودون أن تقل عن الحد الأدنى وفي ذلك فائدة لكل من المستهلك (بعدم تجاوز السعر للحد الأعلى) والمنتج (بعدم الانخفاض دون الحد الأدنى) والمدى بينهما يتبع ظروف العرض والطلب .

ومن الجدير بالذكر أنه مع وجود الأسعار المحددة فإنه قد توجد بعض التباينات السعرية لتغطي التباين في تكاليف النقل من منطقة لأخرى من مناطق الاستهلاك أو التصنيع ، أو التباين في تكاليف الإنتاج ، وعلى ذلك فقد يختلف سعر المنتج من منطقة لأخرى تبعاً للعوامل السالفة.

ففي مصر كانت قد حددت الدولة الحد الأعلى الذي يجب إلا تتجاوزه أسعار معظم السلع الغذائية (القمح – الذرة – الأرز – اللحوم ...) بعد الحرب العالمية الثانية وروقبت هذه الحدود العليا بواسطة الدولةحتى نهاية الستينات من القرن الماضى .

2- السيطرة على العرض :

يعني ذلك عملية مواءمة العرض المستمرة للطلب في السوق في ظل الأسعار التي سبق تحديدها بواسطة الدولة أو بواسطة الجهة المعنية . وتهدف السيطرة على العرض في المدى القصير إلى تحقيق معدل نمو في محصول زراعي معين مساوياً لمعدل نمو الطلب على هذا المحصول ، أما في المدى الطويل فيهدف إلى المواءمة بين إجمالي الإنتاج الزراعي (العرض) وإجمالي الطلب عليه دون أن يتخطى أحدهما الآخر .

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار عند اتباع أسلوب السيطرة على العرض مشكلة البدائل . ففرض السيطرة على إنتاج سلعة معينة يؤدي بالموارد الإنتاجية إلى الانتقال إلى السلع البديلة ويؤدي بالمنتجين إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج الأخرى التي تحل محل عنصر الإنتاج المحدد حتى يبقى مستوى إنتاجهم مرتفع من تلك السلعة . لذا فالتحكم في عرض (أو إنتاج) سلعة معينة يتطلب بالضرورة دراسة أحوال السلع البديلة .

وتعتمد فاعلية سياسة التحكم في العرض على درجة مرونة الطلب على السلعة موضع الاهتمام . فأي خفض نسبي في الإنتاج سوف يؤدي إلى تباين في التغيرات النسبية والمطلقة في أسعار السلعة معتمداً في ذلك على الطلب عليها . وبالتالي تتأثر أي عملية بتغيير أو مواءمة في الإنتاج على دخل الزراع تتوقف على هذه المرونات فإذا كانت المرونة السعرية (مرونة الطلب السعرية) أقل من واحد فإن إجمالي الدخل من المحصول يزداد بإتباع أسلوب التحكم في العرض (تقليل الإنتاج) ولكن إذا ما كانت المرونة أكبر من الواحد فإن إجمالي الدخل سينخفض باتباع أسلوب التحكم في العرض .

ان أي برنامج للسيطرة على المعروض من سلعة معينة عرضه لتقلبات مختلفة في الإنتاج ذاته ولذا فمن الضروري أن يساير هذا الأسلوب برامج متعددة للشراء والبيع والتخزين ، ووجود سياسة تخزينية للسلعة سيؤدي إلى استيعاب أي تقلبات في الإنتاج أو الطلب .

وأيضاً يساعد أسلوب التحكم في العرض على تقليل عوامل اللايقين في الإنتاج الزراعي، وذلك مما يؤدي بالزراع إلى توجيه مواردهم الوجهة الصحيحة وإنتاجهم الإنتاج الاقتصادي في الإطار المخطط لذلك وفى ظل أسعار معلنة مسبقاً. ولكن توجد بعض العيوب في اتباع هذا السلوب ، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن أسلوب السيطرة على العرض بالضرورة يقلل من حرية الزراع، كما أنه أداة غير مناسبة لمجابهة عدم الاستقرار في الزراعة والذي يظهر من تغير

الطلب الكلي المتسبب عن التغير في العمالة أو التغير في الدخول، كذا التقلبات في الدخول التي تنتج من التغيرات (التقلبات) غير المتوقعة في الإنتاج نتيجة للعوامل الجوية .

كما يرى هؤلاء الاقتصاديين أن أسلوب السيطرة على العرض ليس كافياً لمجابهة التقلبات غير المتوقعة في الإنتاج ، بل أيضاً أي تقلب في الإنتاج سوف يسبب العديد من المشاكل لهذا الأسلوب ، لذا فمن الضروري أن يصاحب هذا الأسلوب برامج للتخزين حتى يؤدي دوره .

ويتضمن أسلوب التحكم في العرض كل من التحكم في الإنتاج، والسيطرة على التوزيع . ويتضمن أسلوب التحكم في الإنتاج كل من التحكم في المساحة الأرضية المنزرعة والتحكم في المدخلات (عناصر الإنتاج) الأخرى.

وبصفة عامة يواجه التحكم في حجم الإنتاج الزراعي عن طريق التحكم في المساحة الأرضية المزروعة مشكلتان ،المشكلة الأولى وهي أن الحد من إنتاج محصول معين عن طريق تحديد المساحة الأرضية أصبح قليل الأثر نظراً للتقدم التكنولوجي في الإنتاج الزراعي واستخدام البدائل الأخرى لزيادة الإنتاج كالأسمدة الكيماوية والتقاوي المحسنة ومقاومة الآفات وغيرها.والمشكلة الثانية أن تحديد المساحة الأرضية من محصول معين أو عدة محاصيل لا يؤثر كثيراً على حجم الإنتاج الزراعي الكلي.

ومما تقدم يتضح قلة فاعلية التحكم في المساحة المزروعة لتحديد حجم الإنتاج ، وقد أدى ذلك بالبعض إلى تفضيل التحكم في الكميات المسوقة .

اما بالنسبه للتحكم في الإنتاج الزراعي بواسطة التحكم في المدخلات الأخرى، فعن طريق التحكم في هذه العناصر يمكن التحكم في حجم الإنتاج والوصول به إلى المستوى المرغوب الذي يحقق الأهداف الاقتصادية المنشودة . فإذا تم تحديد هذه العناصر بناء عن سياسة مرسومة فإنه يمكن الحد من إنتاج محصول معين أو تشجيع إنتاج محصول آخر .

ونظراً لتزايد إمكانية إحلال عناصر الإنتاج محل بعضها في الزراعة مما يؤدي إلى صعوبة محاولة التحكم في الإنتاج عن طريق التحكم (تحديد) في مدخل واحد . وعلى ذلك فإنه من المشكوك فيه إمكانية التحكم في حجم الإنتاج عن طريق التحكم في عناصر الإنتاج الأخرى عدا الأرض، فترك عنصر الإنتاج الأساسي في الزراعة الأرض بدون تحديد سيجعل أي سياسة لتحديد حجم الإنتاج غير ذات فاعلية كبيرة . وعلى ذلك فإنه يلزم السيطرة على حجم الإنتاج إتباع كل من الوسيلتين ، التحكم في المساحة الأرضية والسيطرة على مستلزمات الإنتاج .

وفيما يتعلق بالسيطرة على توزيع السلع،فعن طريق التحكم في توزيع السلعة يمكن الحفاظ على مستوى سعري معين بالنسبة للمنتج أو المستهلك سبق تحديده بواسطة الجهات المعنية . ويشمل التحكم في التوزيع كل من، تنظيم السوق الزراعية،سياسة المخزون الاحتياطي،السيطرة على الصادرات والواردات.

تذكر أن

- المقصود بالسياسة الاقتصادية لمجتمع ما هو مجموعة البرامج الإنشائية والإصلاحية التي يحقق المجتمع من خلال تنفيذها أهدافاً معينة وأهمها الرفاهية الاقتصادية .

- تنقسم الطرق التي يمكن إتباعها لتحقيق الهدف النهائي للسياسة الاقتصادية إلى مجموعتين رئيسيتين،المجموعة الأولى تتضمن السياسات الكمية وتهتم بتغيير بعض الوسائل السياسية دون الإخلال بالبنيان الاقتصادي القومي،ومن أمثلتها تدخل الدولة لتغيير التركيب التنافسي للأسواق ، إنشاء الاتحادات الجمركية ، تأميم صناعة ما.اما المجموعة الثانية فتتضمن السياسات النوعية، وتستهدف تغيير بعض السمات النوعية للبنيان الاقتصادي .

- تنقسم السياسات التي تستهدف مبدأ تكافؤ الفرص إلى مجموعتين من السياسات.اولهما السياسات التوزيعية التي تستهدف تحقيق أكبر قدر من العدالة وتشتمل على برامج نقل الدخل من الطوائف الأغنى إلى الطوائف الأصغر.وثانيهما السياسات التنظيمية والتى تستهدف التزامات أفراد المجتمع في مباشرتهم لنشاطهم الإنتاجي .

- من أساليب تنفيذ السياسة السعرية الزراعية .
  - التحديد المباشر للأسعار .
  - السيطرة على العرض
  - التحكم في الإنتاج عن طريق التحكم في المدخلات الأخرى .
  - السيطرة على توزيع السلع .

أسئلة الباب الرابع

1- **وضح بإيجاز المقصود بالسياسة الزراعية** ، مبيناً أهدافها ، والطرق التي يمكن إتباعها لتحقيق الهدف النهائي للسياسة الاقتصادية .

2- قارن بين كل ما يلي :

أ – السياسات الكمية والسياسات النوعية لتحقيق أهداف السياسة وذلك فيما يتعلق بكل من المفهوم والبرامج التي يمكن اتخاذها .

ب– هدفى السياسة الزراعية المصرية العامة ، وذلك فيما يتعلق بالهدف وأهم الوسائل التي تم اتخاذها لتحقيقها . مع توضيح رأيك في تلك الوسائل .

ج – العوامل المعدلة للسياسة الزراعية .

3- أكمل ما يلي :

- تنقسم السياسات الخاصة بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص إلى مجموعتين
  - المجموعة الأولى : .....
  - المجموعة الثانية : .....
- الزيادة في الكفاءة تفيد المجتمع في اتجاهين هما :

  أ – .....

  ب– .....
- من أساليب تنفيذ السياسة السعرية الزراعية :

  أ – ..... ب– .....

  ج – ..... د – .....
- تشتمل الأهداف العامة للسياسة الزراعية بصفة عامة في :

.....

الباب الخامس

التسويق الزراعي

تعريف التسويق الزراعي :

هو العلم الذي يدرس جميع الأنشطة المتعلقة بنقل السلعة الزراعية سواء كانت نباتية أو من المنتج الأصلي المزارع إلى المستهلك النهائي بحيث تضاف إليها المنافع المطلوبة بأقل تكاليف ممكنة أي بكفاءة تسويقية عالية وهذه المنافع هي :

1- منفعة شكلية :

وهي تحويل في شكل السلعة بحيث تكون صالحة للاستهلاك ، وتتمثل فى معظم العمليات التكنولوجية مثل التعبئة والتدريج والتدريج والتغليف والتصنيع .

2- منفعة مكانية :

وهي انتقال السلعة من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها حيث ترتفع منفعتها للمستهلك،وتقوم عملية النقل بإضافة تلك المنفعة .

3- منفعة زمنية :

وهي تخزين السلعة من وقت إنتاجها حيث منفعتها أقل ، لوقت تكون حاجة المستهلك إليها أكبر مما يؤدي إلى إضافة نوع من المنفعة للسلعه نتيجة عملية التخزين .

4- منفعة تملكية :

وهي المنفعة التي تضاف للسلعة عند انتقالها من شخص لايحتاجها أو لا يرغبها، إلى آخر يرغبها بدرجة أكبر .

أهداف التسويق الزراعي :

تتلخص أهم الأهداف التي تقوم بها الدراسات التسويقية الزراعية والنشاط التسويقي الزراعي في الآتي :

1- المساعدة في إنتاج السلع الزراعية اللازمة لأفراد المجتمع وتوزيعها بما يؤدي إلى إشباع الرغبات منها .
2- العمل على زيادة الاستهلاك من المنتجات الزراعية للوصول إلى مستوى غذائي وكسائي وكاف .

3- المساهمة في توفير العديد من فرص العمالة في مختلف الوظائف والخدمات التسويقية .
4- تخفيض التكاليف التسويقية الزراعية الأمر الذي ينعكس أثره بالتالي على خفض أسعار السلع الزراعية المقدمة للمستهلكين .
5- تعديل بعض السياسات الإنتاجية والاستهلاكية والتخزينية والنقلية وغيرها لتصحيح الأوضاع الخاطئة في تلك السياسات،وذلك من خلال الإلمام بالمبادئ التسويقية الزراعية .
6- التسويق الزراعي السليم يسهم فى تحقيق دخول عالية للزراع .
7- تحقيق المنافع الشكلية والمكانية والزمنية والتمليكية للسلع الزراعية .

اتجاهات الدراسات التسويقية الزراعية :

دراسة التسويق الزراعي تكون فى ثلاثة اتجاهات رئيسية هي :

1- دراسة التسويق من الناحية الوظيفية .
2- دراسة التسويق من ناحية الوسطاء أو الوكالات التسويقية .
3- دراسة التسويق من ناحية السلعة .

ويعتبر البدء بأي واحد من المداخل المذكورة لابد وأن يؤدي إلى دراسة المدخلين الآخرين ، حيث لو ابتدأت الدراسة بالمدخل السلعي مثلاً – فلن تقتصر على السلعة وحدها ، إذ لابد إيضاح الوسطاء الذين يتداولونها وكذلك الوظائف التسويقية التي يقومون بها . وبالمثل في حالة البدء بدراسة الوسطاء أو المؤسسات أو الوكالات التسويقية فإن ذلك لابد وأن يؤدي حتماً إلى دراسة أنواع السلع التي يتعاملون فيها ، وكذلك المراحل والوظائف التي تتعرض لها هذه السلع أثناء تداولها.وهكذا إذا ما اتخذ المدخل الوظيفي كبداية لدراسة التسويق الزراعي .

مباحث علم التسويق الزراعي :

تهدف دراسة التسويق ثلاثة مباحث أساسية هي :

1- المبحث الأول : دراسة طلب المستهلك :

يعتبر من الأهداف الرئيسية لدراسة التسويق هو التحديد الدقيق الوصفي والقياسي للطلب على المنتجات الزراعية من ناحية المكان والزمان والشكل، كذلك دراسة الطلب الداخلي والخارجي إذا كانت سلعة تصديرية.ويتبع فيه أيضاً

دراسة إنتاج السلع،ومنحنى الطلب والمرونات ودراسة الطلب على جميع المسالك التسويقية من طلب المزرعة والوسطاء والمستهلك والتوقعات .

2- المبحث الثاني : دراسة الجهاز السعري :

حيث يعتبر الجهاز السعري في السوق البيئة الرئيسية لنقل رغبات المستهلك إلى المنتج ويختص بدراسة مدى الدقة التي تعكس بها الأسعار طلب المستهلك للمنتج .

3- المبحث الثالث : توصيل السلعة من المنتج إلى المستهلك بأقل التكاليف :

ويتضمن المصاريف التسويقية التي تحصل عليها الهيئات القائمة بتسويق السلعة تكاليف النقل والتخزين والتحويل الشكلي، بالإضافة إلى تكاليف التبادل سمسرة وخلافة علاوة على أرباح الهيئات التسويقية التي هي في الأساس جزء من مدفوعات المستهلك للمنتجات الزراعية. وتخفيض المصروفات التسويقية يؤدي إلى تحسين كفاءة النظام التسويقي،وبالتالي يعود بالفائدة على كل من المزارع والمستهلك .

وفي النهاية إذا كان التسويق الزراعي هو جميع الخدمات المرتبطة بتوصيل المنتجات الزراعية إلى المزرعة فإن التسويق يبدأ من المزرعة متضمناً جميع العمليات والخدمات الخاصة بتوصيل المنتجات الزراعية للمستهلك بالحجم والوقت والمكان والشكل المناسب والمطلوب .

الوظائف التسويقية :

يقصد بالوظيفة التسويقية تلك العملية أو المرحلة أو الأجراء الذي يجري أداؤه وتتعرض له السلع والخدمات أثناء تسويقها .

وعلى الرغم من أنه لم يستقر الرأي نهائياً حتى الآن على تصنيف محدد للوظائف التسويقية إلا أن التصنيف الآتي ذكره هو الأكثر شيوعاً ويسود الأوساط التسويقية في الوقت الحاضر .

أ – وظائف تسويقية تبادلية .

1- الشراء .

2- البيع .

ب- وظائف تسويقية تختص بالتعامل الفيزيقي في السلع .

1- التجميع أو الضم

2- التدريج والمماثلة .

3- التعبئة والتغليف .

4- النقل

5- التخزين

ج – وظائف تسويقية تسهيليه أو تيسيرية .

1- تحمل أعباء المجازفة أو المخاطرة .

2- جمع ونشر المعلومات التسويقية .

ويمكن القول أن هذه الوظائف عامة وشائعة ، بمعنى أنه من الواجب أداء ولو بعضها عند تسويق المنتجات بغض النظر عن نوع المنظمات التسويقية.

ويكتفى هنا بالإشارة لبعض الوظائف التي تختص بالتعامل الفيزيقي للسلع الزراعية نظراً لأهميتها من ناحية،ولأن الفاقد في السلع الزراعية نتيجة عدم كفاءة أداء هذه الوظائف يمثل نسبه غير قليله وخاصة فى حالة محاصيل الخضر والفاكهه وتقدر بمبالغ كبيرة.

1- التدرج والمماثلة :

يقصد بعملية التدريج تصنيف السلعة إلى رتب أو درجات مختلفة لكل منها صفات متجانسة بحيث تفي بالاحتياجات الكمية والنوعية المطلوبة في السوق ، وتحمل كل منها اسمها أو صنفها أو رتبتها أو درجتها أو رقمها المميز. أما المماثلة فتعني مطابقة خواص سلعة واحدة منتجة في أماكن متباينة أو مشتراة من بائعين مختلفين لمواصفات مقياس أو معيار يتوافق والصفات المرغوبة من المشتري،وفقاً لمطالب المستهلك أو المصنع الذي يقوم بتجهيزات أو إعداد هذه السلعة .

وعلى الرغم من أن وظيفتي التدريج والمماثلة يترتب عليهما زيادة في التكاليف التسويقية نظراً لما يتطلباه من استعمال آلات وأدوات خاصة وأيدي عاملة مدربة وماهرة ، فإن لهما عديد من الفوائد أو المزايا يمكن حصر أهمها فيما يلي :

أ – إتاحة الفرصة كاملة أمام المشتري من الحصول على السلعة التي يرغبها ويقبل على دفع ثمنها مما يجعل النظام التسويقي أكثر كفاءة .

ب- تقليل المخاطر الشرائية التي يتعرض لها المستهلكون في حالة عدم قدرتهم على تعيين الدرجة أو الرتبة للسلعة المشتراة .

ج – تسهيل عمليتي الشراء والبيع وتخفيض تكلفتهما .

د – وعندما تكون المسافة متباعدة بين البائعين والمشترين كما في حالة الأسواق التصديرية فإنهما يوفران الكثير من التكاليف والجهد والوقت المبذول في عملية تبادل السلعة وتسرعان من حسم الخلافات التجارية .

هـ– تؤديان إلى تحسنات تسويقية تتعلق بأداء وظيفتي النقل والتخزين .

و – يمثلا أحد الوسائل الإرشادية الهامة للمنتجية لتهيئة إنتاجهم وفقاً للاحتياجات السوقية .

ز – تحقيق العدالة في تسويق السلعة لكل من المنتج والوسيط والمستهلك النهائي.

ومن أهم الصفات أو التي يتم التدريج بموجبها هي :

الحجم ،الشكل،النكهة،درجة النضج،طول التيلة،وغيرها من الصفات الأخرى التي تؤثر على القيمة التجارية للسلعة .

2– التعبئة والتغليف :

تحتاج غالبية المنتجات الزراعية إلى إجراء عمليات ربط وتعبئة وتغليف في عبوات أو مغلفات خاصة وذلك إذا ما أريد تسويقها على نطاق واسع وبكفاءة عالية .

وتخدم هذه الوظيفة التسويقية عدة أغراض هامة منها :

1– تتيح تسهيلات ملائمة لتداول السلعة .

2– تكفل المحافظة على السلعة من الفساد أو التلف وتحافظ على خواصها الطبيعية وقيمتها الغذائية أثناء النقل والتخزين كما تضمن درجة نظافتها.

3– تجعل من تغيير أو تبديل السلعة أو سرقتها عملية أكثر صعوبة .

4– تسهيل عمليات القياس والوزن والوصف والتمييز والتبادل .

5– تعد وسيلة للإعلان والدعاية للسلعة .

التخزين :

يعتبر تخزين المنتجات الزراعية من أهم الوظائف التسويقية الزراعية . ورغم أن هذه الوظيفة كعمل اقتصادي تعتبر حديثة العهد نسبياً إلا أن هناك دلائل عديدة تشير إلى أهمية التخزين منذ قديم الزمان . فقد جاء في القرآن الكريم في سورة يوسف " ... قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلاً مما تأكلون ... "

فوظيفة تخزين المنتجات الزراعية تعني الاحتفاظ بها في حالة صالحة للاستعمال حين تدعو الحاجة إلى ذلك،أى أنها تضيف منفعة زمنية للسلعة .

ويسهم التخزين فى تحقيق الأهداف التالية :

1– تحقيق التوازن بين العرض والطلب :

أ – الإنتاج الموسمي والاستهلاك المستمر .

ب– الإنتاج المستمر والاستهلاك الموسمي .

ج – الإنتاج الموسمي والاستهلاك الموسمي .

2– الاستقرار النسبي للأسعار .

3– المحافظة على السلعة من الفقد بالسرقة أو الطيور أو الفئران ، ومن التلف بالحشرات والديدان والعفن والحريق والقرص وغير ذلك من المخاطر الطبيعية وغير الطبيعية التي تتعرض لها المنتجات الزراعية .

4– مواجهة الظروف الاستثنائية كالحروب والوضع الاقتصادي والسياسي .

النقل :

الغرض من النقل من وجهة النظر التسويقية الزراعية هو إضافة المنفعة المكانية للسلع الزراعية عن طريق توصيلها من أماكن إنتاجها أو وجودها إلى حيث الطلب عليها . ويعد النقل من أهم الوظائف التسويقية المتصلة بعملية تصريف الزروع وبصفة خاصة سريعة العطب منها .

ويعتبر العمل على تقليل الفقد والتالف من الزروع والمحافظة على صفاتها النوعية أثناء نقلها واحدة من أهم الوسائل المؤدية إلى رفع جدارة أو كفاءة وظيفة النقل خاصة والتسويقية الزراعية عامة .

وعند تخطيط أى سياسة تسويقية يجب أخذ وسائل وتكاليف النقل في الاعتباربالدرجة الأولى حيث تشكل تكاليف النقل شطراً لا يستهان به من التكاليف التسويقي،نظراً للطبيعة الخاصة ببعض المنتجات الزراعية ككبر حجمها بالنسبة لأسعارها وسرعة عطبها أو تلفها .

فمن حيث وسائل النقل فقد تكون بالسكك الحديدية أو بالعربات واللوريات أو بالطائرات أو النقل المائي النهري أو البحري .

المعلومات التسويقية :

يمكن تحديد مفهوم " المعلومات التسويقية " بأنه عبارة عن جمع الحقائق المتعلقة بتسويق سلعة ما وتفسير هذه الحقائق بما يخدم كل من المنتجين لهذه السلعة والمتعاملين فيها والمستهلكين لها في اتخاذ أو صنع قراراتهم .

وتتضمن المعلومات أو الحقائق المشار إليها ما يلي :

1- صفات أو حجم السلعة،موقعها،تحركاتها المحتملة أو ما يعني نفس الشئ نوعية وكمية الإنتاج والمخزون منه والمصدر والقابل للعرض ... إلخ .
2- طلبات المستهلك الحالية والمرتقبة من السلعة وكذلك طلبات المتعاملين فيها من الوسطاء .
3- الأسعار الجارية والمتوقعة للسلعة من ناحية أسعار الشراء وأسعار البيع.
4- التغيرات المستقبلية في أذواق المستهلكين وكذلك التغيرات الموسمية والمناخية ومدى تأثيرها على كمية السلعة وأسعارها .
5- التنبؤ بمستقبل الإنتاج والاستهلاك واتجاهات التجارة الداخلية والخارجية للسلعة .

وتعتبر المعلومات التسويقية ضرورية وأساسية لكل القوى ذات العلاقة بتسويق سلعة ما وذلك ما أريد لميكانيكية السوق أن تعمل .

تعريف السوق :

توجد تعاريف كثيرة ترتبط بالسوق :

1- المكان الذي يحدث فيه البيع والشراء .
2- المنطقة التي تباع فيها السلعة .
3- مجموعة من الناس تقوم بالبيع والشراء منتظمة أو غير منتظمة .
4- السلعة التي يحدث فيها التداول .
5- الزمن مثل سوق التجارة الحاضرة والآجلة .

وبالتالي فإن السوق هو فرصة للبيع والشراء أو المكان التي تتفاعل فيها قوى العرض والطلب لسلعة أو خدمة معينة لتحديد الأسعار .وتتسم اسواق معظم السلع الزراعيه بكونها سوق منافسه كامله.وتكون شروط السوق الكاملة هي تواجد البائعون والمشترون لسلعة معينة في مكان واحد ولحظة زمنية معينة وبالتالي يكون السعر موحداً في السوق وهذا يشتمل على ثلاث عناصر هي :

1- سلعة معينة متجانسة .
2- مكان معين .
3- لحظة زمنية معينة .

دور التسويق :

يتمثل الدور الأساسي للتسويق في حركة السلع من المنتجين إلى المستهلكين وهي نوعان :

1- حركة الملكية حيث تنتج بواسطة البائعين.
2- حركة طبيعية للسلع من المكان الذي تنتج فيه إلى المستهلك، او الى المصنع.

ويواجه التسويق بأهداف كل من المنتج ، والهيئات التسويقية، والمستهلك

هدف المنتج ـــــ تخفيض التكاليف / يتحقق ذلك

1- سعر عالي
2- أجر إضافي
3- معلومات السوق

هدف الهيئات التسويقية ـــــ تقليل المصاريف التسويقية / يتحقق ذلك

1- أسعار عالية
2- أداء الخدمات المختلفة
3- إنجاز العمليات فى أقل وقت

هدف المستهلك ـــــ تخفيض الأسعار / يتحقق ذلك

1- سعر منخفض
2- جودة عالية
3- معلومات سوقية

وبالتالي فإن دور التسويق هو عبارة عن تجميع رغبات كل من المنتج والهيئات التسويقية والمستهلك، وبالتالي فإن التسويق يعمل على تحقيق سعر أعلى للمنتج عن طريق تقليل الفاقد.وسعر منخفض للمستهلك عن طريق تقليل المصاريف التسويقية بتقليل الخدمات التسويقية مع المحافظه على جودتها. وتحقيق عائد مميز للهيئات التسويقية عن طريق إنهاء الخدمات التسويقية بسرعة وبأقل تكاليف مسار السلعة.

ويتم عن طريق أحد أو جميع المسارات التالية .

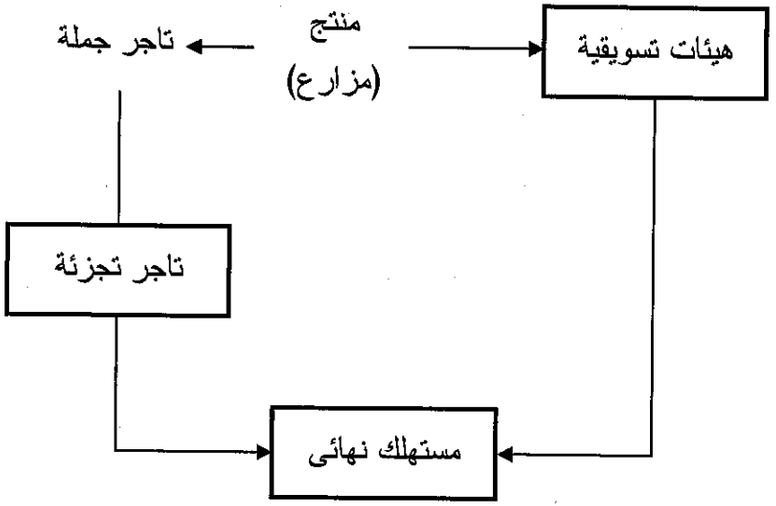

الكفاءة التسويقية :

يقصد بالكفاءة التسويقية هي وصول السلعة من المنتج إلى المستهلك بأقصى جدارة اقتصادية ، أو كيفية إجراء العمليات التسويقية المسئولة عن إضافة المنافع المكانية والشكلية والزمنية والتمليكية بأقل التكاليف مع تحقيق أهداف كل من المنتج والوسطاء والمستهلك .

وتحقيق الكفاءة التسويقية وتحسينها عن طريق :

1- التعرف على العوامل المؤثرة على الكفاءة التسويقية وبالتالي التكاليف التسويقية وتقدير العلاقة بين تلك العوامل .
2- تحديد النظام التسويقي الأمثل الذى يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .
3- المقارنة بين النظام التسويقي الأمثل والنظام التسويقي القائم .
4- تحديد العوامل المسئولة عن العرف النظام التسويقي الدائم من النظام الأمثل .
5- وضع برامج تسويقية تهدف إلى تقريب النظام التسويقي القائم من النظام الأمثل .

وحيث أن هدف المنتج هو الحصول على سعر أعلى،وهدف المستهلك هو الحصول على السلعة بسعر أقل، فإن الكفاءة التسويقية تعمل على تحقيق ذلك.

وتنقسم الكفاءة التسويقية الى:

أ – كفاءة عملية (طبيعية) .

ب– كفاءة سعرية .

أ – الكفاءة العملية (طبيعية) :

حيث تقاس الكفاءة الطبيعية كنسبه بين المدخلات والمخرجات (مخرجات / مدخلات) ،وتكون الكفاءة الطبيعية للجهاز التسويقي هي إنتاج أو إتمام خدمات تسويقية كبيرة بالنسبة إلى احتياج مدخلات قليلة مثل العمل ورأس المال . وتقاس عن طريق :

1- القيمة المضافة :

وتعرف على أنها الفرق بين سعر بيع المواد وتكاليفها المضافة إليها .

2- الهامش السعري :

هو الفرق بين سعر الوحدة التي يدفعها المستهلك وسعر المنتج للكمية المكافئة وهذا الفرق يعتبر عائد الوسيط نظير خدماته .

الكمية المكافئة :

المقصود بالكمية المكافئة هي الكمية على مستوى المزرعة التي تعادل ك. ج على مستوى المستهلك . أي الكمية من المادة الخام التي ينتج عنها سلعة واحدة على مستوى المستهلك .

مثال :

عجل يزن 450 ك . ج ينتج حوالي 220ك . ج من اللحم الصالح للاستهلاك وإذا كان سعر المستهلك 35 جنيهاً والمزرعة 15 جنيهاً فأوجد:

(1) الكمية المكافئة .

(2) الهامش التسويقي .

(3) نصيب كل من المنتج والسوق

$$\text{1- الكمية المكافئة} = \frac{\text{الكمية الخام}}{\text{الكمية الصافية}} = \frac{450}{220} = 2.05 \text{ ك . ج}$$

2- الهامش التسويقي = سعر المستهلك ×1- سعر المزرعة × الكمية المكافئة
= 35 × 1 – 15 × 2.05
= 4.25 جنيهاً

3- نصيب المنتج من سعر المستهلك = سعر المستهلك – الهامش التسويقي
= 35 – 4.25 = 30.75 جنيهاً

$$\% \text{ نصيب المنتج} = \frac{30.75}{35} \times 100 = 87.85\%$$

% نصيب الهيئات التسويقية = 100 – 87.85 % = 12.15%

الفرق بين الهامش التسويقي والقيمة المضافة :

الفرق هو : أن الهامش التسويقي يتضمن جميع الخدمات التسويقية،بينما تكون القيمه المضافه فرق للقيمة المعادلة تخصم أو تحذف منها تلك الخدمات .

ب- الكفاءة السعرية :

وتختص بمدى دقة وسرعة تحديد السعر، ومدى دقة وسرعة انتقال هذا السعر خلال السوق من المستهلك للمنتج أو من نقطة لأخرى في نظام السوق.

وبالتالى فإن كفاءة النظام السعري يعتمد على سرعة ودقة السوق في نشر المعلومات السعرية وانتقالها إلى البائعين والمشترين من سوق إلى آخر، بداية من المستهلك ورجوعاً إلى المنتج .

العوامل المؤثرة على الكفاءة السعرية :

1- تكوين السوق .
2- مدى مكانة قوى الطلب .
3- المتاح من الإنتاج .
4- مقدار قوى العرض متضمن عدد البائعين وكميات السلع المعروضة والأسعار .
5- مدى سرعة دقة وامتداد الأسعار الثابتة والمعلومات على قوى العرض والطلب المنشورة .

الانتشار السعري :

الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء (كمية مكافئة) من سعر التجزئة .

أو هو الفرق بين :

1- السعر الذي بيع به المنتج الوسيط .
2- وسعر شراء الكمية المكافئة من وحدة واحدة من المنتج .

وبالتالي فإن الانتشار السعري هو مجموع الفروق السعرية لمجموعة مراحل تسويقية وعلى ذلك فالانتشار والسوق بين المزارع والمستهلك هو الفرق بين السعر الذي يدفعه المستهلك والسعر الذي يتقاضاه المزارع لكمية فيزيقية يعادله من المنتجات الزراعية (الكمية المكافئة) .

وهناك فرق بين الهامش (الفروق) التسويقية والتكاليف التسويقية . حيث التكاليف التسويقية تتضمن التكاليف الثابتة والمتغيرة الفعلية التي تتكبدها الهيئات التسويقية في حين أن الفروق (الهامش) عبارة عن الفرق بين سعر المستهلك وسعر كمية مكافئة في البيع إذن الهامش التسويقي يتضمن التكاليف التسويقية + الأرباح التسويقية .

بعض التعريفات العامة المتصله بالتسويق:

1- **الرسوم التسويقية :** هي المدفوعات التي تدفع الوسيط إلى القيام بإجراء الخدمات التسويقية بين المنتج والمستهلك وهي تضم بجمع التكاليف مضاف إليها أو مخصوم منها الخسارة .
2- **المصروفات التسويقية الإجمالية :** هى إجمالي الرسوم التسويقية الذي يدفعه مجموعة من المنتجين للوسطاء المشتركين في تسويق .
3- **التكاليف التسويقية :** هي عبارة عن التكاليف الثابتة والمتغيرة الفعلية التي تتكبدها الهيئات التسويقية ربح الهيئات التسويقية (الوسيط) .
= الرسوم التسويقية – التكاليف التسويقية .
4- **السلة التسويقية :** هي كمية السلع الغذائية التي تنتجه المزرعة ويشتريها المستهلك في وقت معين وفرد معين وتستخدم السلة التسويقية لطريقة من طرق قياس التكاليف التسويقية عن طريق مقارنة أسعار التجزئة التي دفعها المستهلك للمنتجات الغذائية بقيمة كميات معادلة لها على مستوى المزرعة .

طرق قياس التكاليف التسويقية:

يتم قياس التكاليف التسويقية عن طريق :

1- السلة التسويقية .

2- القائمة التسويقية (المصروفات التسويقية الإجمالية) .

3- القيمة المضافة وهي القيمة التي تقتضيها العملية الإنتاجية وتحسب بطرح تكاليف المواد من قيمة منتجات هذه العملية .

أثر التغير في المصروفات التسويقية وعلاقته بالطلب والعرض وتأثيره على الأسعار :

يتوقف التغير في المصروفات التسويقية عادة على مرونة كل من العرض والطلب،حيث انخفاض المصروفات التسويقية يعود على المنتج بارتفاع السعر والمستهلك بانخفاض السعر . في حين ارتفاع المصروفات التسويقية يعود على المنتج بانخفاض السعر والمستهلك بارتفاع السعر فإن توزيع العبء بين المنتج والمستهلك يتوقف على مرونة العرض والطلب كما يلي :

1- في حالة زيادة المصروفات التسويقية يتوزع العبء إلى :

أ – إذا كانت مرونة العرض والطلب متساوية فإن العبء يتوزع مناصفة بين المنتج والمستهلك .

ب- إذا كان ميل منحنى العرض أكبر من ميل الطلب تحمل المستهلك عبء أكبر من المنتج .

ج – إذا كان ميل منحنى العرض أقل من ميل منحنى الطلب تحمل المستهلك أقل من المنتج .

2- في حالة انخفاض المصروفات التسويقية، يتوزع العبء إلى :

أ – تساوى ميل كل من العرض والطلب توزيع بالتساوي بين المنتج والمستهلك.

ب- إذا كان ميل منحنى العرض الأكبر من ميل منحنى الطلب يكون نصيب المستهلك أكبر من المنتج .

ج – إذا كان ميل منحنى العرض أقل من ميل منحنى الطلب يكون نصيب المستهلك أكبر من المنتج وهذا يوضح أهمية العلاقة بين الهوامش والكفاءة .

زيادة الكفاءة التسويقية أي خفض المصروفات التسويقية من تأثيرها على الإنتاج والاستهلاك من حيث زيادة الكمية المنتجة والمستهلكة على أساس أنها تعمل على خفض المستهلك ورفع سعر المنتج في حين عجز الكفاءة التسويقية أي زيادة المصروفات التسويقية تؤدي إلى انخفاض الكمية المنتجة وبالتالي المستهلك وتعمل على ارتفاع أسعار المستهلك وخفض أسعار المنتج .

الهوامش التسويقية + السعر المزرعة = سعر المستهلك

سعر المستهلك – سعر المزرعة = الهوامش التسويقية

تذكر أن

- علم التسويق الزراعي يدرس جميع الأنشطة المتعلقة بالسلعة الزراعية بداية من المنتج المزارع ، حتى وصولها للمستهلك النهائي بحيث تضاف إلى السلعة كل المنافع المطلوبة بأقل تكاليف ممكنة .

- من أهداف التسويق الزراعي : المساعدة في إنتاج السلع الزراعية اللازمة ، والعمل على زيادة الاستهلاك والمنتجات الزراعية ، المساهمة في توفير العديد من فرص العمالة ، وتخفيض التكاليف التسويقية الزراعية ، وتحقيق دخول مرتفعة للزراع .

- تنقسم مداخل التسويق الزراعي إلى ثلاثة :
  - دراسة التسويق من الناحية الوظيفية .
  - دراسة التسويق من ناحية الوسطاء .
  - دراسة التسويق من ناحية السلعة .

- تهدف دراسة التسويق ثلاثة مباحث أساسية :
  - دراسة طلب المستهلك .
  - دراسة الجهاز السعري .
  - توصيل السلعة من المنتج للمستهلك بأقل تكلفة .

- تتضمن الوظائف التسويقية ، وظائف تسويقية تبادلية وتضم الشراء والبيع ، وظائف تسويقية خاصة بالتعامل الفيزيقي للسلعة وتضم التجميع والتدريج والتعبئة والنقل والتخزين ، ووظائف تسهيلية مثل جمع ونشر المعلومات التسويقية .

- يعرف السوق بأنه فرصة البيع والشراء ، أو المكان الذي تتفاعل فيه قوى العرض والطلب للسلعة .

- الكفاءة التسويقية هي وصول السلعة من المنتج للمستهلك بأقصى جدارة اقتصادية .

- قياس التكاليف التسويقية يتم عن طريق السلعة التسويقية ، القائمة التسويقية ، القيمة المضافة .

أسئلة

- استعرض مداخل دراسة التسويق الزراعي ، مبيناً ما تفضل اتباعه عند اختيارك لدراسة تسويق سلعة ما ، مع تأييد رأيك بأدلة .

- قارن ما بين :
  - o مباحث علم التسويق موضحاً اختصاصات كل منها .
  - o الكفاءة التسويقية الطبيعية والكفاءة التسويقية السعرية .
  - o المفاهيم المختلفة للسوق .

- ناقش الوظائف التسويقية المختلفة ، موضحاً رأيك في ترتيب أهميتها بالنسبة للسلع الزراعية سريعة العطب والسلع الزراعية التي يمكن تخزينها .

- ما المقصود بالكمية المكافئة .
- أذكر أهم العوامل المؤثرة على الكفاءة السعرية ، وطرق قياس التكاليف التسويقية .

الباب السادس

الإدارة المزرعية

تعرف الإدارة المزرعية بأنها الناحية المسئولة عن تخطيط استغلال الموارد الزراعية المتاحة وتنفيذ خطة الاستغلال الزراعي عن طريق استخدام الموارد الطبيعية والبشرية بأقل قدر من التكاليف،وذلك بهدف الحصول على أكبر قدر من الأرباح المزرعية . والإدارة المزرعية هي أحد فروع علم الاقتصاد الزراعي الذي يتضمن مجموعة من الحقائق والقواعد والأساليب الاقتصادية التي يمكن عن طريقها حل المشكلات المزرعية المتعلقة بتجميع واستغلال عوامل الإنتاج الزراعي، للحصول على أكبر دخل صافي بأقل قدر ممكن من التكاليف .

أهداف الإدارة المزرعية :

تعتبر الإدارة المزرعية عملاً إنتاجياً الغرض منه تطبيق الأصول العلمية في صناعة الزراعة للحصول من المزرعة على أكبر غلة ممكنة اقتصادياً وبصفة مستمرة ، مع المحافظة على خصوبة الأرض لفترة زمنية طويلة ، وبعبارة أخرى الحصول على أكبر قدر من الغلة ، وبأقل قدر من التكاليف .

ومعنى ذلك أن أهداف الإدارة المزرعية هو حصول الزراع على أكبر قدر ممكن من الربح بصفة مستمرة ، مقابل ما يقدمه من العناصر الإنتاجية المختلفة . على أن الحصول على الربح ليس هو الهدف النهائي الوحيد للإدارة المزرعية ، فقد يكون هدف بعض الزراع بلوغ مستوى معيشي مرتفع لأفراد عائلته وإشباع أكبر قدر ممكن من حاجتهم ورغباتهم وفي الغالب لا يتحقق ذلك بزيادة الأرباح . وقد يكون الهدف أيضاً هو مجرد استخدام المزرعة كبيئة للمعيشة فيها والاكتفاء بإمداد الزراع ببعض الدخول النقدية والدخول العينية في صور منتجات زراعية .

ولتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح يجب على الزراع توجيه استخدام جميع موارده للوصول إلى أكبر قدر من الكفاءة الإنتاجية للعناصر المستخدمة في الإنتاج ، وهذه الكفاءة تتوقف على عوامل تكنولوجية وأخرى اقتصادية واجتماعية مما يتحتم معه أن يكون الزارع ملماً بمواضيع العلوم التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والزراعية والعلوم المرتبطة بها .

علاقة الإدارة المزرعية بالعلوم الأخرى :

تعتبر الإدارة المزرعية من العلوم التطبيقية التي تعتمد على مبادئ مستمدة من مجموعتين من العلوم . تشمل الأولى منها مجموعة العلوم التكنولوجية ، كالكيمياء والطبيعة والنبات والحيوان والأراضي والمحاصيل والوراثة وتربية الحيوان وتغذيته والألبان والصناعات الزراعية والحشرات وأمراض النبات وغيرها من العلوم المرتبطة بها . وتشمل الثانية مجموعة العلوم الاجتماعية ، كالاجتماع والاقتصاد بفروعه المختلفة والعلوم السياسية وعلم النفس والقانون وغيرها من العلوم المرتبطة بها كالإحصاء والمحاسبة والتكاليف .

وتسعى مجموعة العلوم التكنولوجية إلى السيطرة على القوى الطبيعية، كما تسعى مجموعة العلوم الاجتماعية إلى تنظيم السيطرة على القوى الاجتماعية في داخل بنيان اقتصادي معين وتوجيهها بما ينفع الإنسان . والزارع لكي يصبح مديراً ناجحاً في عمله كمدير أي عمل اقتصادي ، يسعى من ورائه إلى تحقيق الربح ، عليه أن يلم إلماماً كافياً بما تتضمنه مجموعة العلوم التكنولوجية ومجموعة العلوم الاجتماعية وأن يهتدي بهذه المعارف في استغلال ما تحتويه مزرعته من موارد طبيعية وإنسانية بغية الحصول منها مجتمعة على أقصى ما يمكنه من أرباح .

ولكي يتمكن الزارع أن يقرر مثلاً أنسب كمية من السماد يجب إضافتها إلى محصول معين بحيث تتحقق له أقصى ما يمكن من الربح يتحتم أن يكون مثل هذا الزارع ملماً ببعض المعارف التكنولوجية التي تساعده في الوصول إلى تكوين رأيه فميا يختص بتأثير السماد على مقدار غلة المحصول وجودته ، وهذا من اختصاص علم المحاصيل . ووظيفة الزارع كمدير عمل اقتصادي هي معرفة كمية السماد التي يمكن أن تعطي أكبر غلة بأقل ما يمكن من النفقات وما يقال عن السماد يمكن قوله عن غيره من العناصر الإنتاجية الأخرى . ويستعين الزارع أيضاً بما يتضمنه علم الأراضي من معارف في استصلاح واستزراع أو زيادة خصوبة مزرعته ، ويستعين بمحتويات علم الحشرات والمبيدات الحشرية في مقاومة ما يصيب الزروع من آفات وأمراض .. وهكذا .

أما عن علاقة علم الإدارة المزرعية بالعلوم الاجتماعية فمنشؤه اعتبار الإدارة المزرعية فرعاً من فروع علم الاقتصاد الذي هو أحد العلوم الاجتماعية، ويرى بعض الاقتصاديين أنه يمكن الفصل بين علم الإدارة المزرعية وعلم الاقتصاد الزراعي على اعتبار أن الإدارة المزرعية تختص بدراسة البنيان الاقتصادي الإجمالي العام .

ولما كانت الإدارة المزرعية تتأثر بالاعتبارات الاقتصادية العامة كالأسعار والضرائب ونظام التسليف والسياسة الاقتصادية الزراعية وغيرها مما يكون له تأثيره الكبير على قرارات الزراع على المستوى المزرعي فقد اعتبرت الإدارة المزرعية فرعاً من فروع علم الاقتصاد الزراعي .

أهمية الإدارة المزرعية في البنيان الاقتصادي الزراعي المصري :

يتكون البنيان الاقتصادي الزراعي المصري من وحدات إنتاجية صغيرة، إلا أنها تتصف في غالب الأحيان بكونها تعتبر مشروعات تجارية، أي أن الهدف النهائي منها هو الحصول على أقصى ما يمكن من الربح . وتعتبر المزارع المصرية والأمر كذلك وحدات إنتاجية زراعية ، مثلها مثل الوحدات الإنتاجية الصناعية أو المصانع ، والوحدات الإنتاجية التجارية أو المتاجر وتحقيق أكبر قدر من الربح يقتضي من الزارع تنظيم اختيار الأنشطة المناسبة ، ثم تسيير العمليات المزرعية لتحقيق هذا الهدف . وهذا بدوره يتطلب ضرورة العمل على رفع الكفاءة الإنتاجية لهؤلاء الزراع وخاصة كفاءة عنصر التنظيم والإدارة . حيث أنه هو المسئول عن تعبئة الموارد الإنتاجية ورقابة تفاعلها في العملية الإنتاجية وعن مدى كفاءة استخدام تلك الموارد .

وعلى هذا فلكفاءة عنصر الإدارة أهمية كبرى بالنسبة للقوة الكسبية المزرعية مما يتحتم معه تزويد الزراع والمديرين بالمعلومات الكافية من المعارف التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية ، ويمكن الحصول على هذه المعلومات عن طريق أجهزة الإرشاد الزراعي التي يجب أن تكون هناك علاقة وثيقة بينها وبين أقسام الاقتصاد الزراعي بالجامعات المصرية ووزارة الزراعة على غرار النظم المعمول بها في الجامعات الأمريكية والبريطانية وبذلك تتهيأ الفرصة للزراع للإلمام بالأساليب الإدارية المزرعية الحديثة وقيام نوع من التعاون الدائم بين الزراع والهيئات الزراعية والعلمية .

ويقوم البحث في العلوم البيولوجية والتكنولوجية على إجراء التجارب المعملية أو الحقلية،بينما يعتمد البحث في الإدارة المزرعية على جميع البينات من الزراع وتحليلها للاستفادة من النتائج المستخلصة منها . وتزداد القيمة المستخلصة من هذه النتائج إذا ما تضافرت جهود أكثر من شخص في جمع البيانات ما يتحتم معه ضرورة التعاون بين الزراع والهيئات المعنية بجمع هذه

البيانات وتحليلها وهي عادة أقسام الاقتصاد الزراعي بالجامعات بالاشتراك مع ادارة الاقتصاد الزراعي بوزارة الزراعة .

مجال البحث في الإدارة المزرعية :

يدور البحث في علم الإدارة المزرعية في المجالين الرئيسيين التاليين :

أولاً : التنظيم أو التخطيط المزرعي .

ثانياً : الرقابة أو التنفيذ المزرعي .

وعادة ما يسبق التنظيم إجراء البحوث والدراسات التي يهتدي بها في الوصول إلى وضع مشروع الخطة المزرعية المناسبة ، كما يعقب التنفيذ عمليات متابعة لما تم إنجازه من بنود الخطة المقترحة وذلك بهدف التأكد من تحقيق الغاية المنشودة من وضع الخطة المزرعية .

أولاً : التنظيم أو التخطيط المزرعي :

وهو ذلك الجزء من إدارة الأعمال المزرعية الذي يتضمن مجموعة القواعد والطرق والأساليب التي يهتدي بها في دراسة ورسم السياسة المزرعية والنظام المزرعي أو خطة الإنتاج المرسومة للاستغلال المزرعي ، أي تحديد الأهداف ووضع البرامج الكفيلة بتحقيقها. ويقوم المنظم بعملية التنظيم المزرعي التي يكون الغرض منها وضع أفضل منوال أو نظام مزرعي .

ويبحث التنظيم المزرعي في الموازنة بين العوامل التي تؤثر على الإنتاج بقصد تنظيم العلاقات بين تلك العوامل لضمان تحقيق الهدم المرسوم من الخطة الإنتاجية . ومن أهم العوامل التي تؤثر على وضع الخطة المزرعية ما يأتي :

(1) موقع المزرعة وحجمها .
(2) نوع التربة وطوبوغرافية الأرض .
(3) الظروف الجوية .
(4) الآفات الحشرية والأمراض الفطرية .
(5) الموارد المزرعية وتوزيعها .
(6) أنواع الاستغلال المزرعي والأساليب المتبعة في الزراعة .
(7) الاعتبارات الاقتصادية مثل الأسعار والتكاليف وعرض وطلب الزروع وطرق التمويل والتسويق المتاحة .
(8) إنتاجية الزروع المختلفة والدخل الإجمالي والصافي للمزرعة .

أهداف التنظيم المزرعي :

الغرض من التنظيم المزرعي هو وضع أمثل خطة إنتاجية للمزرعة بهدف الوصول إلى مستوى معين من الدخل أو زيادة المستوى الحالي لدخل الزراع .

والأصل أن يسبق التنظيم عملية التنفيذ ألا في حالة تغيير الخطة المزرعية وفي هذه الحالة يعقب التنظيم عملية التنفيذ ، ويحدث التغيير عندما يتبين للمنظم أن الخطة المزرعية الراهنة غير كافية للوصول إلى مستوى الدخل المنشود . ولهذا فمن أغراض التنظيم مداومة فحص الخطة المزرعية القائمة لإدخال التعديلات اللازمة عليها أو استبدالها بخطة أخرى بديلة تتلاءم مع الظروف الاقتصادية المتغيرة ومع التحسينات المستمرة في العلوم التكنولوجية والوصول إلى تصميم الخطة المزرعية المثلى بهذه البيئة المناسبة لنجاح المنوال التنفيذي أو طرق الرقابة المرسومة لتنفيذ الخطة الإنتاجية . وبهذا يمكن أن يكمل كل منهما الآخر (التنظيم والرقابة) ، فيساعدان على تحقيق الهدف من قيام العمل المزرعي على أسس اقتصادية وهي الحصول على أكبر ربح ممكن من استقراره واستمراره .

وتصميم الخطة المزرعية ما هي إلا وضع أو رسم نظام الاستغلال أو السياسة المزرعية المرغوب ممارستها وتحديد أهدافها ، ووضع البرامج الكفيلة لتحقيق هذه الأهداف .

وتتوقف الخطة المزرعية على عدة عوامل طبيعية وبيولوجية وأخرى اقتصادية واجتماعية تتفاعل جميعها لتصميم هيكل أو إطار هذه الخطة ولكل من هذه العوامل وظيفة محددة داخل هذه الخطة حيث تترابط هذه العوامل مع بعضها مؤثرة في النتائج الاقتصادية للخطة المزرعية التي يعمل منظم المزرعة على أن تكون من النوع المرغوب بقدر الإمكان ، ولهذا كان من الأهمية بمكان ضرورة إلمام الزراع أو مدير المزرعة بجميع هذه العوامل كما بينا في الباب الأول .

والتنظيم المزرعي يجب أن يبنى على أسس علمية ترتكز على مجموعة المعارف التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية التي يجب أن يتزود بها القائمون بعملية التنظيم المزرعي . وفي مصر نجد أن أغلب الزراع أو مديري المزارع باعتبارهم منظمين لا يختارون الخطط المزرعية بناء على دراسات اقتصادية بل غالباً ما تكون هذه الخطط أو النظم قد جرى العرف الزراعي على ممارستها من سنوات بعيدة.

(5) الإشراف الفعلي على سير العمل بجميع مرافق المزرعة ، والتأكد من أن العمل يسير طبقاً للخطة المرسومة .

(6) مباشرة تمويل العمليات المزرعية مع تنفيذ عمليات الشراء وتسويق المحاصيل .

(7) إمساك السجلات المزرعية وفتح الحسابات التي يراها المنظم ضرورية للاستفادة بها في الأعمال التنفيذية ، والقيد اليومى فيها.

(8) إخطار المنظم عن الخطوات التي تم تنفيذها أولاً بأول وإعداد التقارير اللازمة لذلك .

العوامل المؤثرة في عمل كل من المنظم والرقيب المزرعي:

أولاً : عوامل خارجية :

وهى العوامل التي ليس للإدارة سيطرة عليها إلا في حدود ضيقة جداً ، بفضل ما يتوفر لها من معارف وخبرة مثل القوى الطبيعية سواء كانت قوى جوية كالرياح والأمطار والحرارة ... إلخ ، أو قوى حيوية مثل الآفات الحشرية والأمراض الفطرية والتقليدية ، والقوى الاقتصادية كأسعار وقيم الأنتجة الزراعية المختلفة ، والظروف السياسية التي يمكن أن تؤثر في حجم وطبيعة الإنتاج الزراعي .

ثانياً : عوامل داخلية :

وهى العوامل التي يمكن للإدارة السيطرة عليها ، وهذه إما أن تكون عوامل يكون للزارع بعض السيطرة عليها كاختيار خطة او منوال الإنتاج المرغوب ممارسته ، وإما أن تكون عوامل يكون للزارع مطلق السيطرة عليها كأختيار أصناف التقاوي وأنواع الأسمدة وما شابه ذلك .

ولكي يقوم الزارع بأداء وظيفته الأساسية وهي تنظيم وتعبئة عناصر الإنتاج في الوحدة الإنتاجية ورقابة فاعليتها في العمليات الإنتاجية ، يجب أن يكون ملماً بقسط وافر من المعارف التكنولوجية والمعارف الاجتماعية والاقتصادية التي يهتدي بها في استغلال الموارد المزرعية للحصول على أكبر قدر من الدخل بأقل قدر من التكاليف علاوة على ما يجب أن يتوفر فيه من صفات أخرى تساعده على أن يقوم بتحسين الإدارة المزرعية ، وبهذا تصبح المزرعة وحدة إنتاجية تسير على أصول اقتصادية سليمة يعول عليها في زيادة الدخل المزرعي بصفة خاصة والدخل الزراعي بصفة عامة ، ويتوقف نجاح الزارع كمدير عمل اقتصادي على قدرته في تنظيم ورقابة العناصر الإنتاجية .

أنواع المزارع :

تختلف المزارع باختلاف النمط الذي تسير عليه في تنظيمها ورقابتها وعلى هذا تقسم المزارع إلى أنواع متباينة حسب الأسس المتبعة في التقسيم .

فمن تعريف المزرعة يتضح أن المزرعة وحدة اقتصادية زراعية إنتاجية لمختلف انواع الزروع النباتية والحيوانية والداجنية والحشرية النحلية والحريرية وتطلق هذه الكلمة على أي مساحة أرضية مزروعة سواء كانت مساحة رقعتها المزروعة عدة قراريط أو عدة آلاف من الأفدنة ، ولكن يمكن تصنيف المزارع وفقاً لخمسة مبادئ :

أولاً : التقسيم وفقاً لنوع الإنتاج والسياسات الزراعية .
ثانياً : التقسيم وفقاً لمساحات المزارع .
ثالثاً : التقسيم وفقاً لأحجام المزارع .
رابعاً : التقسيم وفقاً لطبيعة المشروعات المزرعية .
خامساً : التقسيم وفقاً لطبيعة المزارع .
سادساً : التقسيم وفقاً لإستقرار المزارع.

أولاً : تقسيم المزارع وفقاً لنوع الإنتاج والسياسات الزراعية :

1- **الزراعة المستكفية :** أن الكثير من الدول وخاصة أيام الحروب تخطط لنفسها السياسات الزراعية لتستغل مواردها استغلالاً يضمن لها الاكتفاء الغذائي والكسائي الزراعي الذاتي .

2- **زراعة التخصص :** تقوم زراعة التخصص على محصول نقدي يتعدى مداه أكثر من 50% من الدخل النقدي الزراعي السنوي ، وتعتبر الزراعة متخصصة إذا كان المحصول الرئيسي لها يدر من صافي الدخل المزرعي السنوي أكثر من 50% وقد انتشرت زراعة التخصص للأسباب التالية :

(أ) ارتفاع معدل التبادل التجاري الدولي لسهولة المواصلات .
(ب) أن الدول بدأت في تخطيط إنتاجها الزراعي وفقاً لمبدأ الميزة النسبية .

ولنجاح مبدأ التخصص المزرعي يجب توفر شرطين أساسيين :

- حرية التجارة العالمية .
- تقدم وسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية .

قواعد التنظيم المزرعي :

توجد بعض القواعد المطلوبه لعملية التنظيم المزرعي :

(1) ينبغي عند تصميم خطة مزرعية أن توضع لها سياسة مرسومة واضحة المعالم محددة الأهداف .

(2) أن تكون الطرق والوسائل والأساليب المستخدمة في عملية التنظيم من المرونة بحيث تسمح لأي تعديل أو تبديل يتلاءم مع الظروف الطارئة كما يجب إعداد الخطط المعدلة أو البديلة التي تقتضيها الظروف الطبيعية أو الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

(3) يتحتم أن تكون المشروعات المزرعية التي تتكون منها الخطة المزرعية متساندة غير متعارضة في استخدام الموارد الإنتاجية المزرعية ضماناً لكفاءة استخدام تلك الموارد ، وعدم الإسراف في عناصر الإنتاج المستخدمة . ويستحسن أن تكمل المشروعات المزرعية بعضها بعضاً وأن يقوم التوازن الاقتصادي بين هذه المشروعات .

(4) يقتضي التنظيم الجيد مداومة فحص الخطة القائمة واستعراض التعديلات اللازمة التي يستدعيها التكييف الاقتصادي المعدل لهذه الخطة لاستبدالها بما يكون أفضل أفضل منها . وهذا العمل من شأنه تسهيل أداء الرقابة المزرعية ، إذ أن التنظيم الجيد ضروري لقيام التنفيذ السليم حيث أن كلاهما مرتبط بالآخر.

(5) يتطلب التنظيم الجيد أيضاً أن يكون المنظم على دراية تامة بكثير من العلوم التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية ، حتى يمكنه القيام بوظيفته الإدارية في عملية الاستغلال المزرعي بما يكفل له تحقيق أكبر قدر من الدخل بأقل التكاليف .

عمليات التنظيم المزرعية .

يشمل التنظيم المزرعي العمليات الآتية :

(1) اختيار المزرعة وتحديد سعتها .

(2) اختيار عناصر الإنتاج وتحديد نسب كل منها .

(3) وضع تصميم مناسب لمباني المزرعة .

(4) اختيار مقادير وأنواع وأصناف الزروع النباتية والحيوانية .

(5) اختيار المعدات .

(6) تصميم الدورة الزراعية المناسبة .

(7) تقرير أنواع ومقادير التكاليف المزرعية .

(8) وضع برنامج تمويلي للمزرعة .

(9) تقرير الأساليب المزرعية المناسبة لجميع العمليات المزرعية .

(10) وضع برنامج تسويقي لمحاصيل المزرعة .

(11) استخدام عنصر العمل .

(12) تصميم السجلات واقتراح فتح الحسابات .

(13) تقدير الإيرادات وإعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي .

ثانياً : الرقابة المزرعية :

هي الجزء من الإدارة المزرعية التي تختص بالهيمنة على تنفيذ الخطة المزرعية ، أو بعبارة أخرى هو المجال الذي يتضمن مجموع القواعد والأساليب التي يهتدي بها في توجيه أو مراقبة تنفيذ العمليات المزرعية بما يكفل تحقيق الأهداف المنشودة . ويقوم بهذه العملية الرقيب المزرعي سواء أكان مالكاً أو مستأجراً ، أو مديراً أجيراً . وينحصر عمل الرقيب في التوجيه الفعلي والإشراف على تنفيذ البرامج المرسومة لتحقيق الهدف في التوجيه الفعلي، والإشراف على تنفيذ البرامج المرسومة لتحقيق الهدف المنشود من خطة الإنتاج. ومن أهم الأعمال التي يقوم بها الرقيب أو مدير المزرعة ما يلي :

(1) تنفيذ أو إدارة الخطة التي وضعها المنظم مع عدم إجراء تغيير جوهري فيها إلا بعد الرجوع إلى المنظم ، فيما عدا ما يتطلبه منها السرعة في التنفيذ بسبب ما قد يحدث من تغييرات طارئة في الظروف الجوية والظروف الاقتصادية .

(2) وضع خطة تنفيذ العمل اليومي وذلك لتنظيم أداء العمليات المختلفة في الوقت المناسب بحيث لا تتعارض العمليات مع بعضها مما يؤثر على الكفاءة الإنتاجية للعناصر المستخدمة . ويتطلب هذا اختيار أفضل الطرق والأساليب لتنفيذ العمليات المزرعية مع تحديد كيفية ووقت إجرائها في ضوء خبرته وظروفه البيئية .

(3) اختيار العمال اللازمين لأداء العمل المزرعي ، وتوفير العناية الضرورية لهم لرفع كفاءتهم الإنتاجية . بالإضافة إلى مراقبة العمال والموظفين والتأكد من قيامهم بالأعمال المكلفين بها .

(4) تنفيذ جميع أنواع التعاقد كالتأجير والاستئجار والإصلاحات والترميمات اللازمة للمعدات والمباني المزرعية .

مزايا التخصص :

(أ)تقسيم وتخصيص العمل لكل فرد وفقاً لقدراته الطبيعية ، فالأفراد ليسوا على قدرة واحدة من المهارات الفكرية والميكانيكية والتخصص يساعد على استغلال التفاوت في القدرات الفكرية والبدنية لدى أفراد القوى البشرية .

(ب)التخصص يساعد على تنمية القدرات فتحول الفرد كلية إلى إنتاج سلعة معينة، يساعده على اكتساب خبرات ومهارات ومران تام بكل ما يتعلق بهذا العمل وإتقان إنتاجه.

3- الزراعة المتنوعة :

وفيها يقوم إنتاج المزرعة على أكثر من مشروع واحد ، والزراعة المتنوعة تتمثل في زراعة الاكتفاء الذاتي ، وتعتمد المزارع المتنوعة في أكثر من 50% من دخلها السنوى على أكثر من مشروع مزرعي واحد.

وتقع في نطاق المزارع المتنوعة المزارع التي تزرع أكثر من محصول نقدي واحد لمزارع شمال الدلتا التي يصرح لها بزراعة الأرز والقطن في سنة واحدة وتمتاز الزراعة المتنوعة بأنها أكثر استقراراً وأكثر ثباتاً من حيث الدخول الزراعية وأكثر أرباحاً في المدى الطويل ، وأقل أرباحاً في المدى القصير، وتمتاز زراعة التنويع بما يأتي :

أ – الاحتفاظ بخصوبة التربة حيث أن زراعة التنويع تراعى تنفيذ الدورات الزراعية الاقتصادية التي تخطط وفقاً للأصول التكنولوجية الاستغلالية للأراضي الزراعية ، والتي ترفع من درجة خصوبتها أي ترفع جدارتها الإنتاجية من بناء خصوبتها الطبيعية والكيميائية والحيوية.

ب– زراعة التنويع تساهم في رفع أيام العمالة وتنظم استغلال الموارد البشرية والعمالية ، وتساهم في تقليل البطالة المقنعة وتنظيم توظيف الآلات والمعدات .

جـ– توزيع دخل المزارع على مدار السنة حيث أنه يعتمد على أكثر من محصول نقدي واحد .

د – تقلل من الخسائر الناجمة عن تعرض الحاصلات الزراعية للعوامل الطبيعية والبيئية والحشرية والآفية .

هـ– تقلل من الخسائر الناجمة عن تسويق محصول نقدي واحد .

4- المزارع المختلطة :

وهي المزارع التي يتجه تخطيطها المزرعي إلى إحداث التكامل بين الإنتاج الزراعي النباتي والإنتاج الزراعي الحيواني ، ويتجه هذا التخطيط إلى استكمال الانتفاع بمخلفات المزرعة إلى الحد الاقتصادي الأعلى وعلى ألا يضر استغلال هذه المزارع خصوبة التربة . حيث تسهم المشروعات الزراعية والحيوانية في بناء الخصوبة الأرضية ، وتعويضها عما تفقد من مواد في الإنتاج النباتي .

ثانياً : تقسيم المزارع وفقاً للمساحه الأرضية :

1- المزارع الواسعة :

وتمتاز هذه المزارع بالخصائص التالية :

- انفصال وحدة الإدارة عن الوظائف الإنتاجية الأخرى .
- وفرة رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الإنتاج الزراعي .
- وفرة الأراضي واتساع رقعتها الأرضية .
- تتوفر لهذه المزارع الخبرة الفنية ولجهاز تنفيذي فني .
- استعداد إدارة هذه المزارع لتطبيق الأصول التكنولوجية والاقتصادية السليمة لاستغلال الأراضي .
- سهولة وانخفاض تكاليف النقل والتسويق إلى مناطق الاستهلاك .
- انخفاض تكاليف إنتاج الوحدة الإنتاجية الزراعية .
- زيادة صافي الأرباح الزراعية من الوحدة الإنتاجية .
- يمكن فيها الانتفاع بمزايا التخصص الإنتاجي الواسع .
- يمكن فيها نشر ميكنة الزراعة .

2- المزارع الكثيفة :

وتقع مناطق الزراعة الكثيفة حيث تقل الرقعة الأرضية بالنسبة لسكان هذه الرقعة، وحيث تزدحم هذه المناطق بأعداد ضخمة من السكان الذين تزداد احتياجاتهم الغذائية. ولذلك تحاول الدولة رفع الكفاءة الإنتاجية لهذه المساحات المزرعية ، حتى تستطيع أن توفر الاحتياجات الغذائية لسكان هذه المناطق .

وأهم صفات الزراعة الكثيفة هي :

أ – عدم استعمال الآلات،أما لندرة رؤوس الأموال ، وأما لوفرة الأيدي العاملة الرخيصة التي يمكن أن تحل محل الآلات وتسهم في حل مشاكل البطالة السافرة والمقنعة .

ب– ندرة الأراضي الزراعية، تؤدي ندرة الأراضي الزراعية إلى ارتفاع الإنتاجية من الوحدة الزراعية، حيث تكون أكبر من إنتاجية الوحدة المماثلة لها في مناطق الزراعة الواسعة. وذلك لأن الوحدة المساحية في المناطق الكثيفة تلقى من الرعاية البشرية أكثر من المناطق الواسعة تكون إنتاجية الفرد أقل من إنتاجية الفرد في المزارع الواسعة ، نظراً لكثرة العمال الذين يعملون في الوحدة المساحية الأرضية في المزارع الكثيفة فيكون متوسط نصيب الفرد منخفض بعكس المزارع الواسعة .

ثالثاً : تقسيم المزارع وفقاً لحجم المزرعه:

وتقسم المزارع وفقاً لحجم المزرعه بعده معايير منها

1– المقياس المساحي الأرضي : حيث تقاس أحجام المزارع عادة وفقاً للقياس المساحي الأرضي ، وإن كان هذا المقياس غير سليم إلى مدى بعيد في قياس السعة الإنتاجية حيث أن الوحدة الإنتاجية ، الأرضية في المساحات الكبيرة قد تكون أقل دخلاً مزرعياً إجمالياً من الوحدة الإنتاجية الأرضية في المزارع الصغيرة .

ويتعلق بالقياس المساحي المزرعي مجموعة من الاصطلاحات :

(أ) المساحة المزروعة :

وهي المساحة المزروعة خلال دورة زراعية معينة بما في ذلك الأراضي البور ، وهذا بخلاف الأراضي الزراعية والخشبية ، وتبلغ في مصر حوالي 7.5 مليون فدان تقريباً .

(ب) المساحة المحصولية :

وهي عبارة عن مجموع المساحات الأرضية التي تزرع بمختلف الحاصلات الزراعية النباتية خلال مدة زمنية تقاس بسنة واحدة ، وتشمل في المنوال الزراعي المصري الزروع الصيفية والزروع الشتوية ، والزروع النيلية وتبلغ المساحة المحصولية المصرية حوالي 12 مليون فدان .

(جـ) الكثافة المحصولية :

وهي عبارة عن مجموع مساحات المحاصيل بالفدان الذي يزرع ويحصد خلال سنة واحدة مقسوماً على المساحة المزرعية أي على المساحة الكلية التي تزرع وتحصد .

(د) الأراضي القابلة للزراعة :

وهي مجموع الأراضي القابلة للزروع النباتية والتي قد تستعمل كلها أو بعضها في وقت معين .

(هـ) الكثافة الزراعية :

عبارة عن عدد السكان مقسوماً على المساحة المزروعة ، أي أنها تبين العلاقة بين الموارد السكانية والموارد الأرضية المساحية المزروعة والمساحية المحصولية الزراعية .

2– المقياس القيمي الكلي للإنتاج :

يعتبر المقياس القيمي الإنتاجي الكلي أصلح من المقياس المساحي الأرضي ، ولكن يغلب عليه أن يبالغ في زيادة حجم المزارع التي يزيد اعتمادها الإنتاجي على تشغيل رأس المال المتغير ، وحيث أن سرعة دوران رأس المال هذا أكبر من سرعة حركته في المزارع التي يكبر فيها رأس المال الثابت. فالمزرعة الإنتاجية اللبنية التي تتشترى العلف تظهر عند قياسها بهذا المقياس أكبر من مزرعة إنتاجية لبنية تعتمد في تغذية قطيعها على إنتاجها الزراعي المحلي من رقعتها الزراعية .

3– مقياس المنفعة الإنتاجية :

من المعلوم سعة أي وحدة إنتاجية ترادف تماماً حجمها ، فإذا أمكن قياس تلك السعة فإنه يعتبر مقياساً مناسباً لأحجامها وتقاس السعة الإنتاجية بما تحويه المزرعة من عناصر الإنتاج .

وقد تتخذ الحيوانات المزرعية مقياساً لسعة الإنتاج الزراعي والحيواني فإذا كانت الوحدة الحيوانية للبقرة وللثورولعجول التسمين 0.75 ولرأس الغنم 0.15 وللدجاجة 0.013 فإذا ضرب هذا المعامل المصطلح عليه لكل نوع من أنواع الحيوان في العدد الموجود منه في

المزرعة أمكن الحصول على عدد من الوحدات الحيوانية يصلح لقياس أحجام المزارع عند مقارنتها ببعضها .

وقد يستعمل عنصر العدد البشري ومقدار احتياجات المزرعة له في كل مزرعة مقياساً لمقارنة أحجام المزارع .

وقد يقاس عنصر رأس المال المستثمر المزرعة ، بحصر جميع الأصول بالمزرعة ، المالية الثابتة والمتغيرة أي مختلف صور رؤوس الأموال. ثم تقاس وتقارن المزارع وفقاً لقياس السعة الإنتاجية هذه .

4- المقياس الإجمالي للتكاليف السنوية :

وقد تقاس أحجام المزارع بمقياس التكاليف السنوية الإجمالية المستعملة في المزرعة بحساب جملة إيجار الأرض ، وتضاف إليه تكاليف تشغيل الآلات وفائدة رأس المال المستثمر والاستهلاك السنوي ومصاريف الصيانة وتكاليف المباني والحيوانات وعلائقها والأسمدة والمبيدات والأجور والمهايا وأثمان النقاوى ، وفي هذه الحالة يجب احتساب التكاليف وفقاً لمستوى أسعار معينة في سنة معينة ، ومن البديهي أن هذه التكاليف تتغير وفقاً لمستوى الأسعار هذه .

رابعاً : تقسيم المزارع وفقاً لطبيعة المشروعات :

تقسم المزارع وفقاً لاستخدام العوامل الإنتاجية في المشروعات طبقاً للتقسيم التالي :

1- مشاريع مزرعية متنافسة :

وهي تلك المشاريع الزراعية التي تتنافس في استخدام عناصر الإنتاج ، مثل محصولي القمح والشعير والذين يتنافسان في استخدام الأرض والعمل في وقت واحد .

2- مشاريع غير متنافسة :

وهي تلك المشاريع المزرعية التي لا تتعارض فيما بينها ولا تتنافس في استخدام العناصر الإنتاجية، مثل الذرة الصيفي الذي يزرع في أواخر مارس وأوائل إبريل والذرة النيلي الذي تزرع في أواخر يونيو وأوائل يوليو .

3- المشاريع الإضافية :

وهي تلك المشاريع التي تضاف إلى المشروع الرئيسي لزيادة صافي الأرباح المزرعية، مثل مشروع زراعة المؤقتات المحصولية النباتية البقولية في المشروعات البستانية .

4- المشاريع المكملة :

وهي تلك المشاريع التي تكمل بعضها البعض ، مثل مشاريع زراعة الحاصلات النجيلية (الأرز والذرة .... إلخ) عقب الحاصلات البقولية (البرسيم ، الفول) .

خامساً : تقسيم المزارع وفقاً لطبيعة المزارع :

المزارع هو مدير المزرعة وهو أحد العناصر الإنتاجية الرئيسية الذي يقوم بتنظيم وتنفيذ خطة الإدارة المزرعية على مستوى الوحدة الإنتاجية الاقتصادية الزراعية أي على مستوى المزرعة ، وهو يقوم بتنظيم وتنفيذ جميع العمليات على هذا المستوى ، وفي معظم الدول يصنف المزارع وفقاً للتصنيف الآتي:

1- مزارع متفرغ كل الوقت :

وهو المزارع الذي يعتبر المزرعة المورد الرئيسي لدخله ، والذي يعتبر صناعة الزراعة مهنته الأساسية التي يعمل فيها لإنتاج الأنتجة الزراعية النباتية والحيوانية والداجنية والنحلية العسلية أو ..... إلخ.

2- مزارع متفرغ بعض الوقت :

وهو المزارع الذي يعتبر صناعة الزراعة مورده الرئيسي ولكنه يمتهن غيرها من الأعمال الصغيرة كتجارة المواشي.

3- مزارع وقت الفراغ :

وهو الذي يعتمد أساساً على مهنة غير الزراعة كمورد أساسي لدخله، ويدير مزرعة صغيرة بقصد تنمية صافي دخله ، ويقع تحت هذه الفئة نوعين :

(أ) مزارع يقضي وقت فراغه بصفة مستديمة :

وهو الذي يقضي جميع أوقات فراغه بصفة دائمة في إدارة مزرعة الفاكهة والخضر والمواشي والحيوان ، ويعتبر المزرعة مورد إضافي لدخله ولكن دخله الأساسي ليست المزرعة .

(ب) مزراع يقضي وقت فراغه بصفة غير منتظمة :

وهو المزارع الذي يقضي بعض أوقات فراغه ويساعده في إدارة المزرعة مدير أجير مثل رجال الأعمال الذين يمتلكون المزارع الواسعة ويعتبر المزرعة كذلك ليست مورده الأساسي ولكن مورد إضافي .

4- المزارع الهاوي :

وهو الذي يمتهن مهنة الزراعة كهواية ليس الهدف منها الربح ، ولا تعتبر المزرعة بالنسبة له مورداً للدخل ، وهو لا يمتهن مهنة الزراعة إلا لإشباع لهوايته وليس كمورد لدخله وقد يكون دائم الإقامة ، أو يقيم بعض الوقت فقط في المزرعة .

5- مزارع الأبحاث والتجارب والمعاهد :

وهو المزارع الذي يدير حقول التجارب والأبحاث والمعاهد التعليمية الزراعية ، وهو يهدف إلى البحث العلمي والتثقيف والتعليم والتدريب لطلبة المعاهد .

سادساً : تقسيم المزارع من حيث الاستقرار :

الأصل في مهنة الزراعة أنها صناعة إنتاجية مستقرة على رقعة أرضية معينة خلال فترة زمنية مقسمة إلى مواسم معينة ولكن هناك بعض المناطق الزراعية يوجد بها نوعين من المزارع .

1- المزارع الثابتة : وهي المزارع التي يرتبط بها المزارعين ، ويوجد علاقة ثابتة بين الأرض ومن عليها وعلاقة بين حقل الفلاح ومسكنه ، ويوجد تكامل بين حياة الفلاح ومعيشته وصناعته وبيته وحقله وحيواناته وهي علاقة ثابتة ودائمة .

2- المزارع المتنقلة : وهي المزارع التي تزرع لحين من الزمان ثم يهجرها أصحابها لسبب أو لآخر ، وأهم أسباب هذه الهجرة تناقص الأرباح المزرعية من هذه الأراضي والذي يؤدي إلى هجرة المزارعين إلى غيرها من المناطق الزراعية وغير الزراعية .

العلاقة بين المشروعات أو الأنتجة المزرعية :

تعتبر دراسة العلاقة بين المشروعات المزرعية من الأهمية بمكان ، سواء كان ذلك على مستوى المزارع الفردية أو على مستوى الإنتاج القومي .

فالزارع يهمه أن يعرف الكيفية التي يمكن بها تجميع الأنواع المختلفة من المشروعات أو الأنتجة المزرعية – سواء كانت هذه الأنتجة حقلية أو حيوانية – في توليفة تحقق أكبر قدر من الربح للوحدة الإنتاجية ، وكذلك التعرف على الحدود التي يمكنه فيها تفضيل التخصص في الإنتاج عن تنويع هذا الإنتاج.

وعلى الجانب الآخر فإن المخطط على المستوى القومي يهتم عند تصميم خطة تنمية الإنتاج القومي بدراسة الظروف التي تمكنه من توجيه برامج الخطة نحو نوع معين من الإنتاج النباتي والحيواني .

والزارع وهو يحاول الوصول إلى التجميع الأمثل لمشروعاته المزرعية يجب أن يعرف المدى الذي يمكن به أن يجمع مشروعاً مزرعياً مع آخر ، أو أن يستبدل مشروعاً بآخر . ويعتمد ذلك إلى حد كبير على العلاقة بين المشروعات المزرعية التى يمكن تقسيمها إلى:

1- أنتجية متلازمة .
2- أنتجية متنافسة .
3- أنتجية متكاملة .
4- أنتجية مدعمة .
5- أنتجية متعارضة .

وفيما يلى عرضا لهذه الأنواع المختلفة من الأنتجة الزراعية .

1- الأنتجة المتلازمة :

يقصد بالأنتجة المتلازمة تلك الأنتجة التي يتم إنتاجها في عملية إنتاجية واحدة وينطوي الإنتاج الزراعي بصفة عامة على العديد من هذه الأنتجة فالقمح والتبن يتم إنتاجها معاً وكذلك القطن والبذرة ، ولحم الضأن والصوف وغير ذلك

والإنتاج المتلازم قد يتم في حدود نسب إنتاجية ثابتة، أو في حدود نسب إنتاجية متغيرة. وفي محيط الإنتاج الزراعي قد فقد يتعذر الحصول على أمثلة لأنتجة متلازمة يتم إنتاجها في حدود نسب ثابتة ، أما في الكيمياء فالأمثلة على هذه الأنتجة كثيرة – أما الأمثلة على الأنتجة المتلازمة التي يتم إنتاجها في حدود نسب متغيرة فهي كثيرة في محيط الإنتاج الزراعي ، ومنها الأمثلة التي سبق الإشارة إليها.

2- الأنتجة المتنافسة :

يطلق اصطلاح الأنتجة المتنافسة على الأنتجة التي تتنافس فيما بينها على استخدام قدر معين من الموارد الإنتاجية ، وفي هذه الحالة يتعذر زيادة الإنتاج من أي منها إلا بالتضحية بقدر من إنتاج المحصول المنافس .

ومن أمثلة الأنتجة المتنافسة حاصلات كالقمح والشعير ، والقطن والذرة والقطن والأرز في مجال الإنتاج النباتي. وفي مجال الإنتاج الحيواني يعتبر إنتاج اللبن وإنتاج اللحم من الأنتجة المتنافسة ، فبفرض بقاء كل الظروف الأخرى ثابتة فإن التوسع في إنتاج اللبن يتضمن زيادة عدد الأبقار الحلابة وإنقاص عدد عجول التسمين والعكس صحيح .

وهناك عوامل رئيسية يمكن أن يسترشد بها المزارع للوصول إلى التوليفات المختلفة من الأنتجية المزرعية التي يمكن أن تعطي أكبر ربح ممكن وهذه العوامل هي :

1- معدل الإحلال النسبي بين تلك المنتجات ، أو بمعنى آخر مقدار ما سيضحى به المزارع من محصول معين نظير زيادة إنتاج محصول آخر .
2- أسعار كل ناتج من الناتجين .
3- تكاليف إنتاج كل محصول .

3- الأنتجة المتكاملة :

تعتبر الأنتجة متكاملة إذا ترتب على زيادة ناتج منها زيادة في ناتج محصول آخر بفرض ثبات الموارد الإنتاجية .

والأمثلة على ظاهرة تكامل المنتجات كثيرة في الزراعة وإن كان الكثير منها لا يكون تكاملاً تاماً بسبب عدم ثبات الموارد الإنتاجية تماماً .

فمثلاً يعتبر محصول الحنطة متكاملاً مع تربية الخنازير لاعتماد الخنازير في الحصول على غذائها على محصول الحنطة ، ومع ذلك فإن العمل على زيادة محصول الحنطة يترتب عليه تنافس هذا المحصول في الحصول على مزيد من عنصر العمل على حساب عمال تربية الخنازير ، وفي حالة تعذر زيادة هذا العنصر أي أن العلاقة التكاملية تتحول في النهاية إلى علاقة تنافسية بين الناتجين المتكاملين .

ويتم التكامل بين الأنتجة الزراعية بسبب أي عامل من العوامل الآتية :

1- قد يستمد أحد الأنتجة عنصراً من عناصر الإنتاج اللازمة له من ناتج آخر .
2- قد يستفيد أحد الناتجين من فائض العناصر الإنتاجية لناتج ثان ، ويعتبر العامل الأول أهم العوامل التي تقوم عليها ظاهرة التكامل بين الأنتجة الزراعية والتي من أجلها يتم الإنتاج الزراعي طبقاً لدورة زراعية مرسومة .

4- الأنتجة المدعمة :

تنشأ العلاقة التدعيمية بين ناتجين في حالة ثبات الموارد المتاحة إذا كان من الممكن زيادة إنتاج أحد الناتجين دون أن يصاحب ذلك زيادة أو التضحية بالناتج الآخر .

ويمكن الاستفادة من هذه العلاقة الإنتاجية عن طريق استخدام خدمات عناصر الإنتاج المتدفقة المستخدمة في إنتاج الناتج الأول من إنتاج الناتج الثاني . ويعني هذا أن زراعة الناتج الأول لابد وأن تسبق زراعة الناتج الثاني . كما ويمكن الاستفادة كذلك من خدمات العناصر الإنتاجية المتدفقة من الموارد الرأسمالية بصفة مستمرة . ومن الواضح أن الاستفادة بخدمات العناصر الإنتاجية المتدفقة لا يترتب عليه أي نقص في ناتج الحاصلات المستخدمة في إنتاجه لأن هذه الخدمات تنطلق سواء استفدنا منها في إنتاج الحاصلات الأخرى أم لم نستفد.

وهناك أمثلة كثيرة في الزراعة لهذه العلاقة ، فيمكن للأغنام مثلاً الاستفادة من الأرض المزروعة برسيم بعد حشه ، كما يمكن تركها لتأكل فضلات علائق المواشي الأخرى ، كما يمكن ترك الدواجن لتتغذى على بقايا الحبوب والأغذية ، وكذلك يمكن تربية الدواجن على الحبوب التي تبقى في الأجران بعد نقل المحصول منها .

5- الأنتجة المتعارضة :

يتعارض إنتاج بعض الحاصلات مع بعضها حيث يؤثر إنتاج محصول منها تأثيراً ضاراً بإنتاج محصول آخر إذا ما تم إنتاج كلاً المحصولين في وقت واحد ، فمثلاً تؤدي تربية الدجاج مع الديكة الرومية إلى أصابة الأخيرة بأمراض الدجاج والعكس بالعكس .

وحدوث هذا التأثير قد لا يقتصر على تربية كلا النوعين من الطيور في مزرعة واحدة فقط بل أن هذا التأثير قد يحدث حتى لو تم تربية كلاً منهما في مزرعتين منفصلتين تبعد كلا منهما عن الأخرى بضع أميال ، وإن كانت التضحية بإنتاج الدجاج أكبر في الحالة الأولى عنه في الحالة الثانية . ليس هذا فقط بل تؤدي الرغبة في زيادة إنتاج الديكة الرومية إلى تحويل جانب من الموارد الإنتاجية المخصصة لإنتاج الدجاج كمواد العلف والعمال ورأس المال المستثمر إلى مزرعة إنتاج الديكة الرومية .

تذكر أن

- الإدارة المزرعية هى المسئولة عن تخطيط استغلال الموارد الزراعية المتاحة،وذلك بهدف الحصول على اكبر قدر ممكن من الإرباح المزرعية.

- الإدارة المزرعية من العلوم التطبيقية التى تعتمد على مبادئ مستمدة من مجموعتين من العلوم ، مجموعة العلوم التكنولوجية ، ومجموعة العلوم الاجتماعية .

- الإدارة المزرعية تتأثر بالاعتبارات الاقتصادية العامة،كالأسعار، والضرائب،ونظام التسليف،والسياسة الاقتصادية الزراعية.

- علم إدارة الأعمال المزرعية يبحث فى مجالين رئيسين،وهما التنظيم (التخطيط) المزرعى،والرقابة (التنفيذ) المزرعية.

- يختص التنظيم المزرعى يوضع امثل خطه إنتاجية للمزرعة للوصول الى مستوى معين من الدخل او زيادته،فى ظل الموارد المتاحة المحدوده.

- الرقابة المزرعية تختص بالهيمنة على تنفيذ الخط المزرعية،والتوجيه الفعلى والاشراف على تنفيذ البرامج المرسومة.

- تنقسم أنواع المزارع وفقاً لخمسة مبادئ.
  أ- التقسيم وفقاً لنوع الإنتاج(مستكفية،متخصصة،متنوعة،مختلطة)
  ب-التقسيم وفقا للمساحة الأرضية(مزرعة واسعة،مزرعة كثيفة) .
  ج-التقسيم وفقا للحجم.
  د-التقسيم وفقا لطبيعة المشروعات(متنافسة،غير متنافسة،إضافية)
  هـ-التقسيم وفقا لطبيعة المزارع(متفرغ،غير متفرغ)
  ر – التقسيم من حيث الاستقرار(ثابتة،متنقلة)
  -العلاقة بين المشروعات المزرعية قد تكون متلازمة،متنافسة،متكاملة، مدعمة،متعارضة.

أسئلة

1- عرف ما يلى :
الإدارة المزرعية – التنظيم المزرعى– المزرعة الكثيفة – المشاريع المتنافسة – الانتجة المتكاملة – الانتجة المتلازمة .

2- ناقش ما يلى:
- مجالات البحث فى الإدارة المزرعية .
- علاقة الإدارة المزرعية بالعلوم الأخرى .
- أنواع المزارع وفقاً لطبيعة المزارع .
- العلاقة بين المشروعات الزراعية .

3- **إذا توافر لديك مزرعة،وضح بإيجاز مفهومك لإدارة المزرعة**،وأسلوب الإدارة،وذلك مما تم دراسته من علم إدارة المزارع .

4- قارن بين كل ما يلى:
- التنظيم المزرعى، والرقابة المزرعية .
- أهداف، وقواعد التنظيم المزرعى .
- أنواع المزارع، وفقا لنوع الإنتاج .
- المساحة المحصولي، والكثافة المحصولية .
- الانتجة المتنافسة، والانتجة المدعمة .

الباب السابع

التنمية الاقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية في الآونة الأخيرة ضمن الموضوعات الاجتماعية والسياسية والتي تحتل مكاناً بارزاً في الأمور العالمية، وأصبحت دراستها ودراسة مشاكلها تحتل في الوقت الراهن مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي. وعملية التنمية الاقتصادية ليست من الأمور السهلة الميسرة، فهي تتطلب تضافر كل الجهود والإمكانيات التي يبذلها الافراد في سبيل زيادة الإنتاج من مختلف السلع والخدمات .

أهداف وسياسات التنمية الاقتصادية :

تعبر التنمية الاقتصادية عن الأساليب والسبل التي يمكن بها تحقيق أهداف تحددها الفلسفة الأساسية للمجتمع . وبالرغم من صعوبة تحديد أهداف بعينها على اعتبار أنها الأهداف المنشودة للتنمية في كل مجتمع من المجتمعات، فإنه يمكن القول بصفة عامة أن الهدف الذي قد تسعى خطط التنمية نحو تحقيقه إنما ينحصر في المقام الأول في محاولة العمل على رفع مستوى المعيشة الاقتصادي والاجتماعي للأفراد. ويمكن تقسيم هذا الهدف إلى هدفين رئيسيين يتعلق الأول بزيادة الدخل القومي الحقيقي ويعرف بالهدف الاقتصادي، في حين يتعلق الثاني بعدالة توزيع الدخل القومي بين الأفراد بالشكل الذي يتحقق معه ارتفاع ملموس في مستوى المعيشة وهو الهدف الذي يعرف عادة بالهدف الاجتماعي. وحتى يمكن تحقيق هذين الهدفين بنجاح فإنه يجب العمل على تحقيق عدد آخر من الأهداف الأكثر تفصيلاً أو الفرعية، والتي منها على سبيل المثال :

أولاً : ترسيخ قواعد الكفاية الاقتصادية : ويتأتى ذلك عن طريق :

1- حسن توجيه واستغلال الموارد والطاقات الإنتاجية المتاحة .
2- زيادة صافي الإنتاج القومي والمدخرات الحقيقية .
3- زيادة صافي الدخل القومي الحقيقي والدخل الفردي الحقيقي .
4- تعديل التركيب النسبي للهيكل الاقتصادي القومي وتغيير طابعه التقليدي.
5- خلق نوع من الاستقرار الاقتصادي عن طريق تنويع الإنتاج .

ثانياً : ترسيخ قواعد العدالة الاجتماعية والتي يمكن أن تتحقق عن طريق :

1- حسن توزيع الدخل القومي والثروة القومية بين الأفراد .
2- تعميم الرفاهية العامة بما يحقق رفع مستوى المعيشة لجميع الأفراد .
3- تحقيق مستوى العمالة الكاملة .

ثالثاً : ترسيخ قواعد التنمية الأساسية عن طريق :

1- التنمية الرئيسية لرأس المال الاجتماعي والتي تتضمن كافة الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل رفع الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل واعتبارها استثماراً بشرياً في الأفراد أنفسهم، كالتحسينات في مستوى التعليم والصحة والثقافة والتدريب والتغذية .
2- التنمية الأساسية لرأس المال الثابت وهي تتضمن كافة التحسينات التي تدخلها الدولة على فنون الإنتاج ومعداته،وكذلك على المنشآت والأصول الثابتة كالمباني ومحطات الكهرباء ومشروعات الري والصرف وما إلى ذلك مما لا غنى عنه في خلق البيئة الملائمة للتنمية الاقتصادية.

العوامل الحركية في التنمية :

قد يتعذر ويصعب العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية أو على إرساء وترسيخ قواعدها بين مختلف المجتمعات ما لم يتحقق قدر كاف من الاستثمارات الجديدة المنتجة، كما قد يتعذر أيضاً تحقيق التنمية إذا ما فشل المجتمع في الاعتماد على واحداً وأكثر من العوامل ذات الطابع الحركي في العملية الإنتاجية . وهي العوامل التي يكون من شأنها إذا ما توافرت بالكم والكيف المناسبين أن تدفع العملية الإنتاجية إلى الأمام بل تكسب هذه العملية حركة ذاتية مطرده وتراكمية في الاتجاه المتزايد . أي أنه يمكن القول أن العوامل الحركية، أو ما يطلق عليها بالعوامل الديناميكية، يعزى إليها بشكل أو بآخر جميع التغييرات الجوهرية أو المرغوبة التي يحتمل أن تحدث خلال العملية الإنتاجية في كل من الاتجاهات المتعلقة بما يأتي :

1- المعروض من الموارد الإنتاجية البشرية واللابشرية من حيث الكم والنوعية.
2- كيفية استخدام القدر المتاح من هذه الموارد .
3- الأوضاع والنظم القائمة التي تمارس في محيطها مختلف أوجه النشاط الاقتصادي .

وللوقوف على ماهية هذه العوامل التي قد تساعد على تحويل الهياكل الاقتصادية المتخلفة من دائرة الركود أو السكون إلى دائرة النمو أو الحركية يمكن حصر أهمها والتي تتعلق بما يأتي :

أولاً : عامل التكنولوجيا :

لا شك أن ابتكار أدوات ووسائل تكنولوجية جديدة من شأنه أن يحدث ثورة تكنولوجية في الإنتاج، ومن ثم يعمل على زيادة إنتاجية الموارد المتاحة للمجتمع ، وبمعنى آخر أن ابتكار أدوات ووسائل تكنولوجية جديدة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الناتج مع ثبات مستلزماته من ناحية، وإما إلى تخفيض مستلزمات الإنتاج المقررة للحصول على نفس الناتج من ناحية أخرى . وفي ذلك تجدر الإشارة على أن مختلف الوسائل التكنولوجية التي تمت في المجتمعات المتقدمة تعالج مشكلة قصور عنصر العمل، أي ارتفاع تكاليفه بالنسبة لعنصر الأرض ورأس المال. ومن ثم فتلك المجتمعات تهدف من وراء استخدامها للأساليب والوسائل التكنولوجية الحديثة إلى توفير استخدام عنصر العمل، في حين يكون العكس تماماً في المجتمعات المتخلفة التي يجب أن تسعى إلى اكتشاف الأساليب التكنولوجية التي تحقق وفراً في استخدام رأس المال. ذلك لأن نقل الأساليب التكنولوجية من المجتمعات المتقدمة قد لا يناسب ظروف الدول المتخلفة،وعلى لك فإن نقل أو اقتباس الأساليب التكنولوجية عن الدول المتقدمة قد يؤدى إلى مزيد من التخلف إذا ما تم لها استخدام هذه الوسائل دون إدخال التعديلات اللازمة عليها . هذا فضلاً إلى أن مزايا الثورات التكنولوجية لا يمكن أن يقتصر على مجال الإنتاج فحسب، وإنما قد يؤدى أيضاً إلى مجالات التوزيع والنقل والتسويق والتخزين .

ثانياً : عامل التنظيم أو الفن الإداري :

أن النجاح في مجال التطبيق العملي للأساليب والوسائل التكنولوجية الحديثة كثيراً ما يتطلب ضرورة العمل على إعداد المشروعات اللازمة له تماماً، كما قد يتطلب ضرورة العمل على إعادة تشكيل النشاط التنظيمي بالصورة التي تكفل لهذه المشروعات القدرة على حل جميع المشاكل أو تذليل جميع العقبات والعراقيل العملية للإنتاج الفيزيقي أو المتعلقة بجميع العاملين به بطريقة اقتصادية ناجحة . ومما لا شك فيه أن خلق مثل هذا النشاط التنظيمي لابد وأن يتطلب مستوى معين من المهارات أو الكفاءات أو القدرات التي قد لا تتوافر

بطبيعة الحال إلا لدى عدد محدود من الأفراد منظمين كانوا أم مديرين أم أخصائيين أو عمال مهرة .

ثالثاً : عامل الاستثمار أو تكوين رأس المال العينى :

يعتبر العمل على تشكيل هيكل إنتاجي جديد من المقومات الأساسية للتنمية كما أنه من المعروف أن تشكيل من مثل هذا الهيكل من شأنه أن يتطلب إنفاقاً متزايداً سنة بعد أخرى لإعداد وتجهيز رأس المال المنتج والمتمثل في المعدلات والآلات والمواد الخام وغيرها من الموارد الاقتصادية الأخرى التي قد تتطلبها العملية الإنتاجية لذلك كان على جميع المجتمعات المتخلفة أن تسعى إلى توسيع قاعدة الاستثمارات المنتجة عن طريق التجميع أو التراكم السريع لرأس المال بكافة الوسائل الممكنة . ويجمع مختلف الاقتصاديين على أنه إذا كان معدل تكوين رأس المال العيني إلى القيمة المضافة أي معدل إجمالي الزيادة في رأس المال العيني من ناحية وإجمالي الزيادة التي تترتب عنها في الناتج القومي من ناحية أخرى . هو 4 : 1 فإن الحفاظ على مستوى الدخل الفردي الحال قد يستلزم تخفيض ما يعادل 4% من الدخل القومي لتكوين رأس المال العيني في حالة نمو السكان بمعدل 1% وما يعادل 8% في حالة نمو السكان بمعدل 2% وهكذا أما إذا كان الهدف هو تحقيق زيادة في الدخل الفردي قدرها 1% سنوياً فإن هذا الأمر قد يستلزم تخصيص حوالي 4% من الدخل القومي لتكوين رأس المال العيني في حالة ثبات عدد السكان وتتغير هذه المعدلات إذا ما تغير معدل النمو السكاني .

رابعاً : العامل المتعلق بحجم السوق وهيكل الطلب :

يعتبر العمل على أحداث تغييرات تجارية أساسية،أو على أقل تقدير العمل على إدخال بعض التغيرات الرئيسية على حجم السوق وهيكل الطلب بفرض ملائمة الظروف المناسبة لزيادة الإنتاج أحد العوامل الهامة لنجاح برامج التنمية. وحيث أن اتباع سياسة رشيدة لتحسين وسائل وسبل النقل والمواصلات والتخزين أو تطوير أساليب ووسائل الائتمان ونظم تداول العملة أو تنظيم العمليات المتعلقة بتوزيع السلع وتصريفها، سوف يكون من شأنه تغيير هيكل الطلب المحلي أو الإقليمي أو العالمي واتجاهه إلى السلع ذات التأثير الأفضل على الدخل القومي والعمالة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري وخلق نوع من التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل وهي خطوات هامة وضرورية بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

خامساً : العامل المتعلق بحسن منطقة الموارد الاقتصادية :

يؤدى توجيه الموارد الاقتصادية كالأرض والعمل ورأس المال بين مختلف قطاعات وأنشطة الاقتصاد القومي توجيهاً مثالياً إلى حسن استغلالها من ناحية، ورفع مستوى كفاءتها الإنتاجية من ناحية أخرى. ولتحقيق ذلك قد يقتضي الأمر القيام بتحسين العلاقات القائمة بين مختلف العوامل الإنتاجية المتاحة، باتباع أي من المسلكين التاليين أو بالجمع بينهما بنسب مختلفة وهما :

1- زيادة عرض أي من عنصري الأرض ورأس المال بالنسبة لعنصر العمل .

2- تحقيق الانكماش المرغوب في عرض عنصر العمل بالنسبة لعنصري الأرض ورأس المال .

سادساً : العامل المتعلق بتحسين الأوضاع الديموجرافية السائدة :

يمثل التحكم في العوامل الحركية للسكان، أي الإتجاه إلى التحكم في مختلف العوامل التي قد تؤثر على حجم القوة البشرية بالزيادة أو بالنقصان (معدل المواليد أو معدل الوفيات أو معدل الهجرة مثلاً) بل والاتجاه أيضاً إلى إدخال بعض التعديلات الأساسية في توزيع السكان جغرافياً ومهنياً واجتماعياً داخل المجتمع، عاملاً ضرورياً من بين الإجراءات التي يلزماتخاذها لنجاح التنمية . يتبين ذلك مثلاً أن معدل الإنتاج السنوي للسكان سوف يتوقف على عدد من العوامل، من ضمنها القوة البشرية العاملة بالنسبة لمجموع السكان . كما أن الإنتاجية الحدية للعمل باعتباره استثمار بشري أو رأسمال اجتماعي، سوف تتوقف هي الأخرى على مدى قدرته على حركة التنقل والانتقال بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية المكونة للمجتمع.

مشاكل التنمية الاقتصادية

أوضحت مختلف التجارب الدولية إلى أن ما من خطة للتنمية الاقتصادية إلا وقد واجهتها بعض المشاكل أو العقبات، ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو الثقافي أو الفني ، وهذه المشاكل أو العراقيل من شأنها رغم تباين طبيعتها أن تعمل بشكل أو بآخر كمحددات للتنمية . وبالرغم من تعدد وتشابك مثل هذه المشاكل أو العوائق تلك، بل بالرغم أيضاً من تباين درجة وجودها أو مدى تفاعلها فإنه يمكن حصرها في ثلاثة مجموعات، تضم :

المجموعة الأولى : المشاكل والعقبات ذات الصبغة الحضارية والاجتماعية وتتضمن :

1- البناء أو التركيب الاجتماعي، أي تركيب المجتمع من حيث العلاقات الاجتماعية التي تربط بين أفراده والتي تتضمن الحالة الزواجية والتعليمية والملكية .

2- البناء أو التركيب السياسي، أي الأوضاع والاتجاهات والميول والنظم والأيديولوجيات السياسية وشكل وطبيعة القيادات .

3- الأوضاع والنظم الثقافية والاجتماعية، فالمعتقدات والمذاهب الدينية وكذلك العادات والتقاليد والقيم تحدد في مجموعها الأهداف والمثل وبالتالي تحدد أوجه النشاط البشري والسلوك الإنساني .

المجموعة الثانية : المشاكل والمعوقات ذات الصبغة المادية أو الاقتصادية وتضم:

1- السياسات النقدية والضرائبية غير السليمة .

2- الندرة النسبية لبعض عوامل الإنتاج .

3- الدورات الاقتصادية السيئة المعقدة .

4- التخصص في إنتاج المواد الأولية الزراعية والاستخراجية

5- التبعيه الاقتصادية للدول الصناعية المتقدمة .

6- عدم التناسق بين معدلات النمو في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي .

7- سوء توجيه الاستثمارات بين مختلف قطاعات البنيان الاقتصادى القومي .

8- عدم توفر الجهاز الإنتاجي الكفء لتشغيل الموارد البشرية أو الطبيعية المعطلة .

9- عدم توفر الخبرات الفنية والقدرات التنظيمية .

10- عدم توفر جهاز مناسب للتسويق والنقل والتخزين .

المجموعة الثالثة : المشاكل أو العراقيل ذات الصبغة التاريخية:

وهي تلك التي كثيراً ما تعزى إلى متغيرات تاريخية،وتشمل

1- قصور السياسات التعليمية وانحسارها في النواحي النظرية دون النواحي العلمية والتكنولوجية .

2- قلة المهارات الفنية والقدرات التنظيمية .

3- ضعف رأس المال الوطني .

ومن الطبيعي أن المدى الذي سوف تحققه المجتمعات في مجال العمل على تنمية اقتصادياتها يتوقف على – وذلك بين عدد من الأمور الأخرى – مدى نجاحها في التغلب على مثل هذه المشاكل أو العراقيل التي يحتمل أن تعترض أو تعوق طرق تقدمها .

التنمية الاقتصادية و التمويل:

تعد ندرة رأس المال أو قصور رأس المال وانخفاض معدل التكوين الرأسمالي من أهم مظاهر التخلف الاقتصادي، بالإضافة إلى كونها تتسبب في إبطاء عملية التنمية لتلك الدول المتخلفة. والواقع أن الندرة النسبية لرأس المال تتخذ مظاهر مختلفة من دولة لأخرى، بل ومن قطاع لآخر داخل نفس الدولة . فبعض الدول تفتقر إلى الموارد الطبيعية ولا سيما الأرض الزراعية أو القابلة للزراعة، هذا علاوة على أن الدول النامية تكون غالباً أقل استعداداً للإستفادة الكاملة من إنتاجية الأرض الزراعية نظراً لنقص المصادر الرأسمالية اللازمة لرفع الإنتاجية الحدية وعدم توافر الخبرة الفنية . وحتى في الدول النامية التي تتركز فيها رؤوس الأموال في قطاع الزراعة فإنها تكون قليلة إذا ما قورنت برؤوس الأموال المستثمرة في الزراعة في الدول المتخلفة وذلك لتخلف وبدائية وسائل وأساليب الإنتاج الزراعي المستخدمة في الدول النامية .

ويكون التساؤل عن مدى أهمية التكوين الرأسمالي في دفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن المعروف أنه وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان الاقتصاديون يضعون التكوين الرأسمالي في المقام الأول من بين مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر في عملية التنمية. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تأثرهم بالفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي لم ير فرقاً أساسياً بين نمو الاقتصاد القومي بصفة عامة ونمو المشروع الفردي ، فحيث ينمو المشروع الفردي بزيادة تراكم رأس المال ، فإنها يرون أيضاً أن نمو الاقتصاد القومي يتوقف على درجة التراكم الرأسمالي في المجتمع ، وبمعنى آخر فإنهم كانوا ينظرون للنمو الاقتصادي على أنه دالة للتراكم الرأسمالي .

غير أن تلك النظرة قد تغيرت حيث تبين قصورها فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية بصفة خاصة، ظهرت الكثير من الكتابات التي تؤكد أن أسباب التنمية الاقتصادية لا تتهيأ بمجرد توافر رؤوس الأموال، وإنما يقتضي الأمر بالإضافة إلى ذلك وضع خطة اقتصادية رشيدة، وتوفير الأيدي العاملة المدربة، واستخدام المعارف الفنية الحديثة ، وإقامة الهياكل الأساسية وتوفير البيئة

الاجتماعية الملائمة وغير ذلك من المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية . لكن مما لا شك فيه أن عامل رأس المال عامل استراتيجي من عوامل التنمية لكنه ليس العامل الوحيد المؤثر في التنمية .

وعلى الرغم من ذلك فلا يجوز التقليل من أهمية التكوين الرأسمالي كعامل جوهري من العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية . ويرجع ذلك إلى أن العوامل الأخرى التي تؤثر في عملية التنمية تتوقف بدورها إلى حد بعيد على مدى توافر التكوين الرأسمالي . فتوافر رأس المال ، وما يؤدي إليه من تمويل كثير من المشروعات الإنتاجية ، يهيئ العوامل الأخرى أن تتغير بما يلائم احتياجات التنمية .

وعلى ذلك فإن تمويل التنمية لا يعتمد فقط على الموارد المحلية (أي المصادر الوطنية الداخلية)، وإنما يعتمد كذلك وبدرجة ما على المصادر التمويلية الخارجية . وإذا كان العبء الأكبر في هذا الشأن إنما يقع على عاتق المدخرات الوطنية ، فإن الحاجة للاستعانة بالمدخرات الأجنبية ترجع إلى اعتبارين أساسيين، يتعلق أولهما بتعزيز المدخرات الوطنية ومن ثم إتاحة الفرصة لتحقيق معدل أعلى من التكوين الرأسمالي ولا سيما في المراحل الأولى للتنمية حيث ينخفض مستوى الادخار الوطني بينما تزداد الحاجة إلى الاستثمار لتحقيق معدل مناسب للتنمية الاقتصادية . في حين يتعلق ثانيهما بإمداد الدول النامية بالعملات الأجنبية اللازمة للوفاء باحتياجات عملية التنمية الاقتصادية ولا سيما أن هذه الدول تتعرض باضطراد للعجز في موازين مدفوعاتها .

مصادر التكوين الرأسمالي (التمويل) :

يمكن تقسيم وسائل التكوين الرأسمالي – مصادر التمويل – من عدة جوانب، فإذا نظرنا إلى تلك المصادر من الناحية القومية فإنه يمكن تقسيمها إلى مجموعتين،تتعلق أولاهما بالمصادر الخارجية مثل القروض الأجنبية الخاصة والقروض الأجنبية العامة والمساعدات والهبات من حكومات أجنبية والمساعدات والهبات من هيئات دولية ، في حين تشتمل الثانية على المصادر الداخلية متمثلة في السياسة الضريبية والقروض العامة والمدخرات المحلية ... وغيرها .

وكذلك قد تقسم وسائل التكوين الرأسمالي من حيث طبيعتها وآثارها، فهناك الوسائل التقليدية ذات الأثر المباشر ، أي تلك التي تحقق فعلاً تجميع لأموال اللازمة للاستثمار وتشمل الاقتراض من مصادر داخلية وخارجية والضرائب ... وغيرها. وهناك الوسائل غير التقليدية ذات الأثر غير المباشر

مثل تنظيم الأجهزة المصرفية والأسواق النقدية وتخطيط التجارة الخارجية ... وغيرها.

وقد يلجأ البعض إلى تقسيم مصادر التكوين الرأسمالي تقسيماً عاماً من حيث الأسلوب المتبع ، وفي هذا التقسيم يكون لدينا أسلوب الضرائب ويشمل كل ما يتعلق بالضرائب من حيث طبيعتها وأنواعها ووسائل تحسين أجهزتها ... وأسلوب التمويل الخارجي وأسلوب التمويل بالعجز أو ما يطلق عليه أسلوب التمويل التضخمي وأسلوب الادخار القومي وخلافه من الأساليب سواء التقليدية منها أو غير التقليدية.

وليس من المهم إتباع أسلوب أو آخر في تقسيم مصادر التكوين الرأسمالي بقدر ما يجب أن يبنى تحليل كل من هذه المصادر على أساس الاعتبارات التالية :

أولاً : مدى فاعلية ذلك المصدر في تجميع الأموال اللازمة للتنمية .

ثانياً : إلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها لضمان تدفق مستمر من الأموال اللازمة وما هي الصعوبات التي تفوق هذا التدفق .

ثالثاً : ما هي الحدود العملية لإمكان الاستفادة من هذه الوسيلة ، مثال ذلك إلى أي مدى يمكن فرض ضرائب على الصادرات أو ضرائب تصاعدية ، أو عقارية .

رابعاً : إذا ما كانت إحدى هذه الوسائل قائمة بالفعل في الإجراءات اللازمة للارتفاع بكفاءتها كمصدر من مصادر التجميع الرأسمالي .

خامساً : ما هي المخاطر التي تكتنف أي من هذه الوسائل سواء في المدى القصير أو في المدى الطويل وكيف يمكن تجنب آثارها الضارة (أسلوب الاقتراض الأجنبي – أسلوب التمويل بالعجز) .

سادساً: هل تصلح هذه الوسيلة في ظروف معينة دون غيرها ولماذا وما هي العوامل الأكثر ملائمة لاستخدامها مع ضمان نتائج إيجابية .

مصادر التمويل الداخلية

يقع على مصادر التمويل الداخلية العبء الأكبر في تمويل عمليات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أنه لا يمكن أن يتحمل مجتمع ما عبء التنمية عن مجتمع آخر . وتتعدد وتتباين مصادر التمويل الداخلي من

مجتمع لآخر إلا أنه يمكن أن تحدد أربعة مصادر رئيسية للتمويل الداخلي، تتمثل في المدخرات الاختيارية والضرائب والقروض والوسائل غير المباشرة لتمويل التنمية والتي تتعلق بكل من التمويل بالعجز (التمويل التضخمي) والتمويل من خلال إحداث فائض في ميزان المدفوعات والتمويل من خلال الاستفادة من البطالة المقنعة .

أولاً : التمويل من المدخرات المحلية والاستثمارية :

يعرف الادخار على أنه الامتناع عن الاستهلاك في الفترة الزمنية الحالية بغرض زيادة القدرة على الاستهلاك في الفترات الزمنية المقبلة ،وينسحب هذا التعريف على ادخار القطاع العائلي وهو ما يختلف عن مفهوم الادخار بالنسبة لكل من قطاع الأعمال وقطاع الحكومة . وعلى ذلك فإن تعريف الادخار على أنه الجزء المتبقي من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك بشرط أن يستخدم بعد ذلك في الإنفاق على الاستثمار ليعد تعريفاً مناسباً لكل من القطاعات الثلاث العائلي والأعمال والحكومي .

وتتخذ مدخرات القطاع العائلي عدة صور من ذلك المدخرات التعاقدية كعقود التأمين على الحياة والمعاشات أو التأمينات الاجتماعية . كما قد تأخذ شكل الزيادة في الأصول السائلة سواء كان ذلك في شكل أرصدة نقدية أم في شكل أصول مالية مثل الأسهم والسندات والشهادات الاستثمارية ، وقد يكون في استثمار مباشر مثل بناء المساكن أو إستصلاح الأراضي أو خلافه من أوجه النشاط الاستثماري الفردي . ويتوقف مستوى الادخار في القطاع العائلي على تفاعل مجموعة من العوامل أهمها مقدار الدخل ، ونمط توزيع الدخل ، حجم الأصول السائلة والعادات والقيم الاستهلاكية السائدة في المجتمع .

أما ادخار قطاع الأعمال فإنه يتمثل في مدخرات قطاع الأعمال الخاص ومدخرات قطاع الأعمال العام . فبالنسبة لمدخرات قطاع الأعمال الخاص فتتمثل في الأرباح غير الموزعة والتي يكون من المتوقع زيادتها كلما زادت الأرباح التي تحققها المشروعات . أما مدخرات قطاع الأعمال العام فإنها تتمثل فيما يؤول للحكومة من أرباح المشروعات المملوكة لها وهي تتوقف على أثمان منتجاتها وتكلفة الإنتاج.

ويتمثل ادخار القطاع الحكومي في الفرق بين الإيرادات الحكومية من الضرائب والمصروفات الحكومية الجارية (الاستهلاك الحكومي)، ويتوقف الادخار الحكومي على العديد من العوامل والتي من أهمها أسعار وأنواع

الضرائب ، درجة كفاءة الأجهزة الضريبية في التحصيل ، مستوى الكفاءة الحكومية في الإدارة العامة ، الاستهلاك الحكومي ... إلخ .

ثانياً : التمويل من الحصيلة الضريبية :

تعد الحصيلة الضريبية عنصراً هاماً اللازمة لاحداث التنمية، وأغراض النفقات الجارية. ولابد وأن يتجه الاهتمام نحو إصلاح الجهاز الضريبى وتيسير مهمة الممولين ورفع كفاءة العاملين به والوصول إلى أعلى معدلات للتحصيل، لضمان الحصول على الحصيلة الضريبية. كذلك فلابد من توافق المعدلات الضريبية، والقدرة الداخلية لسكان المجتمع . ويرى كثير من الاقتصاديين أن الضرائب تمثل ما بين 10% - 15% من قيمة الناتج القومي في الدول المتخلفة بينما تصل تلك النسبة إلى ما بين 30 - 40% في الدول المتقدمة . وقد لا يكون من السليم أو من المتاح عملياً رفع نسبة الضرائب في الدول النامية على نفس نسبتها في الاقتصادية المتقدمة ، إلا أنه لا جدال في ضرورة زيادة الحصيلة الضريبية كشرط أساسي لإتاحة الفرصة للنمو الاقتصادي السريع .

خصائص النظم الضريبية للدول النامية :

تتميز النظم الاقتصادية للدول النامية بالعديد من الخصائص الاقتصادية والسلوكية التي تؤثر بشكل أو بآخر على نظامها الضريبي ولكن بشكل عام فإن النظم الضريبية لتلك الدول تتميز بمجموعة من الخصائص لعل من أهمها :

1- انخفاض نسبة الضرائب إلى الدخل القومي : نتيجة لاتساع نطاق المعاملات غير النقدية في الدول النامية وبخاصة في القطاع الريفي ، وانخفاض مستوى الدخل الفردي وكذلك انخفاض مستوى الوعي الضريبي وعدم وجود دفاتر وسجلات حسابية منظمة لغالبية المشتغلين بالنشاط الاقتصادي بالإضافة إلى عدم كفاءة الأجهزة الضريبية .... إلخ نتيجة لكل ذلك تتسم تلك الدول بسيادة أسلوب التقدير الجزافي للربط الضريبي وكذلك انخفاض نسبة تلك الضرائب إلى الدخل القومي .

2- انخفاض نسبة الضرائب المباشرة إلى جملة حصيلة الضرائب : تشتمل الضرائب المباشرة على تلك الضرائب التي تجب على الدخول الفردية وعلى الأعمال التجارية والأرباح غير الموزعة والأرباح الاستثنائية وأرباح رأس المال والمرتبات وضريبة الأفراد والأراضي الزراعية والمباني وضرائب ورسوم الأيلولة على التركات . وفرض النظام

الضريبي المباشر ، المتسم بالعدالة ، تحول دونه الكثير من العقبات ، ويقع عبء الضرائب على كاهل طبقة الموظفين . ونتيجة لكل ذلك تنخفض نسبة حصيلة الضرائب المباشرة إلى جملة حصيلة الضرائب في الدول النامية عن مثيلتها في الدول المتقدمة .

3- ارتفاع نسبة الضرائب على التجارة الخارجية إلى جملة حصيلة الضرائب : نظراً للأهمية المرتفعة لقطاع التجارة الخارجية للسلع المنظورة في الدول النامية في تكوين موازين المدفوعات الخاصة بتلك الدول ولكون حصيلة الصادرات السلعية لتلك الدول تشكل نسبة معقولة من الدخل القومي لها في الوقت الذي تتضائل فيه أهمية تجارة السلع المنظورة في موازين مدفوعات الدول المتقدمة وبالتالي أهمية صادراتها السلعية بالنسبة إلى دخلها القومي . فإن الدول النامية تعد تجارتها الخارجية مصدراً رئيسياً من مصادر تمويل الحصيلة الضريبية هذا بالإضافة إلى سهولة تحصيل تلك الضرائب على الصادرات أو الواردات السلعية .

اختيار نوع الضرائب الملائم لتمويل التنمية الاقتصادية :

بعد استعراض الخصائص الأساسية للنظم الضريبية في الدول النامية فإنه يتحتم الإجابة على التساؤل الخاص بمدى أفضلية الاعتماد على أي من الضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة بالنسبة للدول النامية وليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين حول الإجابة على ذلك التساؤل فبينما يرى البعض استخدام الضريبة المباشرة فإن البعض الآخر يرى استخدام الضرائب غير المباشرة بينما يرى فريق ثالث ضرورة استخدام كل من نوعي الضريبة مباشرة وغير مباشرة . ويرى الدكتور على لطفي أن مصلحة الدول النامية تقتضي الاعتماد على الضرائب غير المباشرة لتمويل خطط التنمية ويرجع ذلك للأسباب الآتية : [1]

1- تتميز الضرائب غير المباشرة بأنها تؤدي إلى جانب وظيفتها المالية وظيفة اقتصادية وهي تحقيق التوازن بين العرض والطلب لكل فرع من فروع الإنتاج . ففي حالة زيادة العرض عن الطلب يؤدي تخفيض

---

(1) على لطفي ، دراسات في تنمية المجتمع ، القاهرة 1974 ، القسم الثاني ص ص 78 - 79 .

الضريبة إلى تخفيض الثمن ومن ثم زيادة الطلب ليتعادل مع العرض والعكس صحيح .

2- الضرائب غير المباشرة أكثر عدالة من الضرائب المباشرة ويرجع ذلك إلى كون الضرائب المباشرة تحابى أصحاب الدخول المرتفعة على حساب أصحاب الدخول الضعيفة . فالعمال والموظفين (أصحاب الدخول الضعيفة) لا يكون لديهم أي فرصة للتهرب من الضريبة المباشرة ولو جزئياً لأنهم يدفعونها بناءاً على إقرار من الغير – صاحب العمل أو الحكومة – وغالباً ما يتم تحصيلها عند المنبع . أما رجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة – أصحاب الدخول المرتفعة – فتكون لديهم فرص كثيرة للتهرب من الضريبة المباشرة لأنهم يدفعونها بناء على إقرار يقدموه بأنفسهم .

3- في ظل الضريبة المباشرة تكون هناك تفرقة بين الممولين منها : تفرقة بين الممولين الذين يكونون ملزمين بحكم القانون بإمساك دفاتر منتظمة وبين الممولين الذين لا يلزمهم القانون بذلك ... تفرقة بين الممولين الذين تسمح لهم طبيعة عملهم بالتهرب من الضريبة والممولين الذين لا تسمح لهم طبيعة عملهم بذلك .... تفرقة بين الممولين الذين لهم صلات خاصة بالمسئولين عن تقدير الضريبة وبين الممولين الذين تنعدم صلاتهم بالمسئولين .... إلخ .

4- تتميز الضرائب غير المباشرة بالمرونة حيث تزداد حصيلتها – على الرغم من عدم زيادة معدلاتها – في فترات الرواج نتيجة لكثرة المعاملات وزيادة الإنفاق .

5- لا تستدعي الضرائب غير المباشرة وجود جهاز إداري ضخم لتقدير وربط وتحصيل الضريبة ومكافحة التهرب منها بعكس الحال في الضرائب المباشرة .

6- يعد التهرب من الضرائب التصاعدية المباشرة أمراً سهلاً بقيام الممولين بإخفاء جزء من دخولهم أو توزيعها على أفراد أسرهم حتى يخضع كل دخل على حده لشريحة ضريبية منخفضة . في حين أنه يمكن تطبيق التصاعد في الضرائب غير المباشرة دون إمكانية للتهرب منها وذلك من خلال التمييز في الضريبة بين كل من السلع الضرورية اللازمة لأصحاب الدخول المنخفضة والسلع الكمالية التي يستهلكها ذوي الدخول المرتفعة .

العوامل التي تحدد حجم الطاقة الضريبية :

تعرف الطاقة الضريبية للمجتمع بأنها أقصى قدر من الإيرادات العامة يمكن تحصيلها بواسطة الضرائب وذلك دون الإخلال بالقواعد الاقتصادية والمالية التي تحكم نشاط الممولين ودون المساس بالاعتبارات السيكولوجية لهم . ويتحدد حجم الطاقة الضريبية للمجتمع على مجموعة من العوامل لعل من أبرزها:

1- حجم الدخل القومي : من المعروف أن الدخل القومي إن هو إلا مجموع دخول الأفراد الذين ساهموا في العمليات الإنتاجية بالمجتمع أو هو مجموع متحصلات أو عوائد العناصر الإنتاجية التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال سنة وحيث أن متحصلات العناصر الإنتاجي ما هي إلا دخوله مالكي هذه الموارد فإنها بالتالي تمثل الأوعية التي تفرض عليها الضرائب وعلى ذلك فإن زيادة حجم الدخل القومي تؤدي إلى زيادة الطاقة الضريبية للمجتمع .

2- درجة العدالة في توزيع الدخل : إذا ما اتسم توزيع الدخل القومي بدرجة عالية من عدم العدالة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة القدر الخاضع للضريبة حيث تخضع الشرائح المرتفعة للدخل لمعدلات مرتفعة من الضريبة التصاعدية .

3- مقدار ما تقدمه الدولة من خدمات مجانية لأفراد المجتمع حيث أن زيادة تلك الخدمات مثل التعليم والصحة والأمن ... يؤدي إلى زيادة مقدرة المجتمع على تحمل عبء الضريبة على الرغم من انخفاض مستويات الدخول الفردية .

4- النظام الضريبي مثل نوعية الضرائب ، ومعدلاتها وكفاءة الجهاز الضريبي ودرجة الوعي الضريبي للممولين ... إلخ .

أسس السياسة الضريبية في الدول النامية :

أن المهمة الرئيسية للسياسة الضريبية للدولة النامية تكون في تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه إلى الوجهات المنتجة ثم محاولة زيادته بشكل مضطرد . وفي ضوء تلك المهمة فإن الضرائب تصبح وسيلة امتصاص الجزء الأكبر من ذلك الفائض الذي لا يستخدم لأغراض استثمارية وتصبح المشكلة الرئيسية هي البحث عن مصادر ذلك الفائض أو اكتشافه وتوجيهه نحو الاستثمار

دون أن يترتب على تلك العملية انتقاص فرص ظهور مثل ذلك الفائض الاقتصادي .

وحيث أن سياسة التنمية هي في جوهرها سياسة اجتماعية قومية يستفيد منها جميع أفراد المجتمع فإن الأمر ليستدعي ضرورة أن ترسم السياسة الضريبية بحيث يسهم كل فرد في تمويل عملية التنمية (من خلال ضرائبه) بالقدر الذي يسمح به فائض الاقتصادي غير المستخدم أو بمعنى آخر الغير موجه اختيارياً نحو الاستثمار .

وحيث يختلف الفائض الاقتصادي من فرد لآخر نظراً لاختلاف احتياجاته الاستهلاكية واختلاف مستويات دخولهم واختلاف مستوى الدخل الذي يجعل لدى كل منهم الحافز لبذل المزيد من الجهود لذلك يجب أن تتسم السياسة الضريبية بالعدالة في توزيع أعبائها وإذا ما علمنا أن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية تراكمية بمعنى أنه سوف يصاحبها ارتفاع في الدخل إلى الإنفاق الاستهلاكي كاملة أو بمعنى آخر فإن تلك السياسة يجب أن تأخذ في اعتبارها أن يكون معدل التزايد في الإنفاق الاستهلاكي أقل من معدل الزيادة المتوقعة في الدخل القومي وبخاصة في المراحل الأولى للتنمية .

وإذا ما كان هدف سياسة التنمية هو تشجيع النمو في قطاع أو نشاط إنتاجي معين فإنه يجب أن تأخذ السياسة الضريبية هذا الهدف بعين الاعتبار وهو ما يعرف بمبدأ الإعفاء الضريبي أو التخفيضات الضريبية . كما أن الضرائب على الواردات يجب أن تخطط ضمن الإطار العام لخطة التنمية فقد تعفى مثلاً السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة صناعات وطنية من الضرائب في الوقت الذي تفرض فيه ضرائب مرتفعة على السلع الاستهلاكية .

على أنه وفي كثير من الدول يمكن تجميع حصيلة ضريبية كبيرة من خلال الضرائب على العقارات والملكيات الزراعية ولكن لكي يتأتى ذلك يشترط عدم وجود النفوذ السياسي في أيدي الطبقة الغنية حيث أنها في تلك الحالة سوف تستطيع أن تقاوم أي اتجاهات تشريعية ضريبية تفقدها جزءاً من المزايا أو المكاسب المادية التي تتمتع بها .

ثالثاً : التمويل من القروض (الدين الأهلي)

أن المقصود بالقروض المستخدمة في تمويل عمليات التنمية ليست تلك القروض التي تقوم عليها الحكومات بغرض تغطية جزء من نفقاتها الجارية أو سد عجز طارئ في الموازنة العامة للدولة ولكن يقصد في هذا الجزء تلك القروض التي تصدرها الدولة بغية تمويل بعض مشروعات التنمية . وفي هذا

الصدد يرى نورمان بوكانان [1] أنه لا يوجد شيء يحول دون الاقتراض ما دامت تلك القروض ستستخدم في مشروعات التنمية الحكومية وطالما كانت تلك المشروعات مدروسة وتستثمر فيها الأموال لآجال طويلة .

وتتركز مشاكل الاقتراض الرئيسية التي تواجه حكومات البلاد المتخلفة في اختفاء عادات الادخار وانعدام وجود أسواق منتظمة للأوراق المالية الحكومية وانعدام الطلب من جانب المصارف التجارية ومؤسسات التأمين ، يضاف إلى ذلك اتجاه الحكومات نفسها صوب التمويل بالوسائل التضخمية وما يتبعه من مخاوف التضخم . وإذا لم تكن زيادة القروض المصحوبة بتضخم فإن التنمية الاقتصادية يمكن أن تمول إلى حد ما دون ما إرهاق للطبقات الفقيرة .

وعند الحديث عن القروض أو الدين الأهلي فإنه غالباً ما يواجهه السؤال التالي : إذا ما كانت الحكومة بما لها من سلطة تستطيع أن تفرض ما تشاء من الضرائب – بالإضافة إلى كونها تملك الوسائل الكفيلة بتحديد كمية النقود في المجتمع فلماذا تلجأ إلى أسلوب القروض الداخلية . والإجابة على ذلك السؤال ذات شقين يتعلق الأول منها بأن قدرة الحكومة على إصدار النقود أو على فرض الضرائب ليست سلطة مطلقة وإنما يحكمها العديد من الاعتبارات والقوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . بينما يتصل ثانيهما بأن هناك اختلافات جوهرية بين كل من الضرائب والقروض فحيث تكون حصيلة الضرائب غير قابلة للتخصيص لمشروع أو وجه إنفاقي معين فإن القروض العامة تحتمل هذا التخصيص ، وحيث تحمل الضرائب صفة الإجبار فإن القروض وبحكم طبيعتها اختيارية تعاقدية وحيث لا ترد الضريبة لدافعيها ترد قيمة القرض وفوائده لمن اكتتب فيه ، وحيث تؤدي الضرائب إلى زيادة الإيرادات العامة دون تحميل أعباء إضافية آجلة أو عاجلة على جانب النفقات فإن القروض تزيد من الإيرادات العامة عند إصدارها ولكنها تزيد من النفقات العامة عند استهلاكها . وأخيراً فإن الآثار المترتبة على فرض الضريبة تختلف كلية عن تلك التي تترتب على إصدار القروض العامة .

رابعاً : الوسائل غير المباشرة لتمويل التنمية

نظراً لعدم كفاية وسائل التمويل الداخلي السابق الإشارة إليها عن الوفاء باحتياجات العديد من الدول في أحداث النمو الاقتصادي أو بمعنى آخر في مواجهة المطالب المتزايدة لعمليات التراكم الرأسمالي اللازمة لإحداث النمو

---

(1) نورمان بوكانان ، هواردايس ، وسائل التنمية الاقتصادية ، الجزء الثاني ، مكتبة النهضة المصرية 1998.

الاقتصادي في الدول النامية فإنها في الغالب ما تلجأ إلى إتباع بعض الأساليب غير المباشرة في توفير رؤوس الأموال اللازمة لدفع عجلة النمو وذلك من خلال عمليات التمويل التضخمي أو ما يطلق عليه بالتمويل بالعجز (استحداث عجز في الموازنة العامة للدولة) وكذلك التمويل من خلال استحداث فائض في موازين المدفوعات أو التمويل من خلال الاستفادة من ظاهرة البطالة المقنعة . وتختلف الآراء والحجج التي يسوقها الاقتصاديين حول إمكانية ومدى استخدام أي من الأساليب السابقة والمخاطر التي تصاحب كل منها إلا أن تجارب العديد من الدول في مجال التنمية الاقتصادية تشير إلى أن تلك الوسائل غير المباشرة أصبحت مصدراً أساسياً من مصادر التمويل الداخلي بل يمكن القول أنها أصبحت إحدى سمات الاقتصاديات النامية .

ماهية التمويل التضخمي :

يعتبر التمويل عن طريق التضخم أو استحداث العجز في الموازنة العامة للدولة من المسائل التي أثارت – ومازالت – الكثير من الجدل العلمي وبخاصة بالنسبة لعمليات التنمية للدول حديثة العهد بها . وتتلخص فكرة التمويل التضخمي في التجاء الدولة إلى خلق مزيد من النقود والائتمان لتمويل بعض مشروعات التنمية وتشغيل العاطلين واستغلال الموارد الطبيعية ومن ثم تحقيق معدلات سريعة للتنمية . وترتبط فكرة التمويل التضخمي بالعلاقة بين توسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع وكمية النقود أو وسائل الدفع اللازمة لحمل كميات الإنتاج من بداية مراحل العمليات الإنتاجية إلى نهايته فإذا لم تقترن الزيادة في الإنتاج بزيادة مناسبة في حجم وسائل الدفع فإن ذلك سوف يؤدي إلى تعطيل أو توقف تدفق تيار السلع والخدمات مما يعرض المنتجين لخسائر فادحة . إلا أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن زيادة وسائل الدفع ليست هدفاً في حد ذاتها حيث تؤدي زيادتها عن القدر المطلوب منها إلى إعاقة التقدم الاقتصادي ومنعه عن طريق غاياته .

ولذلك فقد ظهرت بعض الآراء والحجج التي يؤيد بعضها ويعارض البعض الآخر منها أسلوب التمويل بالعجز . وكلا الجانبين يتخذ من النتائج التطبيعية وخبرات الدول ما يؤيد وجهة نظره . وعلى كل فإن مشكلة التمويل التضخمي – كغيرها من المشاكل الاقتصادية – تتوقف على الظروف الأخرى السائدة بالمجتمع وعلى كيفية مواجهة النتائج المحتملة وتلافي آثارها السيئة إن وجدت .

الآراء المؤيدة للتمويل التضخمي :

تستند أراء مؤيدي التمويل التضخمي إلى أنه لا يمكن حل مشكلة ندرة رأس المال بالأساليب التقليدية كالضرائب والقروض والادخار الاختياري فهناك حدود قصوى لما يمكن تجميعه من تلك الوسائل وكذلك فإنه من العسير إجبار الأفراد على زيادة الإنتاج دون زيادة أجورهم النقدية . كما أن التمويل باستحداث العجز في الموازنة العامة لن يحتاج على مهارة أو خبرة إدارية وتنظيمية كبيرة كتلك الضرورية لتنشيط التمويل بالوسائط السالفة الذكر .

كذلك يرى هؤلاء المؤيدين أن التمويل باستحداث العجز قد يؤدي إلى إحداث تضخم سعري ولكن ذلك التضخم السعري لن يستمر طويلاً إذا ما اتبعت الدولة السياسة الاقتصادية السليمة التي تعمل على تلاقي أثاره . بالإضافة إلى أن التمويل التضخمي سوف يمكن الدولة من تنفيذ المشروعات التي تزيد من طاقتها الإنتاجية وبالتالي يزداد حجم المدخرات في المراحل التالية وكذلك سوف تزداد حصيلة الدولة من الضرائب .

الآراء المعارضة للتمويل بالعجز :

يرى هذا الفريق من الاقتصاديين أنه لا يمكن أن يكون أسلوب التمويل بالعجز بهذه السهولة وبهذه النتائج الباهرة وبهذه البساطة وإلا لما كانت هناك مشكلة اسمها ندرة رأس المال ولو أن أسلوب التمويل التضخمي كان خالياً من المشاكل لاتجهت إليه جميع الدول فهو أفضل من الاقتراض الخارجي ، بالإضافة إلى كونه لن يفقد الحكومة شعبيتها بعكس أسلوب الضرائب . فيرى هذا الفريق من الاقتصاديين أنه ليس هناك من ضمان لأن يؤدي التمويل باستحداث العجز إلى زيادة الادخار عن المزيد من حصيلة الضرائب وحتى إذا ما زاد الادخار الاختياري فإن هذا قد يتدفق إلى الاستثمار الخاص وقد تجد الحكومة أنها في نفس الوضع من حيث تحملها لأعباء الاستثمار العام ... وهكذا قد تزداد أو تطول فترة التضخم وتزداد آثاره .

ونظراً لكون المشروعات التي يتم تمويلها من خلال ذلك الأسلوب في المراحل الأولى للتنمية هي مشروعات البنية الأساسية كالمرافق العامة والكهرباء والطرق وخلافه وأن الزيادة الناشئة عن مثل تلك المشروعات لن تأتي إلا بعد مضي وقت طويل نسبياً وحيث أن الميل للاستهلاك في تلك المجتمعات مرتفع وهيكلها الاقتصادي يفتقر إلى الطاقات الصناعية الكبيرة وبالتالي يتسم العرض الكلي فيها بعدم المرونة في المدى القصير وحيث يسود طابع الاكتفاء الذاتي في

قطاعات الريف فإن المشكلة تعد أكثر ضرورة مما يري المؤيدين حيث تؤدي الزيادة في الدخل إلى زيادة الطلب إلى السلع الاستهلاكية الغذائية ولن تعود الزيادة في الدخل الناشئة من ارتفاع الأسعار على طبقة المنظمين والقادرين على الادخار والاستثمار فحسب كما هو الحال في الدولة المتقدمة ، بل ستعود على فئات الزراع والتجار وهي الفئات التي لا تعني زيادة دخولهم بالضرورة زيادة في مقدرتهم الادخارية بالإضافة إلى أن هذه الطبقات ليس هناك ما يثبت أن لديها ميولاً للاستثمار في مجالات ومشاريع صناعية . وعلى ذلك فإنه من المنتظر أن يكون الأثر التضخمي سيئاً في الدول النامية وبخاصة في المدى القصير .

من كل ما سبق أن أسلوب التمويل باستحداث العجز في الميزانية يجب وبخاصة في بداية مراحل التنمية الاقتصادية إلى المشاريع ذات الأثر المباشر من حيث زيادة الإنتاج لأن هذا سيجعله محدود المدى طالما أن الاستثمار الأولى يخلق إنتاجاً إضافياً ودخلاً إضافياً . وأنه يجب أن يوجه على المجتمعات النامية ألا تفرط في استخدام هذا الأسلوب ثم تجد نفسها أمام مجموعة من المشاكل الضخمة والمعقدة من جراء استخدام أسلوب التمويل بالعجز.

مصادر التمويل الخارجية :

تحتاج الدول النامية إلى كميات ضخمة من رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية اللازمة لإعطاء دفعة قوية لعمليات التكوين الرأسمالي في المراحل الأولى من خطط التنمية الاقتصادية – لكن هناك العديد من الاعتبارات الواجب مراعاتها عند مناقشة موضوع رأس المال الأجنبي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية .

فهناك مثلاً قدرة الدول النامية على الاقتراض وقدرتها على سداد تلك القروض وخدمة الدين الخارجي (القوائد) ، ومدى فاعلية القروض الأجنبية وأي المصادر أفضل من غيرها في الحصول على تلك الأموال ، بأى المجالات يمكن أن يساهم رأس المال الأجنبي في تمويلها ، بالإضافة إلى الشروط التي تضعها الجهات المقرضة ومدى ملائمتها واستعداد الدول النامية لقبولها وأثر ذلك على اقتصاديات تلك الدول إلى غير ذلك من الاعتبارات الهامة التي يجب أن تراعيها الدول النامية عندما تقرر الاستعانة برأس المال الأجنبي لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية .

وتنقسم رؤوس الأموال الأجنبية حسب مصدرها إلى ثلاثة أقسام رئيسية يتعلق أولها برؤوس الأموال الأجنبية الخاصة ، ويتعلق ثانيها بالمساعدات المالية من الدول المتقدمة ، في حين يتعلق ثالثها بقروض ومنح المنظمات الدولية.

أولاً : رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة :

على الرغم من أن الجزء الأكبر من تحركات رؤوس الأموال الأجنبية يتمثل في القروض أو المعونات الحكومية إلا أن الاعتقاد السائد هو أن هذه مرحلة انتقالية يجب أن تتبعها مرحلة تكون فيها الدول النامية مهيأة لتشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص وإذا أرادت الدولة أن تسير في هذا الاتجاه فلابد من تكييف تشريعاتها القومية على النحو الذي يجذب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة ويجعل منها أداة تسهم اسهاماً إيجابياً في الإنماء وذلك من خلال توفير الضمانات الكافية حول عدم تأميم ، أو مصادرة تلك الأموال أو منعها من تحويل أرباحها إلى الخارج وتنقسم رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى نوعين :

1- القروض الأجنبية الخاصة : وتتمثل القروض الأجنبية الخاصة في شراء أصحاب رؤوس الأموال بالدول المتقدمة للأوراق المالية (الأسهم أو السندات الحكومية) التي تصدرها الحكومات أو البيئات العامة أو الخاصة بالدول النامية . وعلى ذلك فليس هناك للمستثمر الأجنبي سيطرة أو رقابة على المشروعات التي يعتمد تمويلها على ذلك النوع من القروض كما أن أسعار الفائدة عليها تعد منخفضة نسبياً ولقد اختفى.

2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتمثل تلك الاستثمارات في المشروعات والأنشطة التي يملكها ويديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو لنصيب كبير منها مما يبرر لهم حق الإدارة والرقابة المباشرة على المشروع لكن يلاحظ أن الدول النامية يكون لديها قدر كبير من التخوف من هذا النوع من الاستثمارات ، من حيث استنزاف تلك الشركات لمواردها القومية دون الاهتمام بمصلحة الدولة ، كما أن رؤوس الأموال تلك أصبحت باهظة التكاليف لارتفاع نسبة ما يتم تحويله للخارج من عوائد .

ثانياً : المساعدات المالية من الدول المتقدمة :

إن المساعدات المالية التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية (المعاملات الثنائية الحكومية) تشكل في الواقع أهم عناصر انسياب الأموال الأجنبية إلى الدول النامية حيث تشكل أكثر من 65% من إجمالي الأموال

الأجنبية التي تنساب تجاه الدول النامية . وتأخذ المساعدات المالية من الدول المتقدمة شكل المنح أو المساعدات أو الهبات أو أنها تكون في صورة قروض طويلة الأجل والمنح لا تحمل التزاماً بالسداد مستقبلاً في حين تحمل القروض مثل ذلك الالتزام وتختلف القروض المقدمة من الدول المتقدمة إلى تلك النامية من حيث الشروط التي تصاحب كل قرض والتي تجعل من بعض القروض قروضاً ميسرة والبعض الآخر قروضاً صعبة إلا أنه أياً كان شكل هذه المساعدات فإنها ترتبط بالدرجة الأولى بالعلاقات السياسية بين الدول المانحة وتلك المتلقية للمساعدات المالية . وفي كل الأحوال فإن المساعدات المالية تتميز بعدم كفايتها على الرغم من اتجاهها نحو التزايد من عام لآخر إلا أنها ما زالت ضئيلة جداً إذا ما قورنت باحتياجات الدول النامية من جهة وبإمكانيات الدول المتقدمة اقتصادياً من جهة أخرى . كما تتميز تلك المساعدات المالية بسوء التوزيع بشكل صارخ سواء من حيث مدى إسهام كل دولة من الدول المتقدمة أو من حيث نصيب كل دولة من الدول النامية .

ثالثاً : قروض المنظمات الدولية :

لم تبدأ المنظمات الدولية في تقديم القروض إلى الدول النامية إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية . وفي أعقاب تلك الحرب وطبقاً لاتفاقية "برتون وودز" فقد أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير وتتمثل الإجراءات التي يتخذها البنك لإقراض الدول وذلك عندما تتقدم الدولة الراغبة في الاقتراض بطلب إلى البنك ويدرس الطلب في المركز الرئيسي وإذا ما كانت نتيجة الدراسة التمهيدية مقبولة يخطر البنك الدولة صاحبة الطلب بأنه في حاجة إلى مزيد من الدراسة . ثم يقوم البنك بإرسال بعثة منه إلى الدولة الطالبة لدراسة إمكانيات وظروف المشروع المزمع الاقتراض من أجله وتتكون بعثه البنك من مهندس واقتصادي وخبير في الشئون غير الهندسية يكون متخصصاً في الجانب النوعي للمشروع . ويدرس الفنيون الجوانب الفنية للمشروع (الجوانب التكنيكية) ، بينما يقوم الاقتصادي بدراسة الحالة الاقتصادية في الدولة الراغبة في الاقتراض من حيث قدرة الدولة على سداد مديونيتها مستقبلاً وبعد ذلك يقرر البنك ما إذا كان من الممكن أن يمول المشروع من عدمه وغالباً ما تكون المعايير التي تتم الموافقة بموجبها على القرض هي أن المشروع المطلوب الاقتراض من أجله مشروع يعود على البلد بالنفع وكذلك إمكانية السداد مستقبلاً . وإذا ما تقرر منح القرض

فتشكل لجان التقييم والمتابعة للتأكد من أن القرض المذكور يستخدم في الغرض الذي أتفق عليه .

وعلى الرغم من أن ثمة اعتبارات سياسية قد تشوب قرارات البنك في منح القروض أو رفضها إلا أن الدراسات الجادة التي تقوم بها البعثات الميدانية لا شك تكشف الكثير مما يفيد الدول النامية ويساعدها على تخطيط مسارها الاقتصادي في الاتجاه السليم ، كما قد يكشف مواطن شغف يمكن تقويتها أو مشاكل عاجلة يمكن علاجها .

وبالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير هناك الهيئات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة والتي أنشئت لمساعدة الدول النامية وبخاصة في مجال المعونة الفنية . وهناك هيئات شبه دولية بدأت تمارس نشاطها مثل بنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية العربي وصناديق الإنماء العربية ، والمصرف العربي الإسلامي – للتنمية – وهذه المؤسسات لها دور هام في تمويل عمليات التنمية في دول العالم الثالث.

تقييم العون الأجنبية :

تعددت في السنوات الأخيرة أنواع المعونات التي حصلت عليها الدول النامية سواء الفنية منها أو المالية وقد ساعدت تلك المعونات في تحقيق أهداف عديدة كما تعددت أشكالها مثل المعونات النقدية لموازنة العملة الوطنية ، والقروض والمنح للأغراض الاقتصادية والاجتماعية وفائض الحاصلات الزراعية والسلع الاستهلاكية . والمعونات الفنية عن طريق الخبراء والتكنولوجيين وأساتذة الجامعات ، والتدريب الفني في الزراعة والصناعة والتعدين وخلافه من المجالات .....

وكل نموذج من هذه المساعدات له ظروفه وأهميته وأثاره التي لا شك تختلف ما بين دولة وأخرى ولا يمكن القول أن هناك قاعدة عامة لكميات ونسب العون اللازمة في أشكالها المختلفة ولا لنوع العلاقات التي يجب أن تقوم بين الدولة أو الهيئة المانحة للعون والدولة المتسلمة له في الأجال القريبة أو البعيدة . إلا أن هناك عدداً من النقاط التي يمكن إثارتها بصدد العون الخارجي علماً بأن تلك النقاط ستختلف عند التطبيق ما بين دوله وأخرى .

1- لا توجد علاقة رقمية مباشرة بين حجم العون الاقتصادي ومعدل النمو . والعون الأجنبي يجب أن يكون وسيلة لمساعدة الدول النامية على أن تساعد نفسها . وقد تكون هناك ثمة ظروف خارجية وداخلية تؤثر في

مدى الاستفادة من العون المالي والفني أو التكنولـوجي ، إلا أن ذلـك العون لابد أن يؤخذ كأداة يتوقف نجاحها وفاعليتها على السياسات التي تتبعها الدول المستفيدة .

2- من الأفضل أن يكون العون عن طريق هيئات إقليمية محايدة أو فـروع للأمم المتحدة أو منظمات دولية ، عن أن يتم عن طريق حكومات معينة ذلك لأن احتمال التدخل في السياسة الداخلية للدولة المستفيدة بأية صورة من الصور ومهما توافر حسن النية أمر يثيـر الكثيـر مـن المتاعـب والأزمات النفسية والتشكك والاعتقاد بأن الدولـة المانحـة تحـاول أن تنتقص من سيادة الدولة المستفيدة .

3- أن المعونات المخصصة لمشروعات محددة قد تكون أقل فاعليـة مـن المعونات الهادفة للإنماء بصورة عامة عبر عدد مـن الـسنوات – أي خلال مراحل . ولابد أن تكون الاستفادة من العون في ضوء احتياجات خطة الإنماء وأولويتها كما تحددها السلطات الوطنية ، فهذا أفضل مـن إنفاق المعونة على المشروع بالتحديد دون أن يستفيد الاقتصاد القـومي منه كثيراً .

4- أهمية العون الخارجي من الدول المتقدمة لا تقاس بنصيب الفـرد فـي الدول المتسلمة بل بما قد يمثله مجموع هذا العون مـن القـدرة علـى استيراد المعدات الرأسمالية اللازمة لمشروعات الإنماء ، أو القدرة على دفع التزامات في ميزان المدفوعات خلال المراحل الحرجة الأولى مـن التخطيط الإنمائي .

5- قد يسهل على الدولة النامية الحصول على المزيد من العون أو المزيـد من القروض ولكن هذه الدولة عليها أن تقدر الحقيقة الاقتصادية وهي أن الاستفادة المثلى من حجم معقول من العون المادي أفضل من تبديـده أو الإسراف في استخدامه ثم طلب المزيد حتى وإن كان ذلك ممكنـاً ، لأن اغداق العون من دولة بالتحديد لا يمكن أن يخلو من اعتبارات "سياسية" هادفة .

6- أن الهدف الرئيسي من العون المالي الأجنبي يجب أن يكون مد الدولـة النامية بالمزيد من الموارد الاقتصادية المنتجة ، لا أن يكون بديلاً لهـذه الموارد أو بديلاً للجهود الذاتية المحتملة داخل الدولة النامية . فلا يجوز بتاتاً أن يحل رأس المال الأجنبي محل الاستثمارات الوطنية المحتملة ،

ولا يجوز ، يتخذ مصدراً للبذخ الاستهلاكي أو للإنفاق الحكومي غيـر المنتج .

7- خير سبيل لتقدير الحاجة الفعلية للأموال الأجنبية يكون بتحديـد هـدف الخطة الإنمائية " المعقولة" بعد دراسة علمية دقيقة ، ثم دراسة المتطلبات الاستثمارية اللازمة لتنفيذ الخطة ، ثم تقدير الإمكانيات الادخارية المحلية بحيث تمتد إلى كل مصدر ممكن (ضرائب ، ادخار اختياري ، قروض أهلية ، فائض ميزان المدفوعات ... إلخ) فإذا ما كانت الكلية المحتملة للإدخار المحلي لا تكفي الاستثمارات فيستعان بمقدار الفرق فقط برأس المال الأجنبي . أما أن ينظر إلى رأس المال الأجنبي على أنه أمر ممكناً المنال وتبالغ الدولة في الاعتماد عليه فذلك يـشكل أمـراً غايـة فـي الخطورة وقد يضر بإمكانية تكوين مدخرات محلية مستقبلاً ، كما أنـه سوف يزيد عبء المديونية مما قد يبطئ معدل النمو عندما تبدأ الدولـة في سداد ديونها .

وحتى إذا كانت المعونة الأجنبية في شكل منح لا تمثل مديونية واجبـة السداد ، فإن هذا لا يعني الدولة النامية من ضرورة بدء حملة تعبئة مـدخراتها المحلية والاعتماد على النفس . فقد يكون في الاعتماد على المنح الأجنبية خطر كامن ينشأ من التكاسل وعدم الاكتراث بضرورة التجميع الرأسـمالي المحلـي وليس من ضمان أن تستمر هذه المنح – إلا إذا أرادت الدولة المتخلفة أن تستمر في وضع التبعية ، وحتى إذا ارتضت لنفسها دوام هذا الوضع فليس من ضـمان أن تستمر الظروف الدولية على ما هي عليه . وإذا جاء الوقت الذي تتوقف فيه الدولة المانحة عن العون لسبب أو آخر فستكون الكارثة المحققة للدولة المتخلفة التي لم تعد العدة لتلك الاحتمالات .

تذكر أن

- التنمية الاقتصادية تعبر عن الأساليب والسبل التي يمكن بها تحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع،ليتحقق في النهاية رفع مستوى المعيشة الاقتصادى والاجتماعي للأفراد.وذلك عن طريق زيادة الدخل القومي الحقيقي،وعدالة توزيع الدخل القومي بين الأفراد .

- توجد عدد من الأهداف الفرعية لتحقيق التنمية الاقتصادية وهي ترسيخ قواعد الكفاية الاقتصادية،ترسيخ قواعد العدالة الاجتماعية،ترسيخ قواعد التنمية الأساسية.

- إحداث التنمية الاقتصادية يتطلب الاهتمام ببعض العوامل،وأهمها عامل التكنولوجيا،عامل التنظيم،عامل الاستثمار،حجم السوق وهيكل الطلب، حسن منطقة الموارد،تحسين الأوضاع الديموجرافية .

- تنقسم مشاكل التنمية الاقتصادية إلى مجموعات ثلاثة،مشاكل ذات صبغة حضارية واجتماعية،ومشاكل ذات صبغة مادية أو اقتصادية،مشاكل ذات صبغة تاريخية.

- تنقسم مصادر تمويل التنمية إلى مصادر خارجية،مثل القروض الأجنبية الخاصة والعامة،والمساعدات والهبات.ومصادرداخلية،السياسة الضريبية، والقروض العامة،والمدخرات المحلية .

- المدخرات المحلية تضم القطاع العائلى،وقطاع الأعمال العام والخاص، والقطاع الحكومى .

- التمويل من الحصيلة الضريبية فى الدول النامية تكون أهميتة منخفضة فى الدول النامية .

- التمويل من خلال الدين الاقلى يكون مقبولاً إذا كانت ستستخدم فى مشروعات التنمية الحكومية .

- التمويل التضخمى–خلق مزيد من النقود–اختلفت أراء الاقتصاديين حوله مجموعه تؤيدوه،ومجموعه تعارضه.

- رؤوس الأموال الأجنبية تتمثل فى شراء الأجانب للاسهم والسندات الحكومية،أو ملكية مشروعات كاملة.

- المساعدات الأجنبية قد تكون فى شكل منح أو مساعدات أو هبات .

- قروض المنظمات الدولية غالباً ما تمول المشروعات التى تسهم فى تحسين الاقتصاد القومى.

أسئلة

1- يتطلب تحقيق رفع مستوى المعيشة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، تحقيق عدد من الأهداف الفرعية.ناقش تلك العبارة ، موضحاً رايك فى ترتيب أهمية تلك الأهداف من وجهة نظرك .

2- اكمل ما يلى :

- من العوامل التى تساعد على تحريك الهياكل الاقتصادية المتخلفة :
  - ..... - .....
  - ..... - .....
- تنقسم مشاكل التنمية الاقتصادية إلى ثلاث مجموعات :
  - .....
  - .....
  - .....

3- اذكر مصادر التكوين الرأسمالى ، موضحاً رايك فيها وأيهم تفضل إذا تم اختيارك للحكم والتفضيل فيما بينها .

4- قارن بين كل ما يلى :

- مصادر التمويل الداخلية ، ومصادر التمويل الخارجية
- أهمية التمويل من خلال الدين الاهلى ، والتمويل التضخمى .
- قروض المنظمات الدولية ، رؤوس الأموال الأجنبية

الباب الثامن

علم التمويل الزراعي

تهدف دراسة التمويل الزراعي في الأساس إلى دراسة وتحليل جانبي الطلب والعرض لرأس المال اللازم في عمليات الإنتاج الزراعي ، وذلك لأن التمويل الزراعي يعالج حاجة المزارعين إلى الأموال اللازمة لهم في عملياتهم الإنتاجية متمثلة في جانب الطلب على رأس المال الزراعي من ناحية ، كما يعالج هذه العلم أيضاً جانب العرض بالنسبة لرأس المال الزراعي في صورة المؤسسات الائتمانية وتركيبها ووظيفتها ونشاطها ومدى فاعليتها في وصول المال اللازم إلى المنتج في الصورة والظروف المناسبة والتي تؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وفي نجاح أجهزة التمويل في تأدية رسالتها من ناحية أخرى . أي أن التمويل الزراعي يعالج الأسس العلمية التي يجب أن تطلب على أساسها السلف الزراعية وشروط ونظم وكيفية توفير وتقديم هذه السلف .

تعريف التمويل الزراعي :

وعلى ذلك فيمكن أن يعرف التمويل الزراعي بأنه " العلم الذي يضم القواعد والأسس والنظريات الخاصة بعرض وتدبير وتوزيع وطلب واستعمال الموارد المالية المحدودة لمقابلة الاحتياجات الزراعية غير المحدودة بهدف تنمية وتطوير الزراعة وتحسين مستوى معيشة مختلف طبقات المزارعين " وهناك تعريف آخر يقول بأنه العلم الذي يبحث في أنسب طرق الزراعة بأقل تكاليف " والبعض يعرفه بأنه العلم الذي يبحث في أنسب طرق تمويل الزراعة بأقل تكاليف " والبعض يعرفه بأنه العلم الذي يبحث في حل المشكلات الزراعية من الناحية المالية .

وبداية يجب التفرقة بين التمويل الزراعي والتسليف الزراعي،حيث قد يتبادر إلى الذهن أن المصطلحين يؤديان نفس المعنى وفي الحقيقة فإن هناك خلاف بينهما. فالتمويل الزراعي أعم وأشمل من التسليف الزراعي، فالتمويل يختص بدراسة مصادر الموارد المالية وكذلك استخدامات هذه الموارد، بينما يقتصر التسليف على دراسة الاقتراض من مختلف المصادر فقط .

تعريف الائتمان :

التمويل لا يعني فقط تقديم قروض في صورة نقدية ولكنه يتعدى هذه النظرة الضيقة لمفهوم التمويل ليشمل بالإضافة إلى ذلك التسهيلات الائتمانية الأخرى مثل تقديم السماد والبذور والخبرات والآلات وما إلى ذلك.

فالتمويل أو الائتمان في لغة الاقتصاد تعني علاقة معينة بين شخصين أو هيئتين أحدهما دائن والآخر مدين مع قبول الدائن أن يمنح المدين أجلاً معيناً لسداد الدين .

والائتمان على هذا النحو يتمثل في حياتنا العادية في صورتين أساسيتين هما :

1- يقوم شخص بشراء سلعة ويتسلمها فعلاً من البائع ولكنه لا يدفع ثمنها في الحال ويكون هناك اتفاق بين البائع والمشتري على دفع الثمن في زمن مقبل محدد .

2- يقوم شخص باقتراض مبلغ من المال من شخص آخر بصفة قرض ، ويتفقا على أن يدفع الدائن المبلغ فوراً على أن يرده المدين في زمن مقبل .

فجوهر الائتمان في العمليتين هو عبارة عن منح آجل لشخص معين يتمكن خلاله أو بعده من الوفاء بدينه .

وبذلك يكون تعريف الائتمان بأنه عبارة عن تأجيل الوفاء بالدين ومنح الائتمان ، مما يعني منح الدين أجلاً للدفع ومن ثم فهو إذن بالسماح بالوفاء المؤجل أو الدفع المؤجل .

عناصر الائتمان :

يمكن أن نستخلص من التعريف السابق للائتمان العناصر التي يقوم عليها وهي كما يلي :

1- يفترض الائتمان علاقة مديونية ، أي يفترض وجود دائن ومدين ، بصرف النظر عن سبب هذه العلاقة أو مناسبتها ويعني هذا أيضاً أن هناك عنصر الثقة بين الدائن والمدين .

2- يفترض الائتمان أيضاً وجود " دين " أي مبلغ نقدي يجب دفعه ، ومن هنا يرتبط الائتمان ارتباطاً وثيقاً بوجود النقود ، فالنقود هي الأداة المثلى للائتمان ، وهو لا يوجد في العادة إلا في صورة نقدية .

3- يفترض الائتمان كذلك وجود عنصر الزمن ، فهناك فارق زمني بين وقوع المديونية والتخلص منها . هناك أجل معين لا يتوافر الائتمان بغيره ، فالزمن هو العنصر الجوهري في الائتمان فهناك فرق بين التعامل الفوري والتعامل بالائتمان .

4- يفترض الائتمان أخيراً قيام عنصر المخاطرة ، المخاطرة التي يقوم عليها الدائن بالانتظار على مدينه . وعنصر المخاطرة موجوده أيا كان درجة يسار المدين الحالية أو المستقبلية فهناك دائماً خطر بهدف الدائن هو احتمال عدم دفع الدين . ولذلك يكافأ الدائن في العادة بأن يتقاضى مقابلاً معلوماً عن مخاطرته هو الفائدة .

الأهمية الاقتصادية للتمويل الزراعي :

التمويل بوجه عام يعتبر الآن من الأمور الاقتصادية الهامة ذلك أنه يعطي عائداً لصاحب رأس المال من ناحية كما أنه يوفر للمستفيد من القرض المال اللازم لعملياته الإنتاجية بما يعود عليه كذلك بالنفع من ناحية أخرى . وفي الزراعة يكون دخل المزارع موسمياً بينما نفقاته تكاد أن تكون يومية لذلك كان للاقتراض الزراعي أهمية كبيرة من هذه الناحية كما أن الاقتراض الزراعي يعطي الفرصة للمزارعين الشباب وذوي الدخل المحدود الفرصة لتملك الأراضي وذلك عن طريق القروض طويلة الآجل ولو اعتمد هؤلاء على مدخراتهم الشخصية ما تحقق لهم هذا الحلم ، ولا يغيب عن أثر الملكية كحافز إنتاجي فعال وأثر ذلك على الكفاءة الإنتاجية .

كذلك فإن الإقتراض للحصول على الآلات والمواشي وغيرها من مستلزمات الإنتاج يسهم أيضاً وبدرجة كبيرة في زيادة كفاءة المزارع الإنتاجية إذ يعطيها الفرصة لاستخدام تقنيات العلم الحديث والتكنولوجيا الحديثة .

وأيضا القروض قصيرة الآجل التي تعطي من أجل الحصول على الأسمدة والتقاوي والبذور هامة جداً وخاصة بالنسبة لصغار الزراع والذين لا يستطيعون بمواردهم المحدودة توفير هذه المستلزمات في الوقت المناسب مما يؤثر على الإنتاجية وبالتالي على الإنتاج .

ورغم عن كل هذه المزايا والقواعد التي يقوم بها التمويل الزراعي إلا أنه يلزم الحذر وتوخي الدقة عند القيام بعمليات الإقراض وإلا فقد ينجم عن ذلك أضراراً جسيمة يتحمل متبعتها المزارع الفرد والمجتمع ككل . لذلك كان لابد وأن تقوم عملية الإقراض على أسس علمية مدروسة تناسب طبيعة الظروف التي

تواجهها فيلزم أن يؤخذ في الحسبان طبيعة البنيان الحيازي الزراعي وعلاقات الإنتاج الزراعي السائدة وحاجة الأرض والمحاصيل المختلفة من عنصر رأس المال بصوره المختلفة ، كما يلزم كذلك أيضاً دراسة حالة المزارع نفسه من الناحية الاجتماعية والاقتصادية حتى يتسنى وضع أسس ومعايير سياسات الائتمان السليمة التي تسهم في نجاح التمويل والذي ينعكس في ارتفاع الكفاءة الإنتاجية الزراعية وبالتالي الرفاهية الاقتصادية وهناك عدة عوامل تؤثر على طبيعة نظام التمويل الزراعي وهذه العوامل هي :

(1) نظام الزراعة :

مما لا شك فيه أن نظام الزراعة واختلافه من بلد إلى بلد يؤثر في طبيعة نظام التمويل ويؤدي بالتالي إلى اختلافه تبعاً للنظام المتبع .

كما أن طريقة استغلال الأراضي أيضاً تؤثر في النظام التمويلي فكل من الزراعة البدائية والإعاشية والتجارية وتختلف احتياجاتها التمويلية .

(2) نظام التوريث :

يؤثر نظام التوريث على طبيعة نظام التمويل حيث أنه يخلق مشكلة عدم توافر رأس المال وذلك حسب نظام الميراث المتبع ، والذى يتم بمقتضاه تقسيم الأرض بنسب مختلفة على الورثة مما يؤدى الى خلق صعوبات لبعض الأفراد فى الانفاق على الزراعة واتمام العمليات الانتاجية المختلفة .

(3) التشريعات :

توجد بعض القوانين في بعض الدول تمنع الرهن العقاري للأراضي الزراعية في مقابل القروض الزراعية،وتعطي القروض بناء على حيازة الأرض وليست ملكيته. ويؤثر ذلك بالطبع على نظام التمويل حيث يكون التمويل في هذه الأحوال موجهاً إلى التسليف قصير الآجل، ومعتمداً على المقدرة الإنتاجية للحائز بدلاً من الضمان العقاري .

(4) النظام الاجتماعي :

ينعكس النظام الاجتماعي السائد في أي دولة من الدول بسماته المختلفة على ظروف الزراعة وكيفية تطورها ومعدل تنميتها وبالتالى على طبيعة نظام التمويل المتبع في هذه الدول .

وبالاضافه لما سبق فان الموسمية للإنتاج الزراعي، وما يعترى الحاصلات الزراعية من الإصابة بالآفات، والتأثر بالظروف الجوية، وكذلك تعرض الأسعار الزراعية للتقلبات العنيفة ، كل ذلك له أثر كبير على زيادة المخاطرة والمجازفة بالنسبة للتمويل الزراعي وما يستتبع ذلك من تخوف رجال المال من الإقراض في القطاع الزراعي وارتفاع سعر الفائدة وأحجام البنوك التجارية عن إقراض المزارعين . لذلك كان من أهم واجبات الحكومات وخاصة في الدول النامية أن تتدخل فوراً في هذا المجال لسد العجز الموجود وذلك بإقامة المؤسسات الائتمانية الزراعية .

والأجهزة التمويلية المختلفة تعتبر من المؤسسات الهامة في البنيان الاقتصادي لأي دولة وخاصة في الدول النامية . ذلك لأن نجاح هذه الأجهزة وقياسها بدورها في إقراض المزارعين على الأسس العملية السليمة يؤدي إلى زيادة وتحسين الإنتاج الزراعي وبالتالي إلى التنمية الزراعية والتنمية الاقتصادية. ويجب التاكيد على اهمية نجاح هذه المؤسسات في تأدية عملها وهذا هو المهم ، إذ أن مجرد وجودها في حد ذاته ليس كافياً لنجاح سياسة الائتمان في الدولة ، وفي بعض الأحيان يكون وجود مثل هذه المؤسسات عبئاً كبيراً على كاهل المزارعين والتنمية الزراعية .

الأسس الواجب مراعاتها في التمويل الزراعي :

للزراعة خصائص وسمات تتصف بها دون غيرها من الأنشطة الإنتاجية، ولابد للتمويل الزراعي لكي يتميز أن يأخذ هذه الصفات والسمات في اعتباره ،وبالإضافة إلى ذلك فهناك عدة أسس معينة يجب أخذها في الاعتبار أيضاً عند وضع سياسة التمويل الزراعي وهذه الأسس هي :

1- كفاية القرض :

الإنتاج الزراعي والنباتي منه على وجه الخصوص مرتبط بالأرض وتختلف الفترة من وقت بذر البذور إلى الحصاد من محصول إلى آخر . وخلال هذه الفترة يلزم إجراء عمليات معينة في أوقات محدودة وعدم إجراء هذه العمليات أو التأخير فيها يؤثر على كمية الإنتاج . ووظيفة التمويل الزراعي الأساسية هي تزويد المنتجين بما يلزمهم لأداء الخدمات الزراعية بكفاءة وحتى لا يتأثر الإنتاج .

وعلى ذلك فإن عدم كفاية الائتمان المقدم للمزارعين يؤدي إلى قصور في أداء هذه المهمات مما ينتج عنه خفض للإنتاج وتوقف بعض المشروعات التي من الممكن القيام بها وعلى ذلك فيجب أن تكون القروض مناسبة للغرض الذي يقترض من أجله .

ومن ناحية أخرى فيجب عدم المبالغة في قيمة القروض لأن ذلك يؤدي إلى نقص في الموارد المالية ومستلزمات أدوات الإنتاج كان من الممكن استخدامها في عمليات أخرى أكثر فائدة للزارع والمجتمع .

وبما أن مقادير القروض قصيرة الآجل التي يحتاجها المزارعون تختلف من محصول لمحصول ومن مزرعة لأخرى ولذلك يجب أخذ ذلك في الاعتبار عند تحديد قيمة القروض بالإضافة إلى التكاليف الإنتاجية ومقدار الناتج وذلك حسب الدراسات العلمية حول هذه المواضيع كما يجب مراعاة التقلبات الممكنة والأسعار التي تحدث نتيجة للظروف الجوية والعوامل الأخرى غير الممكن التحكم فيها وقدرة المزارعين أنفسهم في تمويل العمليات الإنتاجية من خزانتهم الخاصة عند تحديد قيمة القروض .

2- حاجة المزارع للقروض وقدرته على السداد :

لابد وأن يعطى القرض لغرض معين وحاجة حقيقية، وأن يكون في قدره المزارع في نفس الوقت السداد . وأن تكون هناك ضمانات معينة لقيام المزارع بتسديد القرض، لأن ذلك يكون حافزاً له على استغلال القرض الاستغلال السليم وعلى زيادة الإنتاج . وهناك الضمانات العينية والضمانات الشخصية، ولكل من هذين النوعين من الضمانات مزاياه وعيوبه.فحيث أن الضمانات العينية تكون ضامنة لسداد القرض واطمئنان المقرض، إلا أنها لا تتوفر لدى الغالبية من المزارعين وخاصة في الدول النامية. وقد أصبح الإنتاج للمحاصيل المختلفة التي تعطي لها قروض هي الضمان الأساسي لسداد القروض في الوقت الحالي، وذلك حتى لا يتوقف الإنتاج إذ أن غالبية المزارعين من أصحاب القدرات المالية الضعيفة .

3- الغرض من القرض :

يعد الغرض الذي يعطى من أجله القرض للزراع عاملاً هاماً ومحدداً ما إذا كان في استطاعة المقترض رد القرض من عدمه،وذلك لأنه لو أعطى القرض لمشروع إنتاجي يدر ربحاً على المقترض فإنه سيتمكن من رده في

المستقبل أما إذا استخدم في مشروعات غير مربحة فلن يكون باستطاعة المزارع رده فيما بعد .

ويتصل بذلك مسألة مهمة هي ضرورة الأشراف على استخدام القروض الممنوحة للمزارعين في الأغراض التي قدمت من أجلها، ويعتبر الربط بين القرض الزراعي والمشروع الإنتاجي الممنوح من أجله والإشراف على استخدامه في موضعه من أهم الأسباب في الحصول على مستوى عالي من الإنتاج والدخل للمزارعين وضمان سداد هذا القرض .

وفضلاً عن ذلك فيجب مراعاة ملاءمة مواعيد الحصول على القروض والحاجة الفعلية لها وذلك لأن التأخير في تقديمها عن المواعيد المناسبة للحاجة إليها يفقدها أهميتها والغرض الأساسي من تقديمها، كما يجب أيضاً مراعاة أن تكون مواعيد السداد متوافقة مع مواعيد الحصاد للمحاصيل المختلفة .

وبالنظر إلى محدودية الموارد المتاحة للإقراض الزراعي فإنه يجب مراعاة عدالة وتوزيع القروض بين المزارعين وتفضيل من هم في حاجة ماسة إليها عن غيرهم، وكذلك ضمان عدالة توزيع هذه القروض على المحاصيل المختلفة وذلك حسب أهميتها للاقتصاد القومي . ويجب أن تقدم احتياجات الإنتاج العينية من أسمدة وتقاوي ومبيدات ... إلخ كجزء من القرض الممنوح للزراع ولذلك ضماناً لصنف ونوعية الناتج .

أهداف التمويل الزراعي :

تختلف أهداف التمويل الزراعي من بلد إلى آخر حسب طبيعة النظام الاجتماعي السائد في كل بلد وانعكاس هذا النظام على طبيعة البنيان الزراعي وخاصة فيما يتعلق بتنظيم حقوق الملكية ودور الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي ومدى هذا التوجيه إذ أن ذلك يؤثر على سياسة التمويل الزراعي وبالتالي على أهدافه . كما أن درجة نمو الزراعة وهل هي ما زالت في مرحلة الزراعة التقليدية أم تطورت إلى مرحلة الزراعة الحديثة، تؤثر أيضاً على الهدف من نظام التمويل الزراعي .

وبوجه عام يمكن القول أن أهداف التمويل الزراعي يجب أن تتفق مع الاحتياجات الزراعية التمويلية وألا تتعارض مع خطة تنمية الزراعة وخطة التنمية الشاملة بل أن تكون هذه الأهداف موظفة أساساً لخدمة وتحقيق الأهداف العامة لخطة التنمية . وعموماً يمكن إيجاز هذه الأهداف في الآتي :

1- تحسين الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً .
2- تنويع الإنتاج الزراعي .
3- تعديل البنيان الزراعي .

4- تحسين السلم الزراعي .
5- تحسين حجم الوحدات المزرعية .
6- تشجيع إنشاء التعاونيات الزراعية .
7- المساعدة في تصنيع مستلزمات الإنتاج الزراعي .
8- العمل على زيادة الموارد الزراعية .
9- المساعدة في رفع معدلات التنمية الزراعية .
10- تشجيع العمل على تنمية المجتمع الريفي .
11- مواجهة تقلبات الأسعار .
12- مواجهة الظروف الطبيعية المعاكسة .
13- تنمية المدخرات الزراعية .
14- التسويق الزراعي .

تصنيف القروض الزراعية :

القروض الزراعية متعددة وكثيرة ولكل منها دوره واحتياجاته في المزرعة ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين :

1- القروض الإنتاجية.
2- القروض الاستهلاكية.

القروض الإنتاجية وهي محل الإهتمام وهي تستخدم في تمويل العمليات الإنتاجية في الزراعة، أو مساعدة المزارعين على شراء الأرض وما إلى ذلك .واغلب المزارعين ذوى الحيازات الصغيره يكونوا فى حاجه لمثل تلك القروض لاتمام العمليات الانتاجيه ،اولاستخدام التقنيات الحديثه.

اما القروض الاستهلاكية يكون الغرض منها الحصول على السلع والخدمات اللازمة للمزارع وعائلته والخاصة بالأغراض الاستهلاكية، وهي ليست محل الإهتمام رغم أهميتها. ويطالب البعض بتنظيمها ووضع قواعد لها، حتى لا يلجأ المزارعون تحت ضغط الحاجة إلى المرابين والوسطاء للحصول منهم على احتياجاتهم ويقعون بذلك تحت وطأة استغلالهم البشع .

وتنقسم القروض تبعاً للمعايير الآتية :

1- وفقاً لغرض القرض :

تنقسم القروض الزراعية وفقاً لهذا المعيار إلى :

أ- قروض التشغيل : وهي قروض قصيرة الآجل وتستخدم في شراء مستلزمات الإنتاج، ومقابلة مصاريف التشغيل اليومية، وتسويق الحاصلات .

ب – قروض الاستثمار : وهي قروض متوسطة الآجل وتستخدم في شراء الماشية، والآلات الزراعية، وإقامة المنشآت المزرعية، وإنتاج الفاكهة، وإنشاء الصناعات الزراعية .

ج – قروض مقارنة : وهي عادة قروض طويلة الآجل تمنح برهن الأراضي والعقارات، وتستخدم في شراء الأراضي الزراعية وتوسيع حجم المزرعة أو تحسين واستصلاح الأراضي الزراعية وإقامة المنشآت الزراعية .

2- وفقاً لمدة القرض :

تنقسم القروض الزراعية وفقاً لهذا المعيار إلى :

أ – قروض قصيرة الآجل :

وتقدم عادة لتغطية نفقات الإنتاج أو لأغراض التشغيل الجارية، وتتراوح مدتها من بضعة شهور إلى سنة أو لفترة لا تزيد عن 14 شهراً كما هو متبع في قروض بنك التنمية العامة للائتمان الزراعي .

ب- قروض متوسطة الآجل :

والغرض الأساسي منها هو الحصول على رأس المال المزرعي لشراء الآلات والحيوانات والاستثمارات الزراعية الخاصة بتكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي، مثل الاستثمار في الإنتاج الحيواني أو البستاني، وإنشاء معامل الألبان وما إلى ذلك، وتتراوح مدتها من سنة إلى عشر سنوات .

ج – قروض طويلة الآجل :

وتقدم هذه القروض من أجل الحصول على رأس المال الثابت كالمباني الزراعية ، أو لشراء أراضي جديدة أو لإصلاح مزيداً من الأراضي وغير ذلك من المشروعات التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة ووقت طويل لإنجازها، وتتراوح مدة القرض من 10 إلى 30 سنة وفي بعض الأحيان إلى 60 سنة.

3- وفقاً لمصدر القرض :

تنقسم القروض وفقاً لذلك إلى :

أ – قروض من الأفراد سواء كانوا تجار او مرابين أو الوسطاء .

ب- قروض من المصادر غير المتخصصة في التمويل الزراعي مثل البنوك التجارية وشركات التأمين وبنوك الادخار .

ج – قروض من المصادر المتخصصة في التمويل الزراعي مثل البنوك الزراعية الحكومية وشبه الحكومية والخاصة والبنوك الزراعية والتعاونية .

4- وفقاً للمقترض :

وتنقسم القروض بمقتضى ذلك إلى :

أ – حسب نوع الإنتاج المقدم له القرض : فالقروض المقدمة مثلاً لمربي الماشية بغرض إنتاج اللحوم والألبان وما إلى ذلك، أو القروض المقدمة لمنتجي الفاكهة أو البطاطس، أو القروض المقدمة لمنتجي المحاصيل الموسمية كالقطن والقمح والذرة وغيرها .

ب- حسب المستفيد من القرض : كالقروض المقدمة مثلاً إلى ملاك الأراضي، أو القروض المقدمة إلى مستأجري الأرض، أو المقدمة إلى التعاونيات الزراعية .

5- وفقاً لنوع الضمان :

وتنقسم القروض تبعاً إلى ذلك إلى :

أ – قروض بدون ضمان .

ب- قروض بضمان المنقولات الزراعية مثل المحاصيل والماشية والآلات الزراعية وهي عادة ما تكون قصيرة ومتوسطة الآجل .

ج – قروض بضمان عقاري وبعضها يكون متوسط الآجل ولكنها في الغالب تكون طويلة الآجل .

6- وفقاً لفاعلية القرض :

يقسم البعض القروض الزراعية حسب فاعليتها إلى :

أ – قروض إيجابية :

وهي تلك القروض التي ينجم عنها زيادة في الناتج الزراعي وبالتالي في الدخل القومي ، وتؤدي هذه القروض إلى تنويع الإنتاج الزراعي وتنمية المجتمع الريفي ورفع مستوى معيشة السكان وخلق الصناعات الريفية أو يعتبر الاقتصاديون إلى هذا النوع من الائتمان الزراعي هو النوع الأمثل الذي يؤدي إلى التنمية الزراعية خاصة ، والتنمية الاقتصادية عامة . ويجب القيام بالدراسات اللازمة حتى يمكن أن تكون كل القروض الزراعية موجبة ، ويمكن الوصول إلى إيجابية الائتمان الزراعي كلما أمكن النهوض بجانبي العرض والطلب للائتمان الزراعي.

ب- قروض سالبة :

وهي تلك القروض التي لا ينجم عنها زيادة وتحسن في الناتج الزراعي بل العكس تكون هذه القروض عبئاً على القطاع الزراعي والمزارعين . وهذا النوع من القروض لا يعتبر مجدياً ويجب العمل على تقليله قدر الإمكان .

ولعل الحكم على إيجابية القرض وسلبيته يعتبر موضع دراسة وبحث أمام المهتمين بالاقتصاد الزراعي وتنمية المجتمع الريفي وعند وضع المعايير المحددة فإن قياس مدى إيجابية أو سلبية الائتمان الزراعي يعتبر ذو فائدة كبيرة عند وضع سياسات نمو الزراعة والنهوض بالمجتمع الريفي .

السمات الرئيسية للتمويل الزراعي في الدول النامية :

هناك بعض الخصائص المعينة التي تميز نظام التمويل الزراعي في الدول النامية عن أنظمة التمويل الزراعي في الدول الاشتراكية أو الدول الرأسمالية المتقدمة . وهذه الخصائص بالطبع نابعة ومستمدة من خصائص الدول النامية ذاتها وأهم هذه السمات ما يأتي:

1- درجة الاستفادة من النظم التمويلية المعمول بها في الدول النامية محدودة وذلك راجع إلى أن هذه النظم ليس لها فروع كافية تصل إلى كافة المناطق وكل المحتاجين إلى خدمة هذه النظم .

2- إجمالي المبالغ المخصصة للتمويل الزراعي تعتبر قليلة بالمقارنة بالدول المتقدمة . ويمكننا ملاحظة ذلك إذا أخذنا في الاعتبار مقدار القروض بالنسبة للوحدة الأرضية أو عدد المستفيدين من القروض بالنسبة إلى عدد المحتاجين فعلاً لها .

3- قيمة القروض بالنسبة للأغراض المخصصة لها تعتبر غير كافية ومن ثم تكون فاعليتها في زيادة الإنتاج محدودة وكثيراً ما يترتب على هذه القروض تراكم الديون الزراعية .

4- تركز السياسة التمويلية في الدول النامية على القروض قصيرة الآجل وهذه القروض لا توجه لتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للزراعيين وعلى ذلك فهذه الأوضاع تظل ثابتة ولا يعتبر أي تغييرات تذكر تقريباً .

5- معظم المصادر التمويلية في البلاد النامية تخدم طبقة واحدة من المزارعين وهي طبقة ذوي الدخول المرتفعة ومن ثم فإن الفجوة تأخذ في الازدياد بين الطبقات المختلفة للمزارعين .

6- أغلب المصادر التمويلية في البلاد النامية تشترط وجود ضمان عقاري حتى تعطي أو تمنح القروض والذي يستطيع توفير هذا الشرط هم فئة المزارعين ذوي الدخول المرتفعة وعادة ما تستخدم هذه الفئة معظم هذه القروض في أغراض غير زراعية ومن ثم يكون هناك إهمال لأغراض التنمية الزراعية .

7- كثيراً من المصادر التمويلية الزراعية وخاصة المصادر الأجنبية تنظر إلى التمويل الزراعي من زاوية المقرض . ولذلك فهي تهتم بالعائد وضمان القروض والمسائل الإدارية أكثر من اهتمامها باحتياجات التنمية الزراعية ومصالح الطبقات المختلفة من المزارعين .

وعلى الدولة عند وضع خطتها التمويلية في قطاع الزراعة أن تراعي هذه السمات وتأخذها في اعتبارها وتعمل على مواجهتها والتخلص من أثارها الضارة .

تذكر أن

- تهدف دراسة التمويل الزراعي في الأساسي دراسة وتحليل جانبي الطلب والعرض لرأس المال اللازم في عمليات الإنتاج الزراعي .

- يعرف التمويل الزراعي بأنه العلم الذي يضم القواعد والأسس والنظريات الخاصة بعرض وتدبير وتوزيع وطلب واستعمال الموارد المالية المحدودة لمقابلة الاحتياجات الزراعية غير المحدودة بهدف تحسين مستوى معيشة المزارعين .

- التمويل لا يعني فقط تقديم قروض في صورة نقدية ، ولكنه يتضمن تقديم السماد والخبرات والآلات ... وغيرها .

- لابد أن تقوم عملية الإقراض على أسس علمية مدروسة تناسب طبيعة البنيان الحيازي الزراعي ، وعلاقات الإنتاج الزراعي السائدة ، وكذلك حالة المزارع نفسه .

- يتأثر التمويل الزراعي بعده عوامل أهمها نظام الزراعة ، نظام التوريث، القوانين والتشريعات ، النظام الاجتماعي .

- توجد أسس معينة يجب أخذها في الاعتبار عند وضع سياسة التمويل الزراعي منها ، كفاية القرض ، حاجة المزارع للقروض وقدرته على السداد ، الغرض من القرض .

- يجب أن تكون أهداف التمويل الزراعي متفق ومحققه للأهداف العامة لخطة تنمية الزراعة وخطة التنمية الشاملة .

- تصنف القروض الزراعية إلى مجموعتين رئيسيتين وهما القروض الإنتاجية ، والقروض الاستهلاكية .

- تنقسم القروض الإنتاجية تبعاً لمعايير عديدة منها ، وفقاً لغرض القروض ، وفقاً لمدة القرض ، وفقاً لمصدر القرض ، وفقاً للمقترض ، وفقاً لنوع الضمان ، وفقاً لفاعلية القرض .

- توجد سمات رئيسية للتمويل الزراعي في الدول النامية من أهمها محدودية درجة الاستفادة من النظم التمويلية ، وانخفاض إجمالي المبالغ المخصصة للتمويل الزراعي ، وتركزها على القروض قصيرة الأجل .

أسئلة

1- فرق بين المفاهيم التالية :
   - التمويل الزراعي ، الائتمان الزراعي .
   - قروض الاستثمار ، قروض التشغيل .
   - قروض إيجابية ، قروض سالبة .

2- اشرح بإيجاز عناصر الائتمان .

3- استعرض بإيجاز العوامل التي تؤثر على طبيعة نظام التمويل الزراعي، ورأيك في أيهم أكثر تأثيراً في الوضع المصري ، وكيفية تقليل تأثيرها.

4- عند وضع سياسة التمويل الزراعي ، توجد عدة أسس لابد من أخذها في الاعتبار . ناقش تلك العبارة .. موضحاً رأيك فيها وأيهم يتطلب التركيز عليه لأهميته في التمويل الزراعي المصري .

5- أذكر التقسيمات المختلفة للقروض الإنتاجية ، موضحاً رأيك في أهمية تلك التقسيمات للنظام الزراعي المصري .

الباب التاسع

التخطيط الزراعي

أخذت كثير من الدول بأسلوب التخطيط الاقتصادي للمساعدة فى دفع عجلة النمو الاقتصادي بها ، ولقد بدأت تجربة التخطيط فى الأزمنة الحديثة فى الدول الاشتراكية ، إلا انه لم يعد حكراً على هذه الدول حيث أخذت به معظم الدول سواء الدول النامية أو الدول ذات النظم الرأسمالية وذلك رغبة فى التوصل إلى حل للمشكلات الاقتصادية التى تواجه كلاً من تلك الدول .

توجد أنواع مختلفة من التخطيط ، على سبيل المثال ، تخطيط المدن ، والتخطيط في أوقات الحروب ، وتخطيط النمو والتنمية ، ويعتبر النوع الأخير هدف تتطلع إليه جميع شعوب العالم خاصة دول العالم النامية .

مفهوم التخطيط الاقتصادي :

توجد عدة تعريفات للتخطيط منها ، تعريف جيمس ميد وذلك بإعتبار التخطيط العملية التي تقوم الدولة بمقتضاها بوضع قطاعات الاقتصاد القومي في صورة متكاملة لسنة مستقبلية ، بغض النظر عما إذا قامت بتنفيذها أو أوكلتها للقطاع الخاص. بينما يعرف بالدوين التخطيط على أنه استخدام الموارد النادرة المتاحة في المجتمع بحيث يحصل على أقصى إشباع ممكن ، أما بيرلوف وسائيز يعتبران التخطيط " أي فعل تقوم به الدولة بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي عن ذلك المعدل الذي كان سيتحقق بدون أية مجهود واعي ، ويعرف أرثر لويس التخطيط على أنه " أمر جدير ، ولا يكون مجرد تحديد الأهداف التي يرغب المجتمع في مساعدة حدوثها ولكنه عبارة عن الأفعال التي تتخذ لتحقيق هذه الأهداف .

في حين ميز موريس دوب بين الاقتصاد المخطط والاقتصاد غير المخطط على أن الأول يتصف بعدة صفات منها ، تحديد الاستثمارات بقرار سياسي ولا يترك لقوى السوق والتي قد تؤثر الحكومة في مجراها ، وعدم تقرير الاستثمار وفقاً للتفضيل الزمني للمدخرين الأفراد ، ولا يحكم على الصورة التكنولوجية للاستثمار بأكثر الفرص ربحية ، واتخاذ قرارات الاستثمار بطريقة منسقة مسبقاً وليس بعد حدوثها . كما أن وترستون قد عرف التخطيط على أنه "اختيار أحسن البدائل المتاحة لتحقيق أهداف محددة ، ويعرف تنبرجن التخطيط

من خلال صياغة ثلاث خصائص للعملية التخطيطية ، أن الخطة تنصب على المستقبل أي إنها تستلزم النظر لما يستجد من أفعال ، وأنها توضح على أساس عدد من الأهداف الواجب تحديدها مسبقاً حتى يمكن القيام بعملية التخطيط ، وأنها تستلزم تنسيق أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة في تحقيق الأهداف الموضوعة ويقول سلطان أبو علي ، أن المقصود بالتخطيط " تحديد أهداف معينة مع وضع الأساليب والتنظيمات والإجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة .

ويعرف على لطفي التخطيط بأنه إعداد وتنفيذ برنامج اقتصادي واجتماعي متناسق ، معتمداً على شيء من المركزية في الأعداد واللامركزية في التنفيذ ، متضمناً تنبؤات للأهداف المرتقبة خلال فترة معينة ، هادفاً إلى تحقيق تنمية اقتصادية سريعة ومنظمة لجميع فروع النشاط ، وجميع مناطق الدولة .

ويتضح من التعاريف سالفة الذكر ، إنها تعكس بطبيعة الحال فرقاً في نظامي الاقتصاد في العالم (النظام الغربى والنظام الشرقي) ، حيث يتبين أن تعريفات النظام الغربي تنطلق من نظام لا مركزية ويدعو إلى مركزية كافية كخطوة إيجابية أي أن ميكانزم السوق هو النمط الرئيسي لتخصيص الموارد وينظر إلى التخطيط كنشاط مكمل . في حين يعتمد مفهوم التخطيط لدى النظام الشرقي على نظام إدارة مركزية ، مع ضرورة وجود درجة ما من اللامركزية .

مما سبق يمكن صياغة تعريف للتخطيط الاقتصادي من مجموعة التعريفات ، سالفة الذكر . فالتخطيط الاقتصادي " عبارة عن عملية حصر وتجميع وتصنيف الموارد البشرية واللابشرية ، ثم بعد ذلك منطقة واستغلال تلك الموارد بأسلوب تخطيطي لتحقيق هدف قومي محدد في فترة زمنية معينة .

مفهوم التخطيط الزراعي :

لم تعد الزراعة اليوم بهدف الاستكفاء الذاتي، وانما لتوفرالإنتاج الزراعي للتبادل في السوق حيث يعتبر هذا الجزء المصدرالاساسى للدخلي المزرعي النقدي لسد احتياجات الزراع وعائلتهم من السلع الزراعية الأخرى وغير الزراعية .

هذا ويواجه الزراع عدد من المشاكل الزراعية وغير الزراعية نتيجة للتطورات التكنولوجية والسوقية العالمية . ولذلك فإن المزارع الفرد يهتم بدراسة توليفات المشروعات الإنتاجية الزراعية بهدف معرفة كيفية تنظيم موارده المزرعية المحدودة لإنتاج أقصى كمية ممكنة من محصول ما ، ومن ثم يحصل

على أقصى ربح.وبناء على ما سبق ، فإن المزارع يركز اهتمامه في كفاءة اختيار أنواع المشروعات الإنتاجية الزراعية ، وكفاءة استعمال الموارد المزرعية.والجدير بالذكر أن وضع الخطة الاستغلالية المثلى للوحدة الإنتاجية الزراعية يتوقف على اختيار التوليفات المناسبة للمشروعات الإنتاجية المزرعية التي توافق الوحدة الإنتاجية من الناحية الطبيعية والاقتصادية وطريقة الإنتاج، وما هي نسبة التآلف بين عناصر الإنتاج التي يجب استخدامها،وتقرير الحجم الأمثل للوحدة الإنتاجية الزراعية.وتوزيع الموارد على مستوى المزرعة يطلق عليه التخطيط على مستوى الوحدة الإنتاجية الزراعية حيث أن وحدة الإنتاج في القطاع الزراعي هي المزرعة وهي التي تتمتع بالحرية الاقتصادية في اتخاذ القرارات الإنتاجية . والتخطيط المزرعي ينحصر أساساً في كفاءة استعمال الموارد الزراعية بهدف تحقيق المنوال الزراعي المزرعي الأمثل . أما توزيع الموارد على مستوى القطاع الزراعي فيطلق عليه التخطيط الزراعي وهو يهتم بتحقيق الكفاءة الإنتاجية الزراعية على مستوى القطاع .

ومما سبق يكون مبحث التخطيط على مستوى الوحدة الإنتاجية الزراعية أحد مباحث علم الاقتصاد الزراعي،ويعتبر التخطيط المزرعي من العلوم التطبيقية التي يطبق فيها مبادئ الاختيار الزراعي على الوحدة الإنتاجية الزراعية وهي المزرعة . وذلك من خلال استغلال الوحدة الإنتاجية الزراعية كمشروع استثماري يهدف إلى تحقيق أقصى عائد على الاستثمار، نتيجة تفاعل مستمر ووثيق بين القوى التكنولوجية والقوى الاقتصادية الكائنة في الوحدة الإنتاجية الزراعية والخارجية عن محيطها.

وينطوي التخطيط على مستوى الوحدة الإنتاجية الزراعية على القواعد والإدارة المختلفة التي تساعد المخطط المزرعي في وضع الخطة الاستغلالية المزرعية المثلى بهدف وضع أفضل منوال استغلالي زراعي لتحقيق أكبر عائد مزرعي ، أي ربط عوامل الإنتاج المزرعية بأقل تكلفة ممكنة بهدف تحقيق أقصى عائد مزرعي ، أي تحقيق الكفاءة الاقتصادية الإنتاجية المزرعية .

علاقة التخطيط المزرعي بالعلوم الأخرى :

يتوقف نجاح المزارع الفرد على عوامل كثيرة منها ، ضرورة إلمامه بكثير من المعارف سواء كانت تكنولوجية أم اقتصادية حتى يمكن استغلال موارد الوحدة الإنتاجية الزراعية استغلالاً اقتصادياً . وتتكون هذه المعارف من مجموعتين من العلوم هما : العلوم التكنولوجية والعلوم الاجتماعية .

وبصفة عامة يمكن القول بأن البيانات الاقتصادية المزرعية تتأثر بالاعتبارات الاقتصادية العامة على سبيل المثال الأسعار والضرائب ونظم

التمويل والسياسات الزراعية مما يؤثر ذلك في أساليب التنظيم المزرعي . لذا يعتبر مبحث التخطيط على مستوى الوحدة الإنتاجية الزراعية أحد فروع علم الاقتصاد الزراعي وهو أحد العلوم الاجتماعية .

حدود التخطيط الزراعي :

أن التخطيط على مستوى الوحدة الإنتاجية الزراعية يؤثر فيها عوامل مختلفة فالمخطط المزرعي عندما يقوم برسم خطته الإنتاجية الاستغلالية لا يكون على علم تام لظروف المستقبل ولذا فإن الزارع كمخطط يكون عرضه للمخاطر نتيجة عدم علمه التام بمستقبل الظروف . فهو يبدأ إنتاجه من زمن معين ، وأنه ينتظر فترة زمنية حتى يحصل على الناتج المزرعي . ومن ثم فإن الزراع يقومون برسم خططهم الإنتاجية المزرعية في جو يسوده المخاطرة واللايقين (عدم التأكد) بالظروف المستقبلية . فالمخاطرة واللايقين عنصران يواجهان أي قائم بعملية التخطيط على مستوى الوحدات الإنتاجية الزراعية .

وبالإضافة الى ماسبق فإن هناك عوامل أخرى تواجه المخطط المزرعي في منواله الإنتاجي المزرعي هي القوانين الاقتصادية التي تتدخل في تحديد النمط الإنتاجي المزرعي . فعلى سبيل المثال القوانين المنظمة لمشروع تجميع الاستغلال الزراعي وتنظيم الدورة الزراعية بهدف التغلب على بعض المشاكل الناتجة عن تفتت وتأثر الحيازات الفردية والحيازات الصغيرة الناتجة عن قانون الإصلاح الزراعي وحق الميراث في الملكية .

أهداف التخطيط الاقتصادي :

توجد عدة عوامل يمكن أن تؤثر على تحديد أهداف التخطيط الاقتصادي منها ، النظام السياسي والاقتصادى والاجتماعي في الدولة ، ومرحلة النمو ومستوى التنمية التي وصلت إليها الدولة ، ونظام التخطيط الاقتصادي المتبع في الدولة ، وشكل الحكومات المحلية . ويلاحظ في معظم دول العالم الثالث أن اختيار الأهداف سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية ، عملية سياسية في المرتبة الأولى . وهذا يرجع إلى أن النتائج المحققة قد تتوقف على نوعية التخطيط والتنفيذ ، والذي يتحمل مسئولية هذه النتائج هم السياسيون ، وبالتالي يصبح دور الاقتصادي هنا صياغة البدائل المتاحة وعرض النتائج المترتبة على تلك البدائل، ثم يترك للقادة السياسيون الاختيار بين تلك البدائل .

هذا ويمكن تحديد أهداف التخطيط الاقتصادي من خلال طريقتين الطريقة الأولى ، تحديد الأهداف بطريقة ثابتة . أما الطريقة الثانية ، تحديد

الأهداف بطريقة مثلى وفقاً للموارد المتاحة والمحددات على الاقتصاد القومي . بالإضافة إلى بعض الأهداف للسياسة الإقليمية حيث يعتبر التخطيط الإقليمي أداة لزيادة معدلات النمو والتنمية لخلق مجتمعات متوازنة .

أ – التخطيط الاقتصادي بأهداف ثابتة :

وهنا تقوم السلطة السياسية بتحديد الأهداف المطلوب تحقيقها ثم بعد ذلك يقوم الاقتصاديون بالتخطيط ، فعلى سبيل المثال مضاعفة الدخل القومي خلال عشرة سنوات ، أو القضاء على عجز ميزان المدفوعات ، أو مضاعفة الإنتاج الزراعي إلى ثلاثة أمثال . ولكن هناك عيوب على تلك المنهج ،منها انه قد لا تتفق هذه الطريقة مع واقعية الخطة حيث توجد مبالغة في الأهداف التي تم تحديدها، وقد تؤدي تلك المبالغة إلى آثار سيئة الأمر الذي يؤدي إلى وجود طاقة عاطلة في بعض الأنشطة واختناقات في أنشطة أخرى خاصة في حالة تخصيص الموارد ، كما يقتضي التحديد المسبق للأهداف أن تكون على جانب كبير من المرونة الواجب توافرها في التخطيط السليم .

ب– التخطيط الاقتصادي بأهداف مثلى :

وهذه الطريقة تتم من خلال الحصر الشامل للموارد المتاحة والوسائل التكنولوجية المتوافرة في ظل المحددات على المخطط ، ثم يتم بعد ذلك تحديد الأهداف التي تحقق أقصى قدر ممكن من الرفاهية للمجتمع . فعلى سبيل المثال يوجد عدة أهداف للتخطيط الإقليمي نذكر منها ، توزيع الحيز المكاني القومي على الاستخدامات المختلفة ، وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم في الدولة ، وتحقيق نمو إقليمي مما يساعد على الحد من أو تقليل الهجرة من الأقاليم المتخلفة إلى الأقاليم المتحضرة ، وتخطيط شبكة الاستيطان ، وحماية البيئة من أخطار التلوث .

خصائص الخطة الجيدة :

يجب أن تتصف الخطة ببعض الصفات التي تؤهلها لتكون خطة جيدة يمكن تنفيذ أهدافها خلال الفترة المحددة لها . ومن أهم هذه الصفات أو الخصائص ، الكفاءة الاقتصادية ، والتوافق المنطقي ، والواقعية، والمرونة ، ووقت وتكاليف الأعداد ، وتوافر درجة من الديمقراطية .

أ – الكفاءة الاقتصادية :

تعتبر ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة في الدولة ، والرغبة في تحقيق أعلى مستوى معيشة ممكن في أقل وقت من أهم العوامل التي أدت إلى التوسع في استخدام التخطيط الاقتصادي كأسلوب لتحقيق هذا الهدف في الوقت الحالي . ونظراً إلى أن هذه الموارد لها استخدامات بديلة ، فإن مبدأ الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج يعنى تخصيص هذه الموارد في أفضل استخداماتها للحصول على أقصى قدر ممكن من الإنتاج .

ب– التوافق المنطقي :

تتضمن عملية وضع الخطة القومية في الدولة على تحديد قطاعات الاقتصاد القومي ثم بعد ذلك توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة على هذه القطاعات وهنا يقتضي مبدأ التوافق المنطقي عدم زيادة مجموع الاستخدامات من هذه الموارد المخصصة لكل قطاع من القطاعات مع الكمية المخطط إنتاجها . ومن ثم ، فإن مبدأ التوافق المنطقي يعني تطابق كمية الموارد المخطط استخدامها في القطاعات المختلفة مع الكمية المتاحة منها في المجتمع . كذلك يجب أن تتوافق كمية الموارد أو المستلزمات مع الكمية المخطط إنتاجها وهذه الأخيرة يجب أن تتعادل مع الكمية الموزعة على استخداماتها النهائية .

جـ– الواقعية في التطبيق :

يعنى مبدأ الواقعية ، اتفاق الأهداف المراد تحقيقها والإدارات المستخدمة للوصول إليها بما يتفق وإمكانات المجتمع وفي ظل ظروف البيئة السائدة لهذا المجتمع . هذا وقد تنحرف الخطة الاقتصادية والاجتماعية عن الواقعية بدافع تحقيق طموح سياسي الأمر الذي يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية مما يترتب عليه تراكم استثمارات في أنشطة لا يمكن الاستفادة منها ، على حين إنها إذا وجهت إلى أنشطة أخرى فإنها تحقق معدل نمو أكبر في الاقتصاد القومي والمبرر من الخطة الاقتصادية الطموحة ، بذل جهد أكبر من قبل الأفراد في الدولة ، ومن ثم خلق ظروف سياسية ملائمة . ومن هذا المنطلق يمكن صياغة خطة لتجميع الحماس وخلق ظروف سياسية مناسبة ، وخطة أخرى واقعية في التطبيق – أي تتفق مع الموارد الاقتصادية المتاحة سواء في الحاضر أو في المستقبل .

د – مرونة الخطة الاقتصادية :

قد لا تتحقق بعض أهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة ، نظراً لحدوث بعض الظروف غير الملائمة الأمر الذي يقتضي معالجة تلك

الأهداف من خلال أساليب وسياسات مختلفة عن الأساليب والسياسات الموضوعة في الخطة . وهذا ما يعني مرونة أو عدم جمود الخطة حتى يمكن الحد من أو تقليل الطاقات المعطلة في قطاعات الاقتصاد القومي .

هـ – وقت وتكاليف إعداد الخطة :

تحتاج عملية إعداد الخطة الاقتصادية – الاجتماعية إلى وقت كاف وتكاليف محدده لإمكان اتخاذ الإجراءات المناسبة لصياغة أهداف الخطة في صورة أكثر واقعية . ولكن قد لا تتوافر البيانات الإحصائية في وقت إعداد الخطة إلى جانب عدم الدقة عند جمعها وتبويبها وتحليلها الأمر الذي يؤدي إلى صياغة الخطة على أساس خطأ . بالإضافة على ، ارتفاع تكلفة إعداد الخطة . لذلك يجب مقارنة الوقت والتكاليف اللازمة لإعداد الخطة بدرجة أكثر دقة ومحاولة تقليل الوقت والتكاليف بقدر الإمكان . ومن ثم تصبح الخطة معدة قبل الفترة الزمنية التي ستبدأ فيها .

و – توافر درجة من الديمقراطية :

تعنى الديمقراطية أن يتم اتخاذ أي قرار على أساس من الدراسة على مستوى القاعدة العريضة من أفراد الشعب، أي المشاركة الشعبية في قرارات وأهداف الخطة يعتبر تحقيق لمبدأ الديمقراطية ، لأن هذا الشعب هو الأداة التي تقوم بتنفيذ أهداف الخطة . ومن منطلق هذا المبدأ يمكن مناقشة إيجابيات وسلبيات الخطة قبل تنفيذها والسياسات المزمع إتباعها لتحقيق هذه الأهداف ، وبالتالي تصبح احتمالات تنفيذ الخطة القومية بدرجة أكبر عما إذا لم تتوافر درجة أو مبدأ الديمقراطية .

أنواع التخطيط الاقتصادي :

يمكن تصنيف أنواع التخطيط الاقتصادي وفقاً لعدة معايير أو محاور منها ، درجة المركزية ، ودرجة الشمول ، والمحور الجغرافي ، والمحور الزمني . فدرجة المركزية تتضمن التخطيط المركزي واللامركزي وتخطيط التنمية ، في حين تنطوي درجة الشمول على أن تكون الخطة خطة قومية أو خطة إقطاعية أو خطة المشروع ، بينما المحور الجغرافي يتضمن التخطيط الإقليمي ، والتخطيط الإقليمي له عدة مستويات ، منها التخطيط الإقليمي على المستوى القومي ، والتخطيط الإقليمي لإقليم واحد أو أكثر ، وتخطيط الوحدات الإدارية المحلية (التخطيط الإقليمي المحلي) ، والتخطيط الإقليمي الدولي . أما

المحور الزمني ، فإنه يصنف إلى ثلاثة أنواع ، خطة طويلة الأجل، وخطة متوسطة الأجل ، وخطة قصيرة الأجل (خطة سنوية مرتبطة بالميزانية).

أ – درجة المركزية :

ينقسم التخطيط الاقتصادي وفقاً لمعيار درجة المركزية إلى ثلاثة أنواع، تخطيط مركزي ، وتخطيط لا مركزى (اختياري) ، وتخطيط التنمية . وذلك على أساس مقدار الأوامر التي تصدرها الهيئة التخطيطية للوحدات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومي ، فكلما قلت الأوامر الموجهة إلى الوحدات وترك لها حرية اتخاذ قراراتها الاستثمارية والإنتاجية كلما اقترب التخطيط من اللامركزية. في حين يؤدي زيادة تدخل الهيئة أو المؤسسة التخطيطية في القرارات إلى زيادة مركزية التخطيط . هذا مع الأخذ في الاعتبار ، أن اللامركزية في التخطيط لا تعني أن الدولة تترك الوحدات حرة فيما يفعله وتقره من قرارات ، ومن ثم الانحراف عن أهداف التخطيط . ولكن المقصود من اللامركزية التحكم في القرارات بطرق غير مباشرة ، على سبيل المثال الأسعار ، والتسهيلات الائتمانية وسياسة التوزيع ، والأدوات السياسية الأخرى .

ب – درجة الشمول :

يمكن التمييز بين الخطط الاقتصادية من حيث درجة شمولها إلى خطة قومية ، وخطة قطاعية أو إقليمية ، وخطة المشروع .

وتتضمن الخطة القومية جميع قطاعات الاقتصاد القومي ككل ومن ثم يصبح القطاع العام له الدور الأساسي والجوهري في معظم قطاعات الاقتصاد القومي ، ويكون مسئولاً عن تنفيذ الجانب الأكبر من أهداف الخطة . ولا يعني هذا أن القطاع الخاص ليس له دور في مجال النشاط الاقتصادي في ظل التخطيط الشامل . فإن القطاع الخاص قد يلعب دوراً هاماً في مجال خلق المنافسة في بعض قطاعات الاقتصاد القومي الأمر الذي يؤدي إلى رفع كفاءة المشروعات العامة خاصة إذا كان هناك تخلف في المستوى الثقافي العام إلى جانب انخفاض مستوى الشعور بالمسئولية الاجتماعية تجاه الدولة .

أما في الدول التي ترغب في تنمية أحد قطاعات الاقتصاد القومي ، فإن الدولة قد تلجأ إلى وضع أو صياغة خطط اقتصادية قطاعية . على سبيل المثال، خطة تصنيع ، أو خطة زراعية ، أو خطة سياحية ، أو خطة تجارية ، أو خطة لرفع كفاءة الخدمات بالدولة ، .... إلخ .

بينما الخطة على مستوى المشروع ، قد تتضمن دراسة إمكانية إقامة المشروع ودراسة الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية له ، ثم بعد ذلك ، تحديد موقع المشروع والتعاقدات الخاصة بإنشائه وتوفير رأس المال اللازم والأيدي العاملة والآلات والمعدات والمواد الأولية والوسيطة اللازمة لتشغيل المشروع ، يلي ذلك دراسة السوق للوصول إلى نظام تصريف المنتجات بالدرجة التي يتحقق عندها هامش ربح معقول .

ج – المحور الجغرافي :

قد يوجد في أقاليم الدولة الواحدة تباين أو عدم توازن في درجة النمو والرخاء الاقتصادي ، وترغب الدولة في تحقيق نمو إقليمي متوازن أو على الأقل مساعدة الأقاليم المتخلفة فيها على النمو . فقد تلجأ إلى إتباع أسلوب التخطيط الإقليمي ، الأمر الذي يقتضي ضرورة دراسة إمكانيات كل إقليم من موارد بشرية وغير بشرية وتخصيص أكثر الاستثمارات ملائمة له في خطة الاقتصاد القومي . بالإضافة إلى توفر درجة من اللامركزية في الخطة الإقليمية.

وتوجد عدة مستويات للتخطيط الإقليمي منها ، التخطيط الإقليمي على المستوى القومي ، وفيه تتضمن عملية التخطيط الإقليمي جميع أقاليم الدولة أي تغطي الخطة الأقليمية كل الحيز المكاني للدولة . أما المستوى الثاني ، التخطيط الإقليمي لإقليم واحد أو أكثر من إقليم من أقاليم الدولة دون أن تشمل الخطة باقي الأقاليم . بينما المستوى الثالث ، التخطيط الإقليمي المحلي أي تخطيط الوحدات المحلية . والمستوى الرابع والأخير ، التخطيط الإقليمي الدولي أي أن الخطة الإقليمية تغطي مساحة من الحيز تقع بين دولتين أو أكثر " .

د – المحور الزمني :

تصنف الخطط وفقاً للبعد الزمني إلى ثلاثة أنواع، النوع الأول خطة طويلة الاجل ، وهي غالباً ما تتم لفترة زمنية حوالي عشرة سنوات أو أكثر ، وقد يكون من طبيعة هذه الخطة التنبؤ بالاتجاهات الرئيسية في الاقتصاد القومي. كما تهتم هذه الخطة بالدخل القومي والاستثمار القومي والاستهلاك القومي ومستوى العمالة وميزان المدفوعات ، وغير ذلك من المتغيرات الاقتصادية التجميعية . أما النوع الثاني ، خطة متوسطة الأجل ، ويتراوح بعدها الزمني بين 3 إلى 7 سنوات حيث تتضمن درجة أكبر من التفصيل إذا ما قورنت بالخطة طويلة الأجل . ففيها يصاغ هيكل القطاعات في الاقتصاد القومي ، واختيار المشروعات الاستثمارية المحددة ، وتفصيل هيكل العمالة ، .... إلخ ، بينما النوع الثالث والأخير ، الخطة السنوية ويطلق عليها في الغالب الميزانية السنوية،

ومن هذا المسمى يقال أن البعد الزمني لهذه الخطة أو الميزانية عام واحد . والجدير بالإشارة أنه ليس من الضروري لأي دولة أن يكون لها خططاً من الأنواع الثلاثة سالفة الذكر . وفي نفس الوقت يجب أن يكون واضحاً أن خطة الأجل الطويل عبارة عن إنتاج الفترات القصيرة . وهذا أفضل ، لأنه من خلال الأجل الطويل يمكن تنفيذ خطط الأجل القصير والمتوسط ، ومن ثم يصبح هناك هيكل اقتصادي محدد للاقتصاد القومي لا تنحرف عنه الخطط القصيرة والمتوسطة الأجل . ولهذا اقتراح استخدام الخطط المتحركة والتي بموجبها يضاف عام بعد نهاية كل عام بحيث يكون المدى الزمني للخطة ثابت باستمرار عند خمس سنوات مثلاً . ورغم ذلك لا يوجد اتفاق على عدد سنوات كل خطة من الخطط سالفة الذكر .

تصنيف أنماط (أنواع) التخطيط الاقتصادي الزراعى :

مما سبق يمكن تصنيف أنماط أو أنواع التخطيط الاقتصادي الزراعي، مع ملاحظة وجود عدد كبير من الطرق لتصنيف الأنواع المختلفة للتخطيط منها:

أ – التصنيف الجغرافي أو المكاني :

ويقع تحت هذا التصنيف التخطيط القومي ، والتخطيط الإقليمي ، والتخطيط تحت الإقليمي .

ب– التصنيف المؤسسي أو الإداري :

وهنا يقع ثلاثة أنواع ، التخطيط من خلال التنظيم التخطيطي المركزي على سبيل المثال قيام وزارة التخطيط بدراسة الخطة وصياغتها ومناقشتها . أما النوع الثاني ، التخطيط بواسطة التنظيم التخطيطي الثانوي في إقليم ما أو أي مستوى منفصل عن الحكومة . بينما النوع الثالث التخطيط بواسطة الخبراء أو السلطات المحلية على سبيل المثال الحكومات المحلية والريفية .

ج – التصنيف الوظيفي (النوع الأول) :

وهو عبارة عن التخطيط الاقتصادي الزراعي الشامل، والتخطيط القطاعي، والتخطيط الاقتصادي الزراعي الجزئي أو تخطيط البرنامج / المشروع.

د – التصنيف الوظيفي (النوع الثاني) :

ويتضمن نوعين ، النوع الأول التخطيط الفيزيقي أو التخطيط المكاني ، أو تخطيط استخدام الأراضي . أما النوع الثاني عبارة عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي .

هـ – التصنيف الزمني :

وينطوي على ثلاثة أنواع ، النوع الأول التخطيط السنوي وهذا مرتبط بالميزانية السنوية للدولة وهي لمدة سنة واحدة . أما النوع الثاني ، التخطيط قصير المدى ويتراوح من حوالي 3 إلى 7 سنوات . في حين يطلق على النوع الثالث ، التخطيط طويل المدى أو التخطيط التأشيري ويتراوح مدته حوالي 15 عام .

و – التصنيف المغطى (النوع الأول) :

ويشمل هذا التصنيف نمطين للتخطيط النمط الأول ، التخطيط الشامل (القطاع العام والقطاع الخاص) ، بينما النوع الثاني عبارة عن تخطيط القطاع العام .

ز – التصنيف المغطى (النوع الثاني) :

أما هذا التصنيف ، فإنه ينقسم إلى نوعين أيضاً يطلق عليهما تخطيط التوازن العام (التخطيط الشكلي) ، وتخطيط التوازن الجزئي (التخطيط غير الشكلي) .

ح – تصنيف نظرية التنمية :

ويحتوي هذا التصنيف على ثلاثة أنواع (أنماط) النمط الأول ، التخطيط من أجل النمو المتوازن ، أما النمط الثاني ، التخطيط في حالة الزيادة غير المتصلة والتي تفترض أن يكون هناك نمو غير متوازن ، بينما النمط الثالث، التخطيط المهام متضمناً عليه استمرار التعلم أو المعرفة .

يتضح مما سبق أن حجم التخطيط الكلي(التخطيط الشامل) يقل على مستوى التخطيط الإقليمي فالتخطيط تحت الإقليمي فالتخطيط المحلي أي كلما كان الاتجاه إلى أسفل وبالعكس ، فإن تخطيط المشروع الزراعي يصبح حجمه أكبر كلما تم الإتجاه إلى أسفل . في حين حجم التخطيط القطاعي ، فإنه متساوي سواء على مستوى التخطيط القومي أو التخطيط الإقليمي أو التخطيط تحت الإقليمي أو التخطيط المحلي .

محاور (أبعاد) التخطيط الاقتصادي :

ينطوي التخطيط الاقتصادي على خمسة محاور أو أبعاد . ففي المحور الأول ، يتم الإشارة إلى العناصر الأساسية للعملية التخطيطية ، ثم بعد ذلك يشير

المحور الثاني إلى مكان ودور الخبراء والسياسيين في هذه العملية ، بينما يهتم المحور الثالث بكيفية صياغة الأهداف، في حين يشير المحور الرابع إلى الطرح العام لعمليات تنفيذ الخطط ، وفي المحور الخامس والأخير يتم استعراض البعد الزمني وتحديد الآفاق الزمنية للخطط الاقتصادية .

أ – العناصر الأساسية للعملية التخطيطية :

يمكن تحديد العناصر الأساسية للعملية التخطيطية عندما يتم تقرير السلوك التخطيطي الذي ينطوي على ثلاث أبعاد رئيسية . البعد الأول – بعد تحليلي يمكن من خلاله تحليل واكتشاف حالة أو وضع النظام الاقتصادي عن طريق توصيف هذا النظام . أما البعد الثاني – بعد هدفي مرتبط باكتشاف وصياغة الأهداف . ومن ثم ، فإنه مع البعد الأول يمكن الوصول إلى المسار التنموي للاقتصاد أو الحالة المثلى لهذا المقتصد وفقاً لهذه الأهداف . بينما البعد الثالث – بعد تنفيذي متعلق بتحريك الاقتصاد القومي في المسار المطلوب مع المتابعة المستمرة للانحرافات وإجراء التصحيحات اللازمه .

ب– الخبراء والسياسيون :

يمكن توضيح دور الخبراء والسياسيون من خلال العناصر الأساسية للعملية التخطيطية سالفة الذكر . ففي حالة المحور التحليلي ، يكون للخبراء دور أساسى رغم احتياجاتهم إلى مساعدة السياسيين لدراسة هيكل المقتصد.وعندما يتم دراسة المحور الهدفى ،فان السياسيون يكون لهم دور رئيسى مع الاعتماد على عمل الخبراء فى اجراء تحليل لاكتشاف أهداف السياسيين.

وفيما يتعلق بالمحور التنفيذي ، فإن هذا دور كل من السياسيون والخبراء هنا متساوي الأهمية لكلا الفريقين حيث يقوم السياسيون بتحديد أنواع أدوات التنفيذ في حين يقوم الخبراء باستخدام هذه الأدوات في التنفيذ .

ج – الأهداف :

لصياغة الأهداف يتم مناقشة كيفية التوفيق بين تفضيلات الفئات الشعبية والأحزاب السياسية المختلفة عن طريق التوفيق السياسي،وإذا تم الوصول إلى هذه الصياغة للأهداف فإنه يمكن الحصول على الحل التوفيقي الأمثل.وهنا يحدث إجراء تتابعي متكرر (خبراء – سياسيون – خبراء) .

د – الطرح العام لعمليات تنفيذ الخطط :

يتعلق تنفيذ الخطط الاقتصادية بالجانب الإداري لنظام التحكم في الاقتصاد القومي ، على سبيل المثال ، القواعد الضريبية ، وقواعد الإعانات ، وقواعد أداء النظام المصرفي ، وتحديد أسعار الخصم والفائدة ، ونظم التأمين الاجتماعي ، وقواعد الاستيراد والتصدير ، وقواعد التسعير ، .... إلخ ، كل أو معظم هذه الأشياء يمكن تغيرها بقرار برلماني من قبل سلطة يفوضها البرلمان . هذا وكلما كانت هناك مرونة ، كلما كبرت إمكانية الاقتراب من الحل الأمثل هيكلياً ، والذي يصبح من المستحيل إيجاد أو الوصول إلى حل أفضل منه .

هـ – الأبعاد أو الآفاق الزمنية :

وقد سبق استعراضها تحت موضوع أنواع التخطيط الاقتصادي .

تذكر أن

- التخطيط الاقتصادي هو عملية حصر وتجميع وتصنيف الموارد البشرية واللابشرية ثم بعد ذلك منطقة واستغلال تلك الموارد بأسلوب تخطيطي لتحقيق هدف قومي محدد في فترة زمنية معينة .
- تحدد أهداف التخطيط الاقتصادي من خلال طريقتين ، التخطيط الاقتصادي بأهداف ثابتة ، والتخطيط الاقتصادي بأهداف مثلى .
- من خصائص الخطة الجيدة :
  - الكفاءة الاقتصادية .
  - المرونة .
  - التوافق المنطقي
  - الوقت والتكاليف للأعداد .
  - الواقعية في التطبيق .
  - توافر درجة من الديمقراطية .
- من درجات التخطيط ، درجة المركزية ، درجة الشمول ، المحور الجغرافي والزمني .
- من أنواع التخطيط الاقتصادي ، التخطيط الجغرافي أو المكاني ، التصنيف المؤسسي أو الإداري ، التصنيف الوظيفي من النوع الأول والثاني ، التصنيف الزمني .
- من محاور وأبعاد التخطيط الاقتصادي .
  - العناصر الأساسية للعملية التخطيطية .

- الجزاء والسياسيون .
- الأهداف .
- الطرح العام لعمليات تنفيذ الخطط .

- التخطيط الاقتصادي المزرعي يطبق مبادئ الاختيار الزراعي على الوحدة الإنتاجية الزراعية وهي المزرعة .

- يتأثر التخطيط المزرعي بعنصري المخاطرة واللايقين ، وكذلك القوانين الاقتصادية التي تتدخل في تحديد النمط الإنتاجي المزرعي .

أسئلة

1- قارن بين كل ما يلي :
- المفاهيم المختلفة للتخطيط .
- الطرق4 المختلفة لتحديد أهداف التخطيط الاقتصادي .
- محاور (أبعاد) التخطيط الاقتصادي .

2- وضح بإيجاز خصائص الخطة الجيدة .

3- استعرض تصنيف أنواع التخطيط الاقتصادي ، مبيناً رأيك أي منهم تفضل إذا تم اختيارك لوضع خطة اقتصادية لقطاع الزراعة .

4- أكمل ما يلي :
- التخطيط الاقتصادي هو عملية ...
- من أنواع التخطيط المركزي لتصنيف نظرية التنمية .

أ –

ب–

ج –

- من العناصر الأساسية للعملية التخطيطية .

أ –

ب–

ج–

د -

الباب العاشر

اقتصاديات الموارد الأرضية

يعتبر علم اقتصاديات الموارد الأرضية أحد العلوم الاجتماعية التي تهتم بالمشكلات المرتبطة بتوزيع واستخدام الموارد الارضيه المحدودة لإشباع حاجات الأفراد غير المحدودة . ويهدف هذا الباب إعطاء فكرة عامة عن اقتصاديات الموارد الأرضية كأحد فروع علم الاقتصاد الزراعي الهامة حيث يتناول أهم الموضوعات التي يهتم بها هذا العلم . ومن أهم الموضوعات التي يتناولها هذا الباب هي، الاستعمالات المختلفة للموارد الأرضية ومميزتها، وتصنيف الموارد الأرضية وتقييمها .

وتتناول مباحث علم اقتصاديات الموارد الأرضية الاستغلال الاقتصادي للأراضي والغابات والمناجم ومصادر المياه والمناخ في الاستخدامات المختلفة، الزراعية والصناعية والنقلية والسكنية، سواء كان ذلك في القطاع الزراعي أو القطاعات الأخرى .

اقسام اقتصاديات الموارد الأرضية :

يميل الاقتصاديين إلى تقسيم اقتصاديات الموارد الأرضية إلى قسمين :

1- اقتصاديات الموارد الأرضية الريفية :

ويهتم باستعمال الموارد الأرضية والمائية في الأغراض الريفية كما يهتم باستصلاح واستزراع الأراضي وتصنيف الأراضي وتقييمها، وطرق حيازتها وصيانتها والضرائب الزراعية، وغيرها من الموضوعات التي تهتم بالزراعة والريف.

2- اقتصاديات الموارد الأرضية الحضرية :

ويهتم بموضوعات الإسكان والتعمير وزيادة استعمال الاراضي في الأغراض الحضرية، والتمنطق التجاري، والصناعي وتسويق وتمويل الأراضي لهذه الأغراض.

وتعتبر الأراضي من وجهة النظر الاقتصادية هي جميع الموارد الطبيعية والصناعية التي أقيمت بواسطة الإنسان، والتي يمكن السيطرة

عليها بامتلاك سطح التربة. وتمثل الأرض أحد أهم عوامل الإنتاج وتشمل سطح التربة بما عليه من محيطات وجبال ووديان وسهول وأنهار، وكذلك الغلاف الجوي وما يتضمنه من ظروف طبيعية من مناخ وتضاريس، وأيضاً ما في جوف الأرض من مناجم ومصارف ومياه جوفية. وتزيد الدراسات الحديثة الاهتمام بمفهوم الأرض كموقع بالنسبة للأسواق والموارد الأخرى . حيث تتحدد قيمة الموارد الأرضية بدرجة كبيرة بموقعها وإمكانية الوصول إليها .

ويمكن تقسيم الموارد الأرضية وفقاً لإمكانية التجديد أو الإحلال النسبي لها إلى ما يلي :

1- الموارد المخزونة:

وتشمل مناجم المعادن والوقود والفحم والأحجار الكريمة والذهب والعرض الفيزيقي لهذه الموارد عادة ثابت وغير قابل للتجديد خاصة في المدى القصير. ولا شك أن المستوى التكنولوجي يمكن أن يحدد إلى درجة كبيرة امكانية استبدال بعض هذه الموارد بغيرها من الموارد الأخرى مثل استخدام الطاقة الكهربائية بدلاً من البترول أو الفحم .

2- الموارد المتدفقة:

مثل المياه وأشعة الشمس والرياح والحرارة وهي موارد قابلة للتجديد ومتاحة للاستخدام عند تدفقها وإذا لم تستعمل تفقد.وأحياناً يمكن تخزين الموارد المتدفقة لاستخدامها مستقبلاً مثل تخزين المياه والطاقة الشمسية.

3- الموارد الخليطة :

وهي موارد لها بعض سمات الموارد المختزنة وبعض سمات الموارد المتدفقة ومنها ثلاثة أنواع هي :

أ – الموارد الحيوية :

وتشتمل هذه الموارد الزروع النباتية والحيوانات والأسماك حيث يمكن إعادة إنتاجها في الفترة الزمنية الطويلة وبالتالي تعتبر متدفقة، كما يمكن اعتبارها موارد مختزنة في المدى القصير .

ب- موارد التربة :

وتمثل هذه الموارد خليطاً من الموارد المختزنة والمتدفقة والحيوية، وتعتبر التربة موارد مختزنة عند استعمالها بصفة مستمرة. ويمكن

إعادة تلك الخصوبة بالاستعمال الرشيد للأسمدة والدورة الزراعية المناسبة، لتأخذ صفة الموارد المتدفقة. هذا ويمكن لموارد التربة أن تنقص أو تفنى أو تزيد بواسطة الإنسان مثلها في ذلك مثل الموارد الحيوية.

ج – موارد من صنع الإنسان :

وهذه الموارد تمثل نوعاً خاصاً من تقسيمات الموارد الأرضية لغرض موارد ساهم الإنسان في صنعها كلياً أو جزئياً ، ومن هذه الموارد المباني والطرق والترع والسدود وغيرها من التحسينات التي يقيمها الإنسان وبذلك تكون موارد مختزنة،والتي يمكن زيادة عمرها الافتراضي بصيانتها والمحافظة عليها لتستمر في العطاء في المدى الطويل لتكون موارد متدفقة.

ويمكن أن تقل إنتاجية أو خدمات هذه الموارد نتيجة سوء استعمالها أو قد تتعرض للفناء. ومن ناحية أخرى يمكن زيادة إنتاجية هذه الموارد أو إطالة عمرها باتباع الإدارة الحسنة وإدخال التحسينات والإصلاحات المناسبة وإضافة بعض المواد المتدفقة اللازمة في الأوقات المناسبة .

الخصائص المميزة للموارد الأرضية :

تتميز الموارد الأرضية بخصائص رئيسية تؤثر إلى حد كبير في استغلال تلك الموارد لإنتاج السلع والخدمات أهمها :

1– أصلية (هبة من هبات الطبيعة) :

فالموارد الأرضية أصلية من إنتاج الطبيعة ولم يجري إنتاجها باستخدام المجهود الإنساني . فالأرض هبة من الخالق سبحانه وتعالى.وهناك رأي يقول أنه لولا إدخال عنصري العمل الإنساني ورأس المال على الأرض لما أمكن استخدامها بالصورة الصالحة لإنتاج السلع والخدمات .

2– دائمة وغير قابلة للفناء :

تتميز الموارد الأرضية بأنها دائمة وغير قابلة للفناء ، فموقع الأرض وطبوغرافيتها غير قابلة للتغير . بينما يمكن أن تتغير القيمة الاقتصادية للموقع أو الطبوغرافيا بتغير السكان والصناعة والأساليب التكنولوجية ، إلا أن المظهر الفيزيقي لخصائص معينة للموارد الأرضي يظل دون

تغيير. غير أن بعض خصائص التربة، الحضرية مثلاً ، قابلة للفناء والاستهلاك .

3– عدم قابلية الموارد الأرضية للانتقال :

قد يكون في الإمكان نقل الطبقة السطحية من التربة، إلا أنه يتعذر إمكانية انتقال الموارد الأرضية وعدم إمكانية نقلها إلى الأماكن التي تعاني عجزاً في الموارد الأرضية . كذلك تعد التحسينات الرأسمالية التي تدخل على الأرض كالمباني والمساقي والمصارف غير قابلة للانتقال ونتيجة لعدم قابليتها للانتقال فإن دوال عرضها تتميز بأنها غير مرنة . ومع هذا فإنه نظراً لوجود استخدامات بديلة لقطعة الأرض الواحدة فإنه يمكن الاستفادة بها في التغلب على عدم مرونة انتقال الأرض .

4– الأرض محدودة في كميتها

ومع هذا قد يقال أنه يمكن زيادة كمية الأرض بتجفيف المستنقعات وأجزاء من البحار والمحيطات كما يحدث في هولندا مثلاً ، إلا أن كمية الأرض التي تضاف بهذه الوسيلة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من مساقة الباب في العالم .

الاستعمالات المختلفة للأراضي :

تتعدد استعمالات الأراضي وتختلف باختلاف الظروف الطبيعية والسياسية والاقتصادية ، أي أن استعمالات الأراضي تتحدد بثلاث مجموعات من العوامل تتضمن العوامل الطبيعية والحيوية ، والعوامل التشريعية أو التنظيمية، ثم العوامل الاقتصادية رغم أن هذه المجموعات الثلاث من العوامل تعمل مع بعضها البعض في الحياة العملية وبالتالي يصعب قياس تأثير كل منها منفصلاً عن تأثير الآخرين ، إلا أنه للأغراض التحليلية يتم دراسة كل مجموعة على حدة حيث أن ذلك يساعد على توضيح وتفهم أثر كان منها على سلوك الإنسان بالنسبة للموارد الأرضية .

العوامل المؤثرة على الاستعمالات المختلفة للأراضي:

1– عوامل طبيعية وحيوية:

يجب أن تتمشى استعمالات الأراضي مع الظروف الطبيعية والحيوية كالمناخ، وتوفر المصادر المائية والمعدنية والبترولية، ووجود الآفات والحشرات والفطريات وغيرها من العوامل الطبيعية والحيوية.

وتلعب البيئة الطبيعية دوراً هاماً في تحديد النظم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الأكثر نمواً وتقدماً.

ومن المعروف أن لكل نبات احتياجات معينة من الحرارة فمثلاً درجة الحرارة العالية نسبياً تمكن من زراعة قصب السكر وبذلك تلعب درجة الحرارة وكمية الضوء دوراً هاماً في تحديد المناطق التي تصلح لزراعة أنواع معينة من المحاصيل المختلفة.

كذلك تعتبر الأمطار والرطوبة من العوامل الهامة في تحديد استعمالات الأراضي حيث لكل نوع من الزروع احتياجات بيئية معينة للمساعدة في نمو النبات.

وايضاً يتأثر استخدام الأراضي بدرجة ارتفاعها أو انحدارها (التضاريس) وخاصة عند استخدام الميكنة. إلا أنه بالرغم من صعوبة استخدام هذه الأراضي في الأغراض الزراعية ، فقد تحتوي على موارد طبيعية كالمناجم والمعادن أو مساقط المياه . وفي بعض البلدان مثل ألمانيا وسويسرا تعتبر مناطق الجبال والمرتفعات مناطق سياحية .

ونتيجة لتفاعل العوامل السابقة تتكون التربة والتي تعتبر خليط من موارد رئيسية من الصخور متفاعلة مع عوامل كيماوية موجودة في الجو والتربة، وطبيعية مثل المناخ والأمطار والحرارة، وبيولوجية مثل الفطريات والبكتريا والنباتات والحيوانات في فترة زمنية مختلفة . وهناك علاقة كبيرة بين نوع التربة ونوع الزراعة الموجودة فوقها ونتيجة لتفاعل العوامل الطبيعية والمناخية والبيولوجية تنتج الأنواع المختلفة من التربة (طينية – رملية – صفراء) .

2- العوامل التشريعية والتنظيمية:

تعتبر العوامل التشريعية والتنظيمية والعادات والتقاليد ذات تأثير فعال على استعمالات الأراضي، كما أن الوضع الحضاري والمستوى الثقافي والفكري السائد من العوامل المؤثرة على سلوك الإنسان وعلاقته بالأراضي. ففي البلاد المتخلفة يكون عنصر الأرض هاماً بالنسبة لبقية عناصر الإنتاج الأخرى كما أن استغلال الأرض في هذه المجتمعات يكون بدائياً بحيث لا يعطي الوحدة الأرضية عائداً مرتفعاً بالمقارنة باستغلال الأرض في المجتمعات المتحضرة. كذلك نظام الحيازة السائدة في مجتمع ما يؤثر تأثيراً كبيراً على طريقة استغلال الأرض .

3- العوامل الاقتصادية:

تهتم هذه المجموعة بتطبيق القواعد والأصول الاقتصادية التي تؤثر وتتحكم في استعمال الموارد الأرضية بواسطة الإنسان بغية استخدامها بطريقة مريحة حيث يحاول المنظم أن يستخدم التوليفة من عناصر الإنتاج التي يمكن أن يعطي له أكبر قدر ممكن من الربح . وتهتم هذه المجموعة من العوامل أيضاً بتوضيح تأثير المفاهيم الاقتصادية المختلفة مثل القيمة والعائد والتكاليف والربح على تمنطق وتوزيع الموارد الأرضية وعلى استعمالاتها في الأغراض الإنتاجية والاستهلاكية ، فمثلاً تتأثر قيمة الأراضي وعائدها واستعمالاتها بدرجة قربها أو بعدها من التجمعات السكانية وعن الأسواق ، كما تتأثر بوجود طرق المواصلات المختلفة .

بالإضافة إلى العوامل السابقة هناك عوامل أخرى تؤثر في استعمالات الأراضي مثل العوامل السياسية والاجتماعية والتقدم التكنولوجي السائد حيث يؤثر شكل وطبيعة النظام السياسي السائد على حجم الإنتاج في الدولة، ومن ناحية أخرى فإن التقدم وتزايد استخدام التكنولوجيا مثل الآلات والمعدات الحديثة تؤدي إلى زيادة الإنتاج.

ويجب الإشارة على أن تأثير العوامل الطبيعية من حرارة ورطوبة وتربة وتضاريس في تحديد استعمال الموارد الأرضية المتاحة يقل كلما تقدمت الأساليب التكنولوجية في المجتمع، كاستخدام الصوب في الإنتاج الزراعي، وطرق الري الحديثة وترشيد استخدام الأسمدة والصرف وغيرها .

استعمالات الموارد الأرضية :

توجد تقسيمات مختلفة للاستعمالات المختلفة للأراضي، يمكن فيما يلي توضيح أهم تلك التقسيمات الشائعة .

أولا : الاستعمال الزراعي :

يشمل هذا النوع من الاستعمال، الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الحقلية أو الحشائش والمراعي، أو الغابات. أي يشمل كل المساحات المزروعة والمستخدمة في إنتاج الغذاء الإنساني والحيواني، كالمحاصيل واللبن واللحم ومحاصيل الأعلاف. ومن الأراضي الزراعية ما يستخدم في إنتاج الحشائش والمراعي دون تدخل الزراع إلا بإضافة قليل من الأسمدة، كما توجد أراضي

تستخدم في إنتاج الأخشاب للأغراض التجارية.وتتصف استعمالات الأراضي للأغراض الزراعية ببعض الصفات وهي:

1- يستعمل مساحات كبيرة من الأراضي .
2- يضم هذا الاستخدام عدداً كبيراً من الوحدات الإنتاجية (المزارع).
3- يعتمد هذا النوع من الاستخدام على الظروف الطبيعية مثل الظروف الجوية، الموقع الجغرافي، التضاريس.
4- يتطلب الاستعمال الزراعي للأراضي توظيف مقادير كبيرة نسبياً من عوامل الإنتاج الأخرى.
5- يتميز الاستعمال الزراعي للأراضي بقدرته على إعالة الإنسان بتوفير الغذاء في أوقات الكساد والظروف الاقتصادية السيئة .

ثانياً : الاستعمال الحضري :

يأتي ترتيب الأراضي المستعملة حضرياً من تجارية وصناعية في مرتبة أكثر أهمية من حيث قيمتها، في حين تقل أهميتها إذا ما كان هذا الترتيب مقارناً بالمساحة الأرضية المستعملة بالنسبة إلى باقي الاستعمالات الأخرى. ويتميز هذا النوع من الاستعمال الأرض بتعدد الأغراض التي يمكن أن تستعمل فيه الأرض. ويكون للموقع أهمية خاصة بالنسبة للاستعمالات الحضرية المختلفة كما تتميز الأراضي المستعملة في الأغراض الحضرية بارتفاع النسب السكانية الأرضية وكذلك بارتفاع النسب الرأسمالية الأرضية.

ثالثاً : الاستعمال التعديني:

يشمل هذا النوع من الاستعمالات أراضي المناجم، وما تنتجه من حديد وفحم ومعادن وبترول وغيرها. وتنحصر أهم خصائص هذا النوع من الاستعمال الأرضي في كونه نادر الوجود نسبياً ، ويتميز الاستعمال التعديني للأراضي أيضاً بكبر المخاطرة في مراحل إنتاجية الأولى عند البحث والتنقيب ، كما أنه يحتاج عادة لمعدات ضخمة تعمل في مجال ضيق .

رابعاً : الاستعمال الترويحي:

تشمل الاستعمالات الترويحية أراضي المنتزهات وشواطئ البحار والأنهار وأماكن المتعة والراحة واللهو، وغيرها من الأماكن التي يمكن استعمالها ولها علاقة بالأغراض الترويحية. ويتميز هذا النوع من الاستعمال الأرضي باحتياجه لمساحة كبيرة من الأرض مثل الاستعمال الزراعي للأرض،

إلا أن كمية رأس المال والعمل اللازمة لهذا الاستعمال تكون محدودة في بعض الاحيان .

خامساً : الاستعمال النقلي :

يشمل هذا النوع من الاستعمال المساحات الأرضية المستخدمة في الطرق البرية والسكك الحديدية والشوارع وأماكن الانتظار والموانى والمطارات وغيرها . ويتميز هذا النوع من الاستخدام باحتياجه لكميات كبيرة من رؤوس الأموال ، كما يتطلب تشغيل أعداد كبيرة من السكان .

سادساً : الاستعمال المائي:

ويتضمن استخراج المياه من باطن الأرض، وكذا استخدام مجاري المياه التي يمكن استخدامها للري أو الشرب أو النقل البحري أو للأغراض الترويحية أو للحصول على القوى الكهربائية .

ويمكن للاستخدامات المختلفة للأراضي أن تكمل بعضها البعض، أي يوجد بينها علاقة تكاملية .

الاستعمال الأفضل للموارد الأرضية :

من الناحية الاقتصادية يجب أن تستغل في الاستعمال الذي يمكن أن يحقق أكبر عائد ممكن . ويتوقف أفضل استعمال للأراضي على عوامل كثيرة أهمها العائد المتوقع من هذا الاستعمال ، الطلب النسبي على الاستعمالات المختلفة التي يمكن أن تستخدم فيها الموارد الأرضية .

وأفضل استعمال لنوع معين من الأرض في أغراض مختلفة يمكن أن يتغير حسب الظروف السائدة، فيمكن أن يتغير أفضل استعمال بتغير نوعية الأرض والتكنولوجيا ،والطلب على المورد ، كما يمكن أن يتغير نتيجة التقدم الاقتصادي وما ينشأ عنه من تغيرات في التركيب الاقتصادي لقطاعات الدولة مثل التوسع العمراني وبناء الطرق والمرافق وطرق المواصلات وغيرها .

كثافة استعمال الأرض:

تعرف كثافة استعمال الأراضي بأنها النسبة بين مجموع قيمة عنصرى العمل ورأس المال والمساحة الأرضية المستغلة ، فيقال أن الاستعمال كثيفاً إذا زادت هذه النسبة أي استخدمنا نسبة كبيرة من رأس المال والعمل على وحدات

محدودة من الأرض ، ويقال أن الاستعمال غير كثيف إذا قلت هذه النسبة. ويمكن التعبير عن كثافة استعمال الأرضي بالمعادلة التاليه .

$$\text{كثافة الاستعمال} = \frac{\text{قيمة عنصرى رأس المال والعمل}}{\text{المساحة المستغلة من الأرض}}$$

وتختلف الزراعة من بلد لأخرى نتيجة وفرة أو ندرة الأرض الصالحة للزراعة، أو نتيجة اختلاف السياسات الزراعية .

تقسيمات الاراضى الزراعيه :

توجد عدة تقسيمات للاراضى الزراعيه،ومن اهم تلك التقسيمات

ا- تقسيم الاراضى الزراعية من حيث كثافة استعمال الارض :

1- الزراعة الكثيفة:

وهو النوع من الزراعة التي تزيد فيها نسب استخدام عنصري العمل ورأس المال بالنسبة للأراضي. ويكثر هذا النوع من استعمالات الأراضي الزراعية في المناطق والدول المكتظة بالسكان والتي تكون قيمة الأرض فيها مرتفعة وذلك نتيجة لضغط السكان على المواد الغذائية من ناحية وقلة الأرض الصالحة للزراعة من ناحية أخرى .

ومن الملاحظ أن الملكيات في هذه البلاد تكون صغيرة نتيجة لتفتتها ، كما أن الأيدي العاملة تكون متوفرة . ويمتاز هذا النوع من الاستعمال الأراضى بالخصائص التالية :

1- توفر الأيدي العاملة نتيجة ازدياد عدد السكان بنسب عالية.
2- ارتفاع إنتاجية الوحدة الزراعية نتيجة استعمال وحدات أكثر من عنصري العمل ورأس المال .
3- عدم توفر الأراضي الرخيصة الصالحة للزراعة، وقد ينشأ هذا نتيجة عدم توفر مياه الري أو الأمطار، أو نتيجة لطبيعة وتضاريس الأرض .

2- الزراعة الخفيفة:

فتنتشر في المناطق التي يتوفر فيها مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة ، مع قلة عدد السكان . ويغلب استخدام الميكنة في هذا النوع من

الزراعة نظراً لقلة الأيدي العاملة بها، بعكس الزراعة الكثيفة التي يغلب فيها استخدام الأيدي العاملة عن استخدام الآلات . ويساعد هذا النوع من الاستعمال الأرضي على التخصص ، حيث تتخصص بعض المناطق مثلاً في زراعة القطن ومناطق أخرى في زراعة القمح .ويوجد هذا النوع من الزراعة في الدول التي تتوفر فيها الخصائص التالية:

1- وفرة الأرض الزراعية الرخيصة نتيجة وفرة مساحات شاسعة من الأرض مع توفر مياه الأمطار أو الأنهار.
2- وفرة رؤوس الأموال اللازمة لشراء الآلات والمعدات الزراعية.
3- وفرة الخبرة الفنية لدى المزارع .
4- سهولة نقل المحاصيل إلى الأسواق، وذلك لتوفر وسائل المواصلات وانخفاض تكاليف النقل .

ب- تقسيم الاراضى الزراعية من حيث استعمالها الاقتصادي:

1 – أراضي تحت حدية :

هي الأراضي التي تحقق عائد أقل من التكاليف الكليه لاستعمالها.

2- أراضي حدية :

وهي الأراضي التي تحقق عائد يعادل التكاليف الكليه لاستعمالها .

3 – أراضي فوق حدية :

وهي الأراضي التي تحقق عائد زيادة على التكاليف الكليه لاستعمالها، وقد تتحول الأراضي تحت الحدية إلى أراضي حدية، أو الحدية إلى فوق حدية

العرض والطلب للموارد الأرضية :

يتناول هذا الجزء العلاقة بين عوامل الطلب والعرض التي تؤثر على الموارد الأرضية ويعرف العرض على أنه الكمية من الموارد الأرضية المعروضة للاستعمال ، أما الطلب فهو الكمية من السلع المرغوبة ويستعد الناس لشرائها .

وهناك نوعان من عرض الأراضي ، العرض الطبيعى (الفيزيقى) للأراضي، ويشمل مساحة الكرة الأرضية بأكملها بما في ذلك سطح الأرض وما تحتها والمسطحات المائية والغلاف الجوي وما بجوفها من معادن وسوائل . وبهذا

يمكن اعتبار العرض الفيزيقي للأراضي ثابتاً ومحدداً سواء كانت هذه الأراضي على مستوى العالم أو مستوى الدول .

أما العرض الاقتصادي للأراضي فهو يشمل فقط الجزء من العرض الطبيعي والذي يمكن أن يستخدمه الإنسان لإشباع حاجاته ، وتصبح الموارد الأرضية ذات أهمية اقتصادية عندما يهتم بها الإنسان ويبدى استعداده لاستعمالها بطلبها ودفع قيمة لها ، أو بمدى رغبته في دفع تكاليف استصلاحها إذا كانت الأراضي غير قابلة للاستعمال الإنساني .

ومما سبق يتبين أن العرض الاقتصادي للأراضي يستجيب لعوامل السعر والطلب ، ويعكس درجة الندرة والوفرة للموارد الأرضية .

العرض والطلب الكلي للموارد الأرضية :

لا يتحقق توازن العرض والطلب إلا بتحقق المنافسة الكاملة، ويمثل العرض الكلي للأراضي مجموع العروض الاقتصادية للأنواع المختلفة للموارد الأرضية، أما الطلب الكلي على الأراضي فيمثل مجموع الطلب على مختلف الموارد الأرضية . ويتغير عرض الأراضي مع مرور الزمن أو نتيجة لزيادة الطلب الناتج عن النمو السكاني أو التقدم التكنولوجي أو التنافسي بين الاستعمالات الأرضية المختلفة. ويمكن توضيح تأثيرات هذه العوامل في الشكل رقم (21) للعرض الافتراضي الكلي للاراضى في المدى الطويل .

شكل رقم (21)

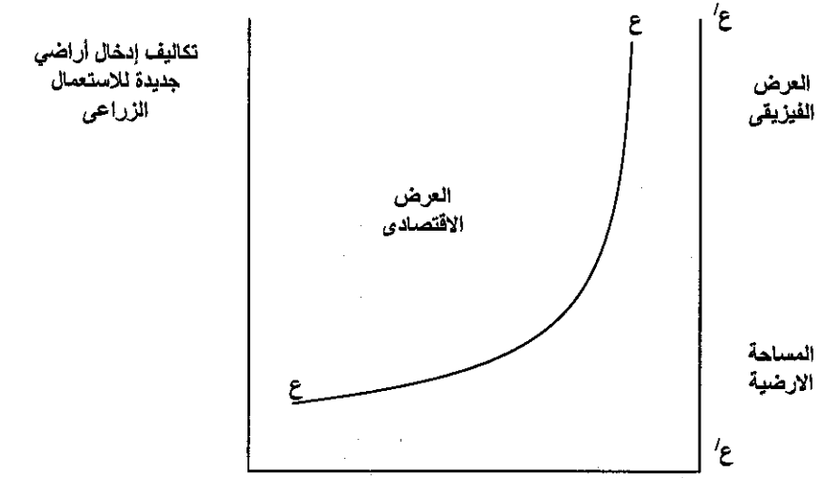

العرض الفيزيقي والاقتصادي للموارد الأرضية

يمثل المنحنى (ع ع) العرض من الموارد الأرضية المستغلة في الإنتاج الزراعي، ويلاحظ أن الجزء الأول من المنحنى يميل إلى أن يكون مرناً وذلك لوجود مساحة صغيرة من الأراضي في الاستعمال الزراعي بالإضافة إلى أنه يمكن إضافة أراضي جديدة إلى العرض الاقتصادي الكلي للأراضي بزيادة قليلة في تكاليف استصلاحها .

وبمرور الوقت يصبح منحنى العرض غير مرن بالتدريج حيث تزداد تكاليف استصلاح أو إقامة أراضي جديدة للكمية المعروضة .

وبطبيعة الحال فإن كمية الموارد الأرضية التي يمكن إضافتها للعرض الاقتصادي محدود دائماً بالمساحة الكلية للعرض (الطبيعي) الفيزيقي للأراضي (ع/ ع/).

ويتبين من الشكل أن عرض الأراضي يتوقف قبل الوصول إلى الحد الطبيعي للتوسع في الموارد الأرضية، وذلك لأن تكاليف إضافة أراضي جديدة للاستعمال الاقتصادي للموارد الأرضية يكون مرتفعاً مما يثبط من محاولة إضافة أراضي جديدة للكمية المعروضة .

ويمكن أن يكون هناك منحنى عرض مختلف للاستعمالات الأرضية المختلفة، كما هو الحال في الاستعمال الزراعي. ويختلف شكل المنحنى وفقاً لاختلاف كمية الأراضي التي يمكن إدخالها في الاستعمال المطلوب في المدى الطويل وكذلك وفقاً لتكاليف إضافة أراضي جديدة.

تفاعل عوامل عرض وطلب الموارد الأرضية :

تفاعل قوى الطلب والعرض هو الذي يعطي مفهوم السوق، كما أنه هو الذي يحدد السعر تحت ظروف المنافسة الكاملة . ويوضح الشكل رقم (22) .

شكل رقم (22)

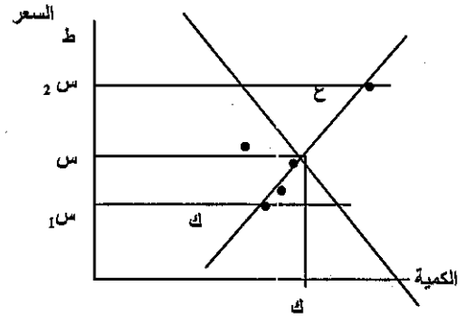

الكمية المعروضة والمطلوبة من الأرض

وكذلك حماية الأراضي الزراعية من التعدى عليها لاستخدامها فى انشطه اخرى غير زراعيه.

تصنيف الموارد الأرضية :

يقصد بتصنيف الأراضي ترتيبها في مجموعات مختلفة وفق أسس وخصائص معينة حتى يمكن معرفة خصائصها واستغلالها بطريقة أكثر كفاءة لإشباع رغبات وحاجات المجتمع . وللأرض عدة صفات يمكن استخدامها كقاعدة للتقسيم ، إذ يمكن تقسيمها وفقاً لنوع التربة أو التضاريس أو محتوياتها المعدنية . كما يمكن تقسيم الأراضي الزراعية وفقاً لعدد المزارع والحيازات وأنماطها وأحجامها ، كما يمكن أن تقسم وفقاً لوضعها التشريعي والتنظيمي كالحيازات المملوكة أو المستأجرة أو أراضي وضع يد وغيرها .

الغرض من تصنيف الموارد الأرضية :

يهدف تقسيم الموارد الأرضية بصفة عامة إلى العمل على زيادة إنتاجيتها مع الاحتفاظ بقدرتها الإنتاجية لأطول فترة ممكنة . ويمكن توضيح أغراض تصنيف الموارد الأرضية بإيجاز فيما يلي :

1- الاستفادة بتقسيم الأراضي في وضع سياسة تعميرية عامة ، حيث تصنف الأراضي وفقاً لخصائصها الطبيعية وقدرتها الإنتاجية وذلك عند توزيعها على المنتفعين أو عند بيعها للمشترين .
2- الاسترشاد بتصنيف الأراضي عند شراء واستعمال الأراضي في الأغراض العامة أو الخاصة ، كما أن تصنيف الأراضي يساعد على معرفة حد الاستغلال الاقتصادي لها وذلك بتصنيفها إلى أراضي حدية وفوق حدية وتحت حدية .
3- يساعد تصنيف الأراضي في وضع سياسة ائتمانية تعتمد على إنتاجية هذه الأراضي .
4- يسترشد بتصنيف الأراضي عند وضع برامج لتحسين الأراضي ، حيث أن هذا يساعد على اكتشاف الأراضي الحديثة واقتراح الأساليب المناسبة لتحسينها .
5- يساعد تصنيف الأراضي على عدالة تثمين الأراضي وخاصة للأغراض الضريبية، أي عند فرض ضريبة عقارية .

6- يساعد تصنيف الأراضي عند تنظيم وتوزيع مختلف الخدمات الحكومية إذا أنه يسهم في توفير البيانات اللازمة لتخطيط حجم الخدمات العامة التي يمكن إنشائها في منطقة معينة .
7- يسترشد بتصنيف الأراضي في تحديد أنماط وسعات الوحدات المزرعية حيث أنه يساعد على الوصول إلى السعات أو الأحجام المزرعية المناسبة

تصنيف الأراضي الزراعية :

يمكن تصنيف الأراضي الزراعية تحت الأنواع التالية :

1- التصنيف حسب الصفات الطبيعية الموجودة في الأراضي : ويستخدم هذا التصنيف عادة بواسطة المشتغلين بعلوم الأراضي ، حيث أنه يتناول أنواع التربة ومحتوياتها المعدنية وصفاتها السطحية وتحت السطحية .
2- تصنيف الأراضي حسب استعمالاتها : ويمكن أن يكون هذا التصنيف جغرافياً أو تاريخياً ، كما تقسم إلى أنماط زراعية حسب نوع المحصول السائد في كل نمط زراعي . ويستفاد من هذا التصنيف عند وضع أي سياسة زراعية على مستوى الفرد أو المجتمع .
3- التصنيف حسب القدرة الاستعمالية للأرض : ويستخدم هذا التصنيف عادة بواسطة المهتمين بالتربة وإنتاجية المحاصيل ، حيث أنه يعتمد على القدرة الإنتاجية لأنواع الأراضي المختلفة . ويوصى عادة وفقاً لهذا التصنيف باستعمال معين لكل نوع من الأراضي .

حيازة الأراضي الزراعية :

يقصد بحيازة الأراضي الزراعية : وضع اليد عليها سواء كان ذلك بطريق التملك أو الاستئجار أو بأية صورة أخرى ، ويتعدى دراسة حيازة الأراضي من الناحية الاقتصادية على دراسة العلاقات الاقتصادية والسياسية والتشريعية والدينية التي تربط وتنظم العلاقات الإنسانية والأرض التي يزرعها الإنسان . فقد تكون الميول أو النزعة السياسية تجاه صغار الملاك أو العمال الزراعيين مما يحدو بالسياسة الزراعية بدولة ما أن توجه إلى إعادة توزيع الأراضي الزراعية وتنظيم نظم الحيازة لصالح تلك الفئات ، كما حدث في مصر عند تطبيق نظام الإصلاح الزراعي في عام 1952 بعد قيام الثورة .

وتؤثر العقائد الدينية على نظم الحيازة ، كما هو واضح في الشريعة الإسلامية التي تحدد العلاقة بين المالك وورثته عند توزيع الحيازة . وقد تؤثر

النظم الاجتماعية على حيازة الأراضي الزراعية ودرجة كفاءة استعمالها ، فعندما يسود النظام القبلي أو الأسر الكبير (الممتدة) يميل عدد كبير من الملاك إلى الاحتفاظ بأبنائهم وورثتهم للعمل في أملاكهم عادة بدون أجر ، اعتماداً على المعيشة الجماعية للأسرة .

وتؤثر التشريعات المعمول بها في مجتمع ما على نظام الحيازة السائد ، حيث أنها تحدد العلاقة بين المالك والمستأجر والعلاقة بينهم وبين الدولة ، كما تحدد شروط التأجير وفئاته وحقوق كل من المالك والمستأجر وغيرها .

وتوضح العوامل السابقة مجتمعة بصفة عامة تحديد طرق الانتفاع بالأراضي الزراعية ونظم استغلالها ، وتحديد نصيب كل من العاملين بالإنتاج الزراعي ملاكاً كانوا أم مستأجرين أم عمال زراعيين من الدخل الزراعي وتحديد العلاقات بين تلك الفئات .

ويرتبط موضوع حيازة الأراضي ارتباطاً وثيقاً باستعمالاتها المختلفة ، إذ تنخفض قيمة الأراضي مثلاً إذا كانت ملكيتها على الشيوع عما إذا كانت أراض مالكيتها مفرزة . وتختلف السياسة الزراعية المتبعة بواسطة المستأجر عن تلك التي يراها المالك بالنسبة لاستعمالات الأراضي ، فيميل المستأجر عادة إلى محاولة الحصول على أكبر عائد ممكن من حيازته في الفترة القصيرة ، بينما يميل المالك عادة إلى الاستعمال الحكيم لحيازته محاولاً حفظها وصيانتها لاستعمالها أطول فترة ممكنة ، كما أنه يمكن أن يدخل بعض التحسينات بغرض زيادة خصوبتها .

نظم حيازة الأراضي الزراعية المصرية :

يمكن تقسيم حيازة الأراضي الزراعية في مصر إلى ثلاثة أنواع هي :

أ – الحيازة المملوكة

ب– الحيازة المستأجرة .

ج – الحيازة المختلطة (بين المملوكة و المستأجرة) .

الحيازة المملوكة هى الحيازة التى يكون فيها حق الانتفاع بالارض لمالكها، وللحيازة المملوكة عدة مزايا منها :

1– استفادة المالك بجميع جهوده التي يبذلها في الحيازة حيث تعود إليه كل الأرباح ، هذا بالإضافة إلى توفر الحافز الشخصي لديه الذي يؤدي في غالب الأحيان إلى زيادة الإنتاج .

2– وجود المالك في مزرعته أو حيازته ، يمكنه من اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتغيير أو تبديل المنوال أو النظام المزرعي بصورة حاسمة وسريعة .

3– يساعد نظام الحيازة المملوكة على استقرار البنيان الاجتماعي ، إذ يمكن بمرور الوقت معرفة اتجاهات الملاك، وبالتالي رسم السياسة الزراعية المطلوبة بناء على هذه الاتجاهات. وذلك بعكس اتجاهات المستأجرين التي قد تتغير من مستأجر لآخر .

4– استفادة المالك من التيسيرات الائتمانية النقدية والعينية التي تقدمها الجهات التمويلية الأخرى.

وفى المقابل فان نظام الحيازة المملوكة به بعض العيوب منها:

1– عدم الأخذ بالأساليب الحديثة في الإنتاج ولا سيما إذا كانت الحيازة صغيرة الحجم .

2– يؤدي صغر الحيازة عند بعض الملاك الى عدم الإشراف الكامل في استغلال حيازتهم .

أما الحيازة المستأجرة فينتقل فيها حق الانتفاع بالأرض من المالك إلى المستأجر لفترة معينة يتفق عليها نظير دفع إيجار معين. ويغلب نظام الحيازة المستأجرة في البلاد التي توجد فيها ملكيات كبيرة.

ولنظام الحيازة المستأجرة بعض المزايا منها :

1– زيادة الإنتاج الزراعي،حيث يمكن للملاك الذين لا يستطيعون استغلال حيازتهم بأنفسهم لعدم خبرتهم بالزراعة وانشغالهم بأعمال أخرى أن يؤجروا حيازتهم لمن هم أجدر على استغلالها مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الإنتاج الزراعي.

2– يحقق التأجير نوعاً من التعاون والمشاركة بين المالك والمستأجر ، حيث يقدم المالك رأس المال الثابت متمثلاً في الأرض ، بينما يقدم المستأجر رأس المال العامل وعنصر العمل مما يساعد على الاستغلال الاقتصادي للموارد الزراعية .

3– يمكن التأجير بعض المستأجرين المؤهلين زراعياً من الحصول على مساحات مناسبة من الأراضي لاستغلالها حين لا يتوفر لديهم رأس المال اللازم لشرائها .

ولنظام التأجير بعض العيوب منها :

1- عدم اهتمام المستأجر بخصوبة الأرض حيث أن ما يهم المستأجر هو العائد السريع من الأرض دون النظر إلى ما قد يحدث لها من ضياع خصوبتها في المستقبل .

2- يؤدي نظام التأجير إلى عدم استقرار الاستغلال الزراعي .

طرق ايجار الأراضي الزراعية المصرية :

يمكن تقسيم طرق الإيجار الشائعة في مصر الى ثلاثة انواع :

أ – الإيجار النقدي .

ب- الإيجار العيني.

ج – الإيجار الخليط.

ويعتبر الإيجار النقدي من أكثر الطرق شيوعاً في مصر ، وطريقة الإيجار النقدي طريقة غير مرنة ذلك لأن تحديد الإيجار بقيمة نقدية معينة يهدد مركز كل من المستأجر والمالك وذلك لاعتماد الإنتاج الزراعي على الظروف الجوية والبيئيه،كما أنه عرضة للتقلبات الاقتصادية .

ويفضل مالك الأرض الإيجار النقدي لسهولة تحصيل القيمة الإيجارية عن غيابه وعدم إلمامه بأصول الزراعة . ولا يتحمل المالك تبعية إهمال المستأجر، أو تأثير العوامل الجوية والبيئيه السيئة،أوالظروف الاقتصادية غير المناسبة .

ويفضل المستأجر الإيجار النقدي إذ يمكنه من حرية التصرف في زراعة الأرض وبالتالي أن يتمتع بجميع الفوائد المترتبة على مهارته وخبرته ، كما يتمتع بالفوائد المترتبة على زيادة أو تحسن صفات الغلة أو ارتفاع الأسعار .

أما الإيجار العيني فيشتمل على اشكال عديدة،فقد يكون نصيب المالك نسبة معينة من المحصول،وفي هذه الحالة يسمى الإيجار العيني بالمزارعة (الثلث أو النصف). وقد يكون نصيب المالك كمية معينة من المحصول (ثلاثة أردب أو طن ... إلخ) ويسمى الإيجار العيني في هذه الحالة بالإيجار العيني بالمحصول أو المقطوعية .

ويفضل المالك الإيجار العيني في بعض الأحيان للأسباب الآتية :

1- يكون الإيجار العيني عادة أعلى من الإيجار النقدي بالإضافة أن المالك يستفيد من أي زيادة في الدخل مترتبة على زيادة الغلة وارتفاع الأسعار.

2- يضمن المالك المحافظة على خصوبة الأرض ، حيث أنه يساهم في الإشراف على زراعة الأرض مع المستأجر .

بينما يفضل المستأجر الإيجار العيني للأسباب التالية :

1- يستفيد من رأس المال الذي يقدمه المالك في تمويل احتياجات المزرعة، ولا سيما عند عدم توفر رأس المال لدى المستأجر .

2- يتحمل المالك مع المستأجر ما قد يترتب من نتائج عند حدوث الظروف الجوية السيئة والتقلبات الاقتصادية غير المناسبة .

وبصفة عامة يمتاز الإيجار العيني بعدة مزايا منها :

1- يحقق درجة كبيرة من المشاركة بين رؤوس الأموال في الاستغلال الزراعي إذ يتعاون كلاً من المالك والمستأجر في تقديم عناصر الإنتاج .

2- يقلل من صعوبات عمليات الإئتمان الزراعي لأنه يقوم على درجة كبيرة من المشاركة بين رأس مال المالك ورأس مال المستأجر .

3- يحقق هذا النوع من الإيجار نوعاً من الثبات والمرونة في مواجهة الأزمات الاقتصادية وعند عدم استقرار الأسعار .

4- يعتبر الإيجار العيني بالمشاركة أقرب أنواع الإيجار إلى العدالة النسبية، حيث يشترك المالك والمستأجر في تحمل مخاطر الإنتاج سواء في حالة انخفاض الغلة أو انخفاض الأسعار .

ومن مشاكل الإيجار العيني، محاولة كل من المالك والمستأجر زيادة نصيبه من المحصول على حساب الآخر ، كما يتمتع المستأجر تحت نظام الإيجار العيني بدرجة كبيرة من الاستقلال وحرية التصرف كما في نظام الإيجار النقدي وبالتالي قد لا يجتهد المستأجر في خدمة الأرض لتملكها على أساس أن له نسبة معينة من المحصول.

تقييم الأراضي الزراعية:

يعني تقييم الأراضي تقدير قيمتها بمعيار النقود، ويتضمن تقييم الأراضي تقييم الظروف الشخصية والطبيعية والاقتصادية المرتبطة بالأراضي. ويرى بعض الاقتصاديين أنه ليس هناك علاقة بين قيمة الأرض وإنتاجيتها، إذ أن قيمة الأرض تتوقف على ضغط السكان على الموارد الأرضية في صورة الطلب على الأرض.

ومن ناحية أخرى فإن الأرض في صورتها الطبيعية لا تصلح كثيراً للاستغلال بواسطة الإنسان قبل أن يضيف إليها جهده ورأسماله.

ويفرق عند تقييم الأراضي بين تلك المستخدمة للأغراض الاستهلاكية مثل استعمالها كمباني ومنتزهات أو استخدامها في أغراض إنتاجية مثل إنتاج المحاصيل.

وتتضمن القيمة الاقتصادية لأى سلعة ثلاث عناصر رئيسية هي:

1- أن تكون للسلعة منفعة تعود على مالكها أو حائزها .
2- أن تكون السلعة ذات عرض غير مرن أو تمتاز بالندرة النسبية.
3- أنه يمكن تقدير العائد من السلعة.

أغراض تقييم الأراضي الزراعيه:

يجري تقييم الأراضي لأغراض متعددة منها:

1- تقييم الأراضي للأغراض التسليفية:

ويسترشد بهذا التقييم عند تحديد قيمة القروض والفائدة عليها التي يمكن لصاحب المزرعة مثلاً الحصول عليها والتي تحدد عادة على أساس قيمة المزرعة وما يمكن أن تغله في السنوات القادمة . ويهتم المقرض بنوع الضمان وقدرة تلك الضمان على تسديد القروض وخاصة في الآجل الطويل. ولهذا فإن المقرض والمقترض يهتمون بهذا النوع من التقييم معرفة المقدرة الإنتاجية للأرض وما يمكن أن تعطيه من غلة . وبالتالي معرفة مقدرة الزراع على تسديد القرض وفوائده .

2- تقييم الأراضي عند بيعها أو شرائها :

ويعتبر هذا النوع من التقييم على أنه أساس تحديد السعر العادل الذي يعكس القيمة السوقية للأراضي . وتمثل القدرة الإنتاجية للأراضي دوراً أساسياً عند تحديد قيمة الأراضي لأغراض البيع والشراء . ويستلزم هذا التقييم تحديد الدخل المستمد من الأرض وقيمة ما قد يكون عليها من مباني وأشجار ومنشآت وغيرها .

3- تقييم الأراضي لتحديد جدارتها الإنتاجية :

يمكن تقييم الراضي على أساس جدارتها الإنتاجية إذ أن هناك أراض خصبة وأخرى ضعيفة وثالثة ملحية وهكذا ... وكل هذه الصفات الطبيعية للأراضي تؤثر في الجدارة الإنتاجية للأراضي ونوع الأنتجة التي تصلح فيها . ومن هنا يمكن تحديد مقدار الدخل الذي يمكن أن تغله الأنواع المختلفة من الأراضي .

أسس تقييم الأراضي الزراعية :

يمكن تقييم الأراضي وفقاً لنوعين رئيسيين هما :

1- التقييم وفقاً للخواص الطبيعية للأراضي الزراعية .

يرتكز التقييم وفقاً لهذه الطريقة على العوامل التي تحدد القدرة الإنتاجية للمزرعة ، ويبدأ هذا التقييم بفحص التربة لمعرفة خصائصها المميزة وذلك عن طريق أخذ عينات عشوائية لتربة المزرعة وفحصها وتحليلها، والتعرف على نظام الري والصرف والظروف الجوية وغيرها . كما يهتم الفحص بالمباني المزرعية وحالتها والتحسينات الموجودة والتي يمكن عملها في المستقبل . وعلى ضوء جميع هذه المعلومات من المزرعة من كل النواحي الطبيعية يمكن للمقيم أن يضع تقديراً مبدئياً للمزرعة .

2- التقييم وفقاً للعوامل الاقتصادية المحيطة بالأراضي الزراعية

يعتمد هذا التقسيم على تحويل البيانات الطبيعية وكذا الظروف والعوامل الاقتصادية المحيطة بالمزرعة إلى صورة نقدية في صورة تقديرات للدخل والتكاليف والأرباح . وتحدد القيمة عادة باستخدام عناصر مختلفة مثل رأس المال المزرعي وأسعار المبيعات وتكلفة عناصر إنتاج وكذا الدخل المزرعي . ويعتبر التقييم وفقاً للمعايير الاقتصادية أكثر صعوبة في تقديره عن التقييم وفقاً للعوامل الطبيعية .

طرق تقييم الأراضي الزراعية :

من أهم الطرق التي يمكن أن تستخدم في تقييم الأراضي ما يلى :

1- طريقة المقارنة :

وقد تسمى هذه الطريقة بطريقة المثل حيث تستخدم فيها أسعار أو قيم الموارد المماثلة دليلاً على قيمة الأرض موضع الاعتبار . ويتم تقييم الأراضي بهذه الطريقة عادة بتقدير انتاجية الأرض ثم استخدام الأسعار الفعلية لمبيعات الأراضي ذات الإنتاجية المماثلة للأراضي المرغوب تحديد قيمتها .

ويمثل ثمن المثل سعر السوق الذي يعبر عن التقلبات السعرية الناشئة عن طلب وعرض الأراضي تحت الظروف العادية.ويعتبر سعر السوق في هذه الحالة مقياساً دقيقاً في حالة توفر شروط المنافسة الكاملة. و يؤثر الكساد على قيم الأراضي إذا لا يعتبر قيمة الأرض فى هذه الظروف مقياس دقيق لقدرة الأرض

الإنتاجية في المدى الطويل . وعلى هذا الأساس يفضل استخدام هذه الطريقة في فترات الاستقرار الاقتصادي التي تخلو من التقلبات السعرية والسوقية العنيفة . كما يجب الإشارة إلى أن بعض الأشخاص قد يلجأ إلى المغالاة في تقدير قيمة الأرض أو قد يبخسون من قيمتها تفادياً من الضرائب مثلاً.

2- طريقة الثمن الكسبي أو القيمة الكسبية :

وتعتمد هذه الطريقة على تقدير أو حساب الدخول الصافية من الموارد الأرضية بالإضافة إلى حساب سعر الفائدة السائدة .والثمن الكسبي هو نتيجة دخل رأس المال المزرعي تحت الظروف العادية منسوباً للفائدة السائدة على القروض الزراعية . ويدل الثمن الكسبي على القوة الكسبية للمزرعة وهي القوة الإنتاجية الاقتصادية الناجمة عن استخدام الموارد الزراعية . ويزداد الثمن الكسبي كلما زاد صافي الربح أو انخفض سعر الفائدة على القروض العقارية ، كما يقل الثمن الكسبي كلما قل صافي الربح أو زاد سعر الفائدة على القروض .

ونظراً لصعوبة تقدير صافي الربح في كثير من الأحيان خاصة عند عدم إمساك دفاتر وسجلات زراعية فإنه قد يستخدم بدلاً منه صافي القيمة الإيجارية بعد خصم الضريبة العقارية ومصاريف الصيانة وتكلفة الإدارة . ويمكن تقدير الثمن الكسبي بقيمة صافي القيمة الإيجارية على سعر الفائدة السائدة على القروض العقارية . وعلى سبيل المثال إذا كانت القيمة الإيجارية للفدان هي 2000 جنيه وكانت الضريبة العقارية هي 50 جنيهاً ومصاريف الصيانة والإدارة 300 جنيه وأن سعر الفائدة على القروض العقارية هي 20% ووفقاً للمعادله (ق=س/ص)، حيث ق ترمز للقيمه الرأسمالية للفدان ، ص ترمز إلى صافي القيمة الإيجارية ، س ترمز إلى سعر الفائدة على القروض العقارية يكون الثمن الكسبي.

ق=2000جنيه – (50جنيه + 300 جنيه) /20و = 8250 جنيه

ويفترض استخدام هذه المعادلة في حالة ثبات صافي القيمة الإيجارية، إلا أنه يمكن أن تتغير هذه القيمة بالتالي يمكن استخدام المعادلة الآتية :

$$ق = \frac{ص}{س} + \frac{أ}{س2}$$

حيث أ ترمز إلى الزيادة أو الانخفاض المتوقع في صافي القيمة الإيجارية .

3- طريقة الثمن الجردي :

يمثل الثمن الجردي القيمة الحالية للمزرعة ويمكن تقديره بعمل قائمة جرد لجميع موجودات المزرعة من أصول ثابتة ومتداولة وتقدير قيمة كل منها ، ويمثل حاصل جمع هذه القيمة الثمن الجردي الذي يهتدى به في معرفة الثمن الفعلي للمزرعة . وتعتمد هذه الطريقة على الخبرة والمران العملي مع مراعاة ظروف المنطقة ، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار المطلوبات التي على المزرعة .

4- طريقة الثمن الفعلي :

وهو الثمن الذي تتم به صفقة البيع والشراء ويحدد عادة في ضوء الاعتبارات الاقتصادية بين الثمن الجردي أو ثمن المثل ، وهو الحد الأدنى الذي يرتضيه البائع وبين الثمن الكسبي وهو الحد الأقصى الذي يقبله المشتري .

5- طريقة الثمن الضريبي :

وتقدر الأراضي بهذه الطريقة بنسبة معينة من الضرائب العقارية ، كأن تكون القيمة الإيجارية سبعين مثل الضريبة العقارية أو أكثر مضافاً إليها نسبة معينة من الفائدة وقيمة المنشآت الثابتة . وقد أخذ بهذه الطريقة عند تقدير قيمة الأراضي وفقاً لقانون الإصلاح الزراعي ، وعند تقدير قيمتها في قانون رسم الأيلولة على التركات .

تذكر أن

- علم اقتصاديات الموارد الأرضية أحد العلوم الاجتماعية التي تهتم بالمشكلات المرتبطة بتوزيع واستخدام الموارد المحدودة لإشباع حاجات الأفراد غير المحدودة .
- تقسم اقتصاديات الموارد الأرضية إلى قسمين ، اقتصاديات الموارد الأرضية الريفية واقتصاديات الموارد الأرضية الحضرية .
- تقسم الموارد الأرضية إلى موارد مخزونة وموارد متدفقة وموارد خليطة
- من الخصائص المميزة للموارد الأرضية أنها أصلية ، دائمة وغير قابلة للفناء ، عدم القابلية للانتقال .
- من أهم استعمالات الأراضي ، الاستعمال الزراعي ، الحضري ، التعديني ، الترويحي ، النقلي ، المائي .
- يتوقف استخدام الأراضي اقتصادياً على العائد المتوقع من الاستعمال ، الطلب النسبي على الاستعمالات المختلفة للمورد .
- تقسم الأراضي من حيث استعمالها الاقتصادي إلى أراضي تحت حدية ، حدية ، فوق حدية .
- العرض الفيزيقي للأراضي هو مساحة الكرة الأرضية بما فوق سطح الأرض وتحتها .

- العرض الاقتصادي هو الجزء من الغرض الطبيعية الذي يمكن أن يستخدمه الإنسان .
- الطلب على الأراضي طلب مشتق مما تنتجه تلك الأراضي .
- تتعدد وسائل الغرض الاقتصادي للموارد الأرضية ، ومنها إضافة مساحات جديدة ، تكثيف استخدام عناصر الإنتاج الزراعي .
- تصنف الأراضي حسب الصفات الطبيعية للأراضي ، أو حسب استعمالها أو حسب قدرتها الاستعمالية .
- تقسم نظم حيازة الأراضي المصرية إلى حيازة مملوكة ، مستأجرة ، مختلطة .
- تنقسم طرق الإيجار إلى إيجار نقدي ، عيني ، خليط .

أسئلة

- **قارن بين كل ما يلي :**
  - تقسيم الموارد الأرضية ، والخصائص المميزة للموارد الأرضية.
  - نظم إيجار الأراضي الزراعية ، موضحاً رأيك بما تستخدمه لو رغبت في إقامة مشروع زراعي .
  - العرض الاقتصادي والعرض الفيزيقي .. مع التوضيح بالرسم البياني .
  - أقسام الأراضي من حيث استعمالها الاقتصادي .
- **استعرض الاستعمالات المختلفة** للأراضي ، مع توضيح ما هو الاستعمال الأمثل .
- **اشرح بإيجاز** أهم العوامل المؤثرة على الاستعمالات المختلفة للأراضي.
- **ناقش وسائل** زيادة العرض الاقتصادي للموارد الأرضية ،مبيناً رأيك في الأولويات بالنسبة لك .
- **وضح أهم طرق** حيازة الأراضي الزراعية ، وطرق الإيجار .

الجزء الثانى
الإطار التطبيقى للاقتصاد الزراعى

الدرس العملي الأول
الطلب على المنتجات الزراعية

مثال 1 :

بفرض أن دالة الطلب على البطاطس هذا العام كانت كالآتي :

س = 20 – ك، وأن الطلب في العام التالي يتوقع أن يكون كما في العام الحالي. وبفرض أن الإنتاج من البطاطس هذا العام يساوى إنتاج البطاطس في العام القادم ويساوى 12 وحدةوزنيه. وبفرض أن تكاليف التخزين = 2 وحدة نقدية المطلوب :

الحلـــــ :

يحاول المنتج أن يعظم إيراده الكلي (أ ك) خلال العامين الحالي والقادم في ضوء دالة الطلب على البطاطس .

.. أ ك = س × ك

أ ك = (20 – ك) ك = 20 ك – ك^2

وفي هذه الحالة يكون السعر كالآتي :

.. س = 20 – ك

س = 20 – 12 = 8 وحدة نقدية

الإيراد الكلي في العام الحالي (أ ك$_1$) = 8 × 12 = 96 وحدة نقدية

الإيراد الكلي في العام القادم (أ ك$_2$) = 8 × 12 = 96 وحدة نقدية

الإيراد الكلي في العامين = 96 + 96 = 192 وحدة نقدية

في حالة قيام المنتج بتخزين وحدة وزنية واحدة من العام الحالي للعام القادم

.. السعر في العام الحالي (س$_1$) = 20 – 11 = 9

.. السعر في العام القادم (س$_2$) = 20 – 13 = 7

.. الإيراد الكلي في العام الحالي (م ك$_1$) = 9×11 =99 وحدة نقدية

الإيراد الكلي في العام القادم (أ ك$_2$) = 99 + 7 = 106 وحدة نقدية

الإيراد الكلي بعد تكلفة التخزين = 106 – 2 = 104 وحدة نقدية

أي أن الإيراد الكلي سوف يزيد بعد إجراء عملية التخزين ، أي أن التخزين في هذه الحالة يكون اقتصادياً . وبصفة عامة فان التخزين يتوقف على طبيعة دالة الطلب في الفترة القادمة بعد انتهاء مدة التخزين .

مثال 2 :

عند دراسة دالة الطلب على سلعة ما في سوقين كانت دالتي الطلب كالآتي :

السوق الأول س$_1$ = 20 – 2 ك$_1$

السوق الثاني س$_2$ = 30 – 3 ك$_2$

ك$_1$ + ك$_2$ = 10 وحدة وزنية .

وضح ما يأتي

1- كيفية توزيع الكمية بين السوقين بما يحقق معظمة الإيراد الكلي للمنتج

2- مرونة الطلب السعرية في السوقين .

الحلـــــ :

أولاً : كيفية توزيع الكمية بين السوقين :

يتم توزيع الكمية بين السوقين بما يحقق معظمة الإيراد الكلـي للمنـتج، وذلك عندما يتحقق الشرط التالي :

أ ح$_1$ = أ ح$_2$

بالنسبة للسوق الأول :

.. س$_1$ = 20 – 2 ك$_1$

أك$_1$ = س$_1$ ك$_1$ = 20 ك – 2ك$_1^2$

$$\text{.. أ ح}_1 = \frac{\text{د أك}}{\text{د ك}_1} = 20 - 4 \text{ ك}_1$$

بالنسبة للسوق الثاني :

.. س$_2$ = 30 – 3 ك$_2$

أ ك$_2$ = س$_2$ ك$_2$ = 30 ك$_2$ – 3ك$_2^2$

$$\text{.. أ ح}_2 = \frac{\text{د أ ك}}{\text{د ك}_2} = 30 - 6 \text{ ك}_2$$

وبمساواة أ ح1 = أ ح$_2$

20 – 4 ك$_1$ = 30 – 6 ك$_2$

.. 6 ك$_2$ = 30 – 20 + 4ك$_1$

6 ك$_2$ = 10 + 4 ك$_1$

$$\text{.. ك}_2 = \frac{10 + 4 \text{ ك}_1}{6}$$

.. الكمية المسوقة في السوق = 10

.. ك$_1$ + ك$_2$ = 1

$$\text{.. ك}_1 + \frac{10 + 4 \text{ ك}_1}{6} = 10$$

.. 6 ك$_1$ + 10 + 4 ك$_1$ = 60

$10\ ك_1 + 10 = 60$

$.. \ 10\ ك_1 = 50$

$.. \ ك_1 = 5$

$.. \ ك_1 + ك_2 = 10$

$.. \ ك_2 = 5$

أي أن المنتج لكي يحصل على أكبر دخل من توزيع إنتاجية على السوقين يجب أن يوزع الكمية مناصفة بين السوقين .

ثانياً : حساب مرونة الطلب السوقية في السوقين .

الحلـــ :

بالتعويض في دالتي الطلب للسوقين يمكن حساب السعر فى كل سوق

$س_1 = 20 - 2\ ك_1$

$= 20 - 2\ (5) = 20 - 10 = 10$ وحدة نقدية

$س_2 = 30 - 3\ ك_2$

$= 30 - 3\ (5) = 30 - 15 = 15$ وحدة نقدية .

$$\text{المرونة السعرية لدالة الطلب} = \frac{\Delta\ ك}{\Delta\ س} \times \frac{س}{ك}$$

$$= \text{ميل دالة الطلب} \times \frac{س}{ك}$$

$$\text{مرونة الطلب السوقية في السوق الأول} = \frac{1-}{2} \times \frac{10}{5} = 1-$$

$$\text{مرونة الطلب السوقية في السوق الثاني} = \frac{2}{3} \times \frac{15}{5} = 2-$$

وبمقارنة مرونة الطلب السعرية في كلا السوقين يتضح أنها تحقق شـــرط عـــدم تساوي المرونات السوقية في السوقين كشرط أساسي لقيام التفرقة السوقية .

تمارين

1- بفرض أن دالة الطلب على إحدى السلع الزراعية في العام الحالي س1 = 10-ك ، ودالة الطلب على نفس السلعة في العـــام القـــادم س2 = 14-ك ، وبفرض أن الإنتاج في كلا العامين يساوي 8 وحدة وزنيـــة ، وإن تكلفة التخزين للوحدة الوزنية من السلعة = 1 وحدة نقدية .

هل يفضل للمنتج أن يقوم بعملية التخزين أم لا .

2- عند دراسة دالة الطلب لسلعة الطماطم في سوقين كالآتي :

س 1 = 20 – ك1

س = 30 – 2 ك2

فإذا علمت أن كمية الطماطم المراد تسويقها في السوقين 8 وحدة وزنية.

وضح ما يلي :

أ – كيفية توزيع الكمية بين السوقين بما يحقق معظمة الإيـــراد الكلـــي للمنتج

ب- مرونة الطلب السوقية في السوقين .

الدرس العملى الثانى

استهلاك الأصول المزرعية

يقصد بالاستهلاك النقص الدائم التدريجي السنوي في قيمة الأصول الثابتة، أو العاملة أثناء حياتها الإنتاجية.ويحدث هذا النقص في قيمة الأصول أما نتيجة لاستعمالها،أو طول بقاءها،أو اختراع مستحدث عنها خير منها. ويمثل النقص في قيمة الأصول خسارة في رأس المال،ومن ثم يجب أن يخصم ما أصاب الأصل من استهلاك نتيجة استخدامه من جملة الأرباح المزرعية .

الغرض من احتساب الإهلاك :

1- عوامل داخلية : مثل النقص الذي يحدث في قيمة الآلات نتيجة التشغيل، اونتيجة قدمها وتآكلها،وهذه يمكن تقديرها أو حساب الاحتياط له .

2- عوامل خارجية : وهي تلك العوامل التي تؤدي فجأة إلى تكون الأصول غير قادرة على مواصلة تشغيلها،مما يضطر المزارع إلى إهمالها وعدم استعمالها رغم عدم تآكلها.وذلك مثل اختراع واستحداث الآت جديده، تمتاز عن القديمة بأنها أقل تكلفة وأكفأ تشغيلاً .

وتعتبر المباني والآلات والمعدات المختلفة والآثاثات،أصول قابلة للاستهلاك.بينما لا تعتبر الأرض من الأصول القابلة للاستهلاك،وذلك لأنها لا تفنى ولا تبلى .

الاعتبارات الواجب مراعاتها عند تحديد نسبة الاستهلاك السنوي :

1- قيمة شراء الأصل،مضافاً عليه كل ما أنفق عليه من مصاريف نقل وتركيب وسمسرة .

2- قيمة الأصل كخردة،أي قيمته المتبقية بعد تمام استهلاكه،حيث يستبعد من المبلغ الواجب استهلاكه قيمة الأصل كخردة .

3- عمر الأصل،أي عدد السنين التي سيظل فيها الأصل صالحاً للاستخدام والتشغيل .

4- مدى توقع الاستهلاك المفاجئ للأصل،واستبداله بغيره من الأصول نتيجة للاستحداث أو الابتكار .

5- العناية بالإصلاحات اللازمة للأصول ودرجة كفاءتها،اذ ترتفع نسبة استهلاك الأصول في أوقات الحروب لعدم ورود قطع غيار لازمة لتصليح الأصول .

طرق حساب استهلاك الأصول :

أولاً : بالنسبة للآلات والمباني :

1- **طريقة إعادة التقدير السنوي :** وهي عبارة عن تقدير قيمة الأصل في نهاية كل عام،والفرق بين التقديرين خلال سنتين متتاليتين يساوي الاستهلاك.وهذه الطريقة لا تكون كافية بالنسبة لتقييم الآلات والمباني، وهي تتبع في حالة العدد والأدوات صغيرة الحجم كثيرة العدد .

2- **طريقة الخط المستقيم أو القسط الثابت :** وتحسب بالمعادله التاليه:

قيمة الاستهلاك السنوي

$$= \frac{\text{ثمن شراء الأصل – ثمنها المتوقع لها كخردة}}{\text{عدد السنوات المحتمل أن يستعمل فيها الأصل}}$$

وتتبع هذه الطريقة في حساب استهلاك المباني والآثاث،وكذلك الآلات التي يمكن تحديد عمرها الإنتاجي.وهي أكثر الطرق شيوعاً في كثير من المزارع،إلا أنه يعاب عليها بأنها لا تؤدي إلى تحميل كل سنة بما

أصابها من خسارة حقيقية لأن النقص الحقيقي في قيمة الأصل يزداد في السنوات الأخيرة عن عمر الأصل عن السنوات الأولى،كما أن تقدير العمر الإنتاجي للأصل يحتاج إلى خبرة فنية ودراية وغالباً ما يكون عمر الآلات أقصر من عمر المباني والأثاث لأنها أكثر تعرضاً للتلف، وتوقع اختراع ما هو أحسن منها فتقل قيمتها وربما تصبح عديمة القيمة.

3- **طريقة القسط المتناقص :** وتعتمد هذه الطريقة على استهلاك نسبة معينة سنوياً من القيمة الباقية للأصل، لإنقاص قيمتة إلى القيمة التي تساويه وهو خردة عند انتهاء فترة حياته الإنتاجية.فمثلاً لو أن هناك جرار ثمنه عند الشراء 1900 جنيه،وافترضنا تطبيق قسط متناقص 20%، فإن معدل 20% استهلاك للسنة الأولى للجرار تكون 380 جنيها، وتكون قيمة الجرار في نهاية السنة تساوي 1520 جنيهاً .

وفي السنة الثانية فإن الاستهلاك تبعاً لهذه الطريقة يكون 20% لـ 1520 جنيهاً يساوي 304 جنيهاً،وبالنسبة للسنة الثالثة فإن الاستهلاك يكون 243.2 جنيهاً،وهكذا .

ويفضل استخدام هذه الطريقة في حساب استهلاك الآلات والسيارات والمباني والأثاث، ومن مزاياه أن الاستهلاك يتناقص بنسبة تناقص المنفعة التي يؤديها الأصل وهذا يؤدي إلى تحميل كل سنة بما يخصها من نفقات حقيقية فيتوازن الاستهلاك وما ينفق على الأصل من إصلاحات والتي تكون قليلة في السنوات الأولى وكبيرة في السنوات الأخيرة.وهذا يؤدي إلى تعادل نفقات السنوات المختلفة من عمر الأصل، إلا أن هذه الطريقة لا تجعل قيمة الأصل صفراً في نهاية العمر المقدر له أي لا تنعدم قيمته تماماً .

4- طريقة المجموع العددي السنوي :

ويتم حسابها بالمعادلة التالية :

$$S_b = \frac{2M\ (F-b+1)}{F(F+1)}$$

حيث

S_b = قيمة الاستهلاك السنوي

M = جملة القيمة المستهلكة

F = عدد سنوات عمر الأصل

B = السنة المراد حساب الاستهلاك عندها

ثانياً : بالنسبة لإهلاك حيوانات اللبن :

تبدأ حيوانات اللبن في الإنتاج من أول ولادة لها،وعادة ما يبلغ عمرها من 3 – 4 سنوات، وتستمر هذه الحيوانات في الأدرار حتى يصل عمرها 13 سنة.وعادة تصل هذه الحيوانات لقيمتها القصوى في عمر 8 سنوات .

أ – طريقة حساب استهلاك حيوانات اللبن في حالة الحيوانات المشتراه .

$$\text{قسط الاستهلاك السنوي} = \frac{\text{ثمن شراء الحيوان} - \text{قيمة الحيوان عند عمر 13 سنة}}{13 - \text{العمر عند الشراء}}$$

ب – في حالة الحيوانات الناتجة في المزرعة :

$$\text{قسط الاستهلاك السنوي} = \frac{\text{قيمة الحيوان المقدرة في سن 8 سنوات} - \text{قيمته في سن 13سنة}}{13 - \text{العمر عند الولادة الأولى}}$$

ثالثاً : إهلاك حيوانات العمل :

يبدأ استغلال هذه الحيوانات من سن 2.5 – 4 سنوات ويستمر استغلالها حتى سن 13 سنة،حيث تصبح قيمتها صفراً تقريباً، وتصل قيمتها القصوى عند 8 سنوات .

$$\text{قسط الإهلاك السنوي} = \frac{\text{ثمن الشراء أو القيمة القصوى للحيوان}}{\text{عدد سنوات الاستغلال}}$$

رابعاً : إهلاك الأغنام :

يتم إهلاك الأغنام عادة عندما تبلغ سن الرابعة،وتكون قيمتها في هذا السن كحيوانات لحم حوالي 75% من ثمن شراؤها،أو من قيمتها القصوى.أما الـ 25% الباقية فهي التي تستهلك .

خامساً : إهلاك الدواجن :

يظل إنتاج الدواجن جيداً خلال العامين الأولين من حياتها،وتكون قيمتها بعد انتهاء العامين تساوي 50% من ثمن شرائها،أو من قيمتها القصوى.أي تستهلك 50% من قيمتها خلال هذين العامين .

مثال (1) :

احسب قيمة الإهلاك السنوي لمبنى قيمته عند الشراء 2000 جنيه، وقيمته وهو خردة بعد 10 سنوات 200 جنيه .

الحل :

$$\text{قيمة الإهلاك السنوي} = \frac{\text{ثمن الشراء – الثمن خردة}}{\text{عدد السنوات}} = \frac{2000 - 200}{10}$$

$$= 80 \text{ جنيهاً}$$

مثال (2) :

قدر قسط الإهلاك السنوي لحيوان ناتج من المزرعة فوجد إنه 20 جنيهاً، كم تكون القيمة القصوى لهذا الحيوان. إذا علم أنها خمسة أضعاف قيمته في سن 13 سنة .

الحل :

بفرض أن قيمة الحيوان في سن 13 سنة = س

∴ القيمة القصوى للحيوان = 5 س

∴ قسط الإهلاك السنوي

$$= \frac{\text{قيمة الحيوان القصوى في سن 8 سنوات – قيمته في سن 13 سنة}}{13 - \text{العمر عند الولادة}}$$

$$\therefore 20 = \frac{5 \text{ س} - \text{س}}{13 - 3}$$

∴ س = 50 جنيهاً وهي قيمة الحيوان في سن 13 سنة .

∴ القيمة القصوى للحيوان = 5 × 50 = 250 جنيهاً .

تمارين

1- قدر القيمة الكلية المستهلكة من المباني،إذا كانت قيمة الاستهلاك السنوي في عامها الأول 10 جنيه،وتصبح هذه المباني عديمة القيمة بعد عشرين عاماً.

2- اشترى مدير مزرعة ماكينة للري بمبلغ 5000 جنيه،وبعد 5 سنوات من تشغيلها في المزرعة باعها بمبلغ 1000 جنيه،واشترى كذلك 10 مواشي للبن بسعر 6000 جنيه لماشية اللبن،10 خيول للعمل في سن 5 سنوات بسعر 1200 جنيه للخيل الواحد،وكان بالمزرعة أصلاً 4 مواشي محسنة قدر سعرها عند سن 8 سنوات بنحو 5000 جنيه للماشية الواحدة. والمطلوب حساب قيمة قسط الإهلاك للسنة الأولى لهذه الأصول علماً بأنه قدر سعر ماشية اللبن في سن 13 سنة بمبلغ 4000 جنيه، وسعر ماشية الفريزيان بمبلغ 3500 جنيهاً عند نفس السن .

الدرس العملي الثالث

التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية تعني تحقيق زيادة حقيقية في نصيب الفرد من الناتج القومي ، وهذا يتطلب كفاءة استخدام موارد المجتمع.وتحقيق الكفاءة الاقتصادية يتطلب توافر قدر كافي من رأس المال،ومستلزمات الانتاج،والمعدات اللازمة للعمل.وتوافر رأس المال يتطلب تحقيق مدخرات،وهوما يعني التضحية بجزء من الاستهلاك الحالي لتكوين موارد إضافية يمكن تحويلها إلى رأس مال يستثمر فيما بعد،أوالعمل على جذب مزيد من رأس المال الخارجي بأي من الوسائل والأساليب .

مثال :

باستخدام نموذج هارود – ودومار،وضح إذا كان معدل الادخار في مجتمع 9%،ونسبة رأس المال إلى الدخل = 3.ما هو معدل النمو الاقتصادي الذي يمكن أن يحقق هذا المجتمع.

الحل :

وفقاً لنموذج هاردو – ودومار

$$G = DY / Y = S / K$$

S = متوسط معدل الادخار .

K = نسبة رأس المال / الدخل .

$$G = S / K = 0.09 / 3 = 0.03$$

أي أن معدل النمو الاقتصادي الذي يحققه المجتمع هو 3%

مثال :

بفرض أن نسبة رأس المال إلى الدخل=3 ، والمطلوب تحقيق معدل النمو الاقتصادي قدره 4.5 % سنوياً. ما هو معدل الادخار المطلوب للمجتمع.

$G = S / K =$

$4.5 = 5/3 =$

$K = 13.5$

ملحوظة :

لتحقيق معدل النمو المطلوب ، لابد من مراعاة معدل النمو السكاني بحيث يكون معدل النمو المطلوب بالإضافة إلى معدل النمو السكاني .

تمارين

1- باستخدام نموذج هارود – ودومار،وضح إذا كان معدل الادخار في مجتمع 8%،ونسبة رأس المال إلى الدخل = 4.ما هو معدل النمو الاقتصادي الذي يمكن أن يحقق هذا المجتمع.

2- بفرض أن نسبة رأس المال إلى الدخل=3 ، والمطلوب تحقيق معدل للنمو الاقتصادي قدره 6% سنوياً. ما هو معدل الادخار المطلوب للمجتمع.

الدرس العملي الرابع

الفائدة البسيطة والفائدة المركبة

تحتاج الوحدة الإنتاجية (المزرعة) إلى رأس المال ليتفاعل مع باقي عناصر الإنتاج الأخرى حتى تحقق أهدافها في إنتاج السلعة أو الخدمة،ورأس المال قد يكون مملوك لأصحاب الوحدة الإنتاجية أو مقترض.وتختلف أساليب الاقتراض،إلا أنها تتفق جميعها في التزام الوحدة الإنتاجية بدفع المبلغ الذي يتم اقتراضه ، بالإضافة إلى مقابل استغلالها لرأس المال،وهذا المقابل يشبه الأجر الذي يتم دفعه كأجر مقابل العمل،أو كريع مقابل استغلال الأرض.ويسمى هذا المقابل الذي تدفعه الوحدة الإنتاجية نظير استغلال رأس المال بالفائدة .

وتتوقف قيمة الفائدة على ثلاثة عوامل وهي أصل المبلغ المقترض (أ) وتكون العلاقة بين أصل المبلغ والفائدة طردية، أي أنه كلما زاد حجم أصل المبلغ المقترض زادت قيمة الفائدة،والعكس صحيح.أما ثاني العوامل فيكون الزمن وهي المدة الزمنية للاقتراض(ن)،وهذه المدة قد تكون أقل من سنة(أيام، شهور)أو أكثر من سنة.أما العامل الثالث فيكون معدل الفائدة ويعنى عائد ومدة رأس المال في وحدة الزمن،ويتناسب أيضاً معدل الفائدة طردياً مع قيمة الفائدة، فكلما ارتفع معدل الفائدة كلما ارتفعت قيمة الفائدة.وبذلك فإن الفائدة تحسب فقط على أصل المبلغ المقترض باعتبارها عائداً لرأس المال الذي حصل عليه المقترض،ويكون الفرق بين الفائدة البسيطة والفائدة المركبة هو إضافة العائد على رأس المال المقترض أو عدم إضافته.فإذا لم يضاف العائد على رأس المال

المقترض إلى أصل المبلغ المقترض يسمى العائد بالفائدة البسيطة،أما إذا أضيف العائد على رأس المال المقترض وأصبح في حكم رأس المال،ويعطى عائد عليه خلال وحدة الزمن التالية يسمى بالفائدة المركبة .

ويتم حساب الفائدة البسيطة وجملة المبلغ بالقوانين التالية :

ف = أ × ع × ن

ج – ف + أ

حـــ = أ × ع × ن + أ

= أ (ع × ن + 1)

ويتم حساب الفائدة المركبة وجملة المبلغ بالقوانين التالية:

الفائدة في نهاية وحدة الزمن الأولى (ن1) = م × ع × 1

ن 1 = م × ع

جملة المبلغ في نهاية وحدة الزمن الأولى = ف1 + م

= م × ع + م

ج1 = م (ع + 1)

وتكون الفائدة في نهاية وحدة الزمن الثانية ف2 = جـــ1 × ع × 1

ف2 = جـــ1 × ع

ف2 = م (ع + م) × ع

وتكون جملة المبلغ في نهاية وحدة الزمن الثانية (جـــ) = جـــ1 + ف2

ج2 = م (ع +1) + م (ع +1) ع

= م (ع + 1) (ع +1)

= م (ع + 1)

وهكذا فإن جملة المبلغ في نهاية وحدة الزمن (ن) هي

ج ن = م (1 + ع)ن

حيث ف : الفائدة (بسيطة أو مركبة)

أ : أصل المبلغ المقترض

ع : معدل الفائدة

ن : المدة الزمنية للقرض

وعادة ما يحسب معدل الفائدة سنوياً وعلى ذلك فإن المدة الزمنية في المقابل تكون محسوبة سنوياً.فإذا كانت المدة الزمنية محسوبة بالأيام يتم قسمتها على 360 يوماً(وتسمى فائدة تجارية ف.ت)،وتقسم على365 أو 366 يوماً(وتسمى فائدة صحيحة ف.ص)أما إذا كانت المدة الزمنية محسوبة بالأشهر فيتم قسمتها على عدد أشهر السنة (12 شهراً) .

أمثلة

مثال1 :

اقترض مزارع 3000 جنيه من أحد البنوك لمدة سنة ونصف.إحسب الفائدة البسيطة،وجملة المبلغ المطلوب سداده.إذا كان معدل الفائدة 8 % سنوياً.

الحل : ف = أ × ع × ن

$$= 3000 \times \frac{8}{1} \times 1.5 = 360 \text{ جنيهاً}$$

ج = ف + أ = 60 + 2000 = 2360 جنيهاً

مثال2 :

اقترض مزارع 4000 جنيهاً من أحد البنوك لمدة تسعة شهور،إحسب الفائدة البسيطة وجملة المبلغ المطلوب سداده إذا كان معدل الفائدة 8% سنوياً .

الحل : ف = أ × ع × ن

$$= 4000 \times \frac{8}{100} \times \frac{9}{12} = 240 \text{ جنيهاً}$$

جـــ = 4000 + 240 = 4240 جنيهاً

مثال 3:

اقترض مزارع مبلغ 3000 جنيهاً من احد البنوك لمـدة 120 يوميـاً ، احسب الفائدة البسيطة وجملة المبلغ المطلوب سدادة ، إذا كـان معـدل الفائـدة البسيطة 8 % .

الحلـــ :

$$\text{ف ن} = 3000 \times \frac{8}{100} \times \frac{120}{360} = 80 \text{ جنيهاً}$$

$$\text{جـ} = 3000 + 80 = 3080 \text{ جنيهاً}$$

مثال 4:

أوجد جملة مبلغ 2000 جنيهاً،بمعدل فائدة مركبة 6% سنوياً لمدة ثلاث سنوات،ثم اوجد الفائدة المركبة .

الحلـــ :

$$\text{جـ} = \text{م} (1 + \text{ع})^{\text{ن}}$$

$$= 2000 (1 + 0.06)^{3}$$

$$= 2000 (1.191016) = 2382.032 \text{ جنيهاً}$$

الفائدة المركبة = 2382.032 – 2000 = 382.032 جنيهاً

تمارين

1- احسب الفائدة البسيطة وجملة المبلغ لكل ما يلى :

أ - مبلغ 3000 جنيهاً بمعدل فائدة 8% لمدة 2.5 سنة .

ب - مبلغ 800 جنيهاً بمعدل فائدة 10% لمدة 8 شهور .

جـ مبلغ 1500 جنيهاً بمعدل فائدة 10% لمدى 240 يوم .

2- احسب جملة المبلغ والفائدة المركبة لكل مما يلى :

أ - مبلغ 1000 جنيهاً لمدة سنتين بمعدل فائدة 8% .

ب - مبلغ 5000 جنيهاً لمدة أربعة سنوات بمعدل فائدة 6% .

المراجع

1- احمد احمد جويلى ، التسويق الزراعى ، دار الهنا للطباعة والنشر ، 1972 .

2- حسين عبد الوهاب إبراهيم ، محاضرات فى الاقتصاد الزراعى ، جامعة عين شمس ، 1980-1999 .

3- عبد الخالق عشرى، وآخرون، إدارة الأعمال المزرعية، جامعة عين شمس، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعى.

4- محاضرات فى التخطيط الاقتصادى، جامعة عين شمس، كلية الزراعة ، قسم الاقتصاد الزراعى.

5- محمود صادق العضيمى ، اقتصاديات الموارد الأرضية ، دار التعاون للطبع والنشر ، 1973 .

6- محمود صادق العضيمى ، محاضرات فى الإدارة المزرعية ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، 1972-1999 .

7- مسعد رجب،وآخرون، الاقتصاد الزراعى، الجزء الأول، جامعة عين شمس، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعى.

8- مسعد رجب، وآخرون ، السياسة الزراعية، جامعة عين شمس، كلية الزراعة، التعليم المفتوح.

9- مصطفى جلال مصطفى ،رياضيات التمويل والاستثمار، جامعة عين شمس، كلية التجارة.

10- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، سنوات مختلفة .

11-Christopher Riston, Agricultural Economics , Principles and Policy Granada Publishing Limited , London , 1977